شرح بيان فضل علم السلف

على الخلف

للحافظ ابن رجب الحنبلي

خالد بن سعود البليهد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا مُحَمَّد وآله وصحبه أجمعين وبعد فهذا تعليق لطيف وشرح مختصر لرسالة الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله في بيان فضل علم السلف على علم الخلف وقد توخيت الاختصار وحرصت على بيان مقاصد المؤلف وتوضيح كلامه عن طريق التمثيل وبيان المجمل وتقييد المطلق وإيضاح المشكل واعتبار فقه الأحوال ومناقشة المسائل وبيان مآخذها وعللها ولم يكن همي في ذلك شرح ألفاظ المؤلف والأدلة شرحا وافيا لأن ذلك يخرج عن المقصود ويفوت غرض المؤلف فاسأل الله الإعانة فيما توخيت والنفع والبركة فيما أردت والهداية والسداد فيما رأيت إنه خير مسؤول.

وهذه الرسالة الجليلة بحق تعد منهجا رائعا لأهل السنة في باب العمل والعلم والاتباع وطرفا من السلوك فهي جهد موفق من هذا العالم الرباني في بيان منهج السلف الصالح ورصد أشهر مناهج المخالفين وإيضاح بعض الشبهات فهي جديرة بالمدارسة والمذاكرة لا سيما مع ملاحظة قلة الكتابات في هذا المجال.

والحافظ ابن رجب رحمه الله كان سائرا على جادة السلف متبعا للأثر سالما من البدع ومع سعة علمه في التفسير والفقه والحديث والقواعد فتح عليه أيضا في باب الاتباع والسلوك والزهد ومعرفة الحقائق الشرعية فكلامه نافع جدا في كثير من أبواب العلم والعمل يظهر عليه التوفيق والبصيرة ونور السنة ومن تأمل كلامه وعلمه في كثير من المسائل الخاصة والعامة ألحقه بعلماء القرون المفضلة وشبهه بأئمة السلف وكثير من المتأخرين زاهد في كتبه ومنزلته فرحمه الله رحمة واسعة وأجزل له المثوبة.

كتبه في الرياض:

خالد ابن بليهد الخالدي النجدي

١٤٣٠/٢/٢٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قال المصنف رحمه الله: (الحمد لله رب العالمين وصلى الله على مُحَمَّد وآله وصحبه أجمعين وسلم تسليما كثيراً. أما بعد فهذه كلمات مختصرة في معنى العلم وانقسامه إلى علم نافع، وعلم غير نافع، والتنبيه على فضل علم السلف على علم الخلف).

إبتدأ المصنف رحمه الله بعد الحمدلة والصلاة على النبي ﷺ بذكر غرضه الذي من أجله وضع هذه الرسالة النافعة وهو بيان حقيقة العلم النافع وفضل علم السلف على علم المتأخرين فأراد رحمه الله بيان منهج السلف الصالح أهل القرون المفضلة في باب العلم وما يتبعه من الهدي والسلوك والعقائد وإذا تبين فضلهم وحسن سلوكهم بان للسالك تقديم علمهم ومنهجهم على من تأخر عنهم وسلك غير طريقتهم.

ويتحقق فضل السلف الصالح على الخلف في أمور:

الأول: نفع علمهم.

الثاني: إخلاصهم واحتسابهم في طلبه.

الثالث: تحريهم إصابة الحق وبعدهم عن الهوى.

الرابع: عنايتهم بالعمل بعلمهم.

الخامس: اجتنابهم لكل ما لا فائدة فيه من علم باطل أو سلوك باطل أو غيره. السادس: حرصهم على هداية الخلق ونفع الناس.

وغير ذلك من الأسباب التي جعلتهم يتميزون على الخلف وقد أشار المصنف إلى ذلك في ثنايا كلامه.

والمصنف بيَّن فضل السلف الصالح بناء على لزوم سلوك المسلم لمنهج السلف وطريقتهم لما ورد في النصوص الشرعية وإجماع الأئمة من الثناء على السلف والأمر

باتباع طريقتهم وتقديم محبتهم ومذهبهم على من سواهم قال تعالى: (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ). وقال رسول الله ﷺ: (خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ (قَالَ عِمْرَانُ: لا أَدْرِي: ذَكَرَ ثِنْتَيْنِ أَوْ ثَلاثًا بَعْدَ قَرْنِهِ) ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ، يَنْذِرُونَ ولا يَفُونَ، ويَخُونُونَ ولا يُؤْتَمَنُونَ، ويَشْهَدُونَ ولا يُسْتَشْهَدُونَ، ويَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ). متفق عليه. قال أبو حاتم الرازي: (مذهبنا واختيارنا اتباع رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين ومن بعدهم بإحسان وترك النظر في موضع بدعهم والتمسك بمذهب أهل الأثر مثل أبي عبد الله أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم وأبي عبيد القاسم بن سلام والشافعي ولزوم الكتاب والسنة والذب عن الأئمة المتبعة لآثار السلف واختيار ما اختاره أهل السنة من الأئمة في الأمصار مثل مالك بن أنس في المدينة والأوزاعي بالشام والليث بن سعد بمصر وسفيان الثوري وحماد بن زياد بالعراق من الحوادث مما لا يوجد فيه رواية عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين وترك رأي الملبسين المموهين المزخرفين الممخرقين الكذابين وترك النظر في كتب الكرابيسي ومجانبة من يناضل عنه من أصحابه وشاجر فيه مثل داود الأصبهاني وأشكاله ومتبعيه). وقال الآجري: (علامة من أراد الله به خيرا سلوك هذا الطريق كتاب الله وسنن رسول الله ﷺ وسنن أصحابه ﷺ ومن تبعهم بإحسان وما كان عليه أئمة المسلمين في كل بلد إلى آخر ما كان من العلماء مثل الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل والقاسم بن سلام ومن كان على مثل طريقتهم ومجانبة كل مذهب يذمه هؤلاء العلماء). وقال ابن قدامة المقدسي: (قد ثبت وجوب اتباع السلف رحمة الله عليهم بالكتاب والسنة والإجماع والعبرة دلت عليه). وقال ابن تيمية: (والخير كل الخير في اتباع السلف الصالح والاستكثار من معرفة حديث رسول الله ﷺ والتفقه فيه والاعتصام بحبل الله وملازمة ما يدعو إلى الجماعة والألفة ومجانبة ما يدعو إلى الخلاف والفرقة). وقال ابن تيمية: (ثم من

طريقة أهل السنة والجماعة اتباع آثار رسول الله ﷺ باطنا وظاهرا واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار واتباع وصية رسول الله ﷺ حيث قال: (عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ). ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ ويؤثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصناف الناس ويقدمون هدي محمد ﷺ على هدي كل أحد وبهذا سموا أهل الكتاب والسنة وسموا أهل الجماعة لأن الجماعة هي الاجتماع وضدها الفرقة وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسما لنفس القوم المجتمعين والإجماع هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين. وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة). وهذا أمر مستقر في الأصل عند جميع من يعتد بقوله من العلماء في تعظيم السلف والحرص على اتباعهم وإن كانوا يختلفون في نسبة بعض المسائل والأقوال إليهم. وقد ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى تحديد القرون الثلاثة المفضلة الواردة في النصوص فقال: (فإن الاعتبار في القرون الثلاثة بجمهور أهل القرن وهم وسطه وجمهور الصحابة انقرضوا بانقراض خلافة الخلفاء الأربعة حتى إنه لم يكن بقي من أهل بدر إلا نفر قليل وجمهور التابعين بإحسان انقرضوا في أواخر عصر أصاغر الصحابة في أمارة ابن الزبير وعبد الملك وجمهور تابعي التابعين انقرضوا في أواخر الدولة الأموية وأوائل الدولة العباسية).

وأما مصطلح الخلف عند علماء السلف فالمراد بهم من جاء بعدهم وأحدث مذاهب تخالفهم وخرج عن طريقتهم في الأصول والفروع والسلوك وليس المراد من تأخر عنهم في الزمان مطلقا فإن المتأخر إذا كان متبعا للسلف مقتديا بآثارهم كان منسوبا إلى السلف وهذا ما عناه المصنف وكل من تنصل عن اتباع منهج السلف أو قدح في طريقتهم أو لم

يعتقد وجوب اتباعهم فهو داخل في منهج الخلف المخالفين للكتاب والسنة وأئمة السلف وإن زخرف قوله وكثر أتباعه.

وباعث المصنف على كتابة هذه الرسالة إما أن يكون ابتداء منه لبيان فضل السلف الصالح أو ردا على بعض مقالات المتأخرين في زمانه كقولهم كلام السلف أسلم وكلام الخلف أحكم وأعلم وهذا يدل على دقيق فقهه ومعايشته لقضايا عصره وتفاعله مع المستجدات وهكذا ينبغي على عالم السنة أن يكون غيورا على الشريعة منافحا عنها مجاهدا لخصومها وإن كثروا وتطاول باطلهم.

(فنقول وبالله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله. قد ذكر الله تعالى في كتابه العلم تارة في مقام المدح وهو العلم النافع، وتارة في مقام الذم وهو العلم الذي لا ينفع).

بيَّن المصنف رحمه الله أن الله عز وجل قسم العلم في كتابه العزيز إلى قسمين: علم نافع وعلم غير نافع ويستدل على تعيين النافع من غيره بحسب دلالة السياق فإن كان العلم مذكورا في سياق النعمة والمدح والثناء فهو علم نافع وإن كان مذكورا في سياق الذم والعقوبة والزجر فهو علم غير نافع.

والعلم النافع المحمود شرعا هو كل علم أمر الشرع بتحصيله وورد الثناء على كسبه أو كل علم أورث صلاحا في القلب وزكاة في النفس وخشية وإنابة أو منفعة في الدنيا فالجامع فيه كل علم كان سببا للنفع في الدين والدنيا.

أما العلم الغير نافع كل علم مذموم شرعا سواء نهى عنه الشرع بخصوصه أو ترتب على تحصيله ضرر أو لم يكن وراءه فائدة تعود على المرء في دينه ولا دنياه.

فالعلم الذي لاينفع يشمل نوعين:

الأول: علم ضار.

الثاني: علم لا فائدة فيه.

(فأما الأول فمثل قوله تعالى: (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ). وقوله: (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ). وقوله: (وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا). وقوله: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ). وما قص سبحانه من قصة آدم وتعليمه الأسماء، وعرضهم على الملائكة وقولهم: (سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ). وما قصه سبحانه وتعالى من قصة موسى عليه السلام وقوله للخضر: (هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا). فهذا هو العلم النافع).

ذكر المصنف الآيات الدالة على العلم النافع في ستة مواضع على سبيل التمثيل وليس الحصر وإلا فكتاب الله مليئ بالدلالات على فضل العلم النافع إما على سبيل الخصوص أو العموم بل كل عمل صالح واعتقاد صادق وسلوك فاضل منشأه من العلم النافع.

ففي الآية الأولى بيّن الله أنه ما يستوي في دين الله في الفضل والثواب والعاقبة والمنزلة في الآخرة من حصَّل العلم النافع وعمل بالحق ومن كان جاهلا بالحق معرضا عن العمل به.

وفي الآية الثانية أخبر الله عز وجل أنه شهد بألوهيته وتفرده بأفعاله وأفعال العباد وأخبر شهادة الملائكة معه وشهادة أهل العلم الراسخين بذلك فشهادة أهل العلم مع أعظم شاهد وأعظم مشهود يدل على فضلهم وعلو منزلتهم بسبب ما تشرفوا به من حمل العلم النافع.

وفي الآية الثالثة فيه دعاء موسى عليه الصلاة والسلام ربه بزيادة العلم ففيه مشروعية الدعاء بنيل العلم النافع ولو لم يكن هذا العلم محمودا لما شرع التزود منه لأن الله لا يرضى بالباطل ولا يأذن به.

وفي الآية الرابعة أخبر الله عز وجل أن أهل الخشية والرهبة لربهم حقا هم أهل العلم الراسخون وهذا يدل على فضل العلم النافع الذي يورث العمل والإخلاص فالعلم الحقيقي الصادق هو ما كان سببا في خشية الله في امتثال أوامره واتقاء نواهيه وفهم مراد

الله وإصابة الحكمة والفهم لمراد الله ورسوله وليس العلم في كثرة القيل والقال والاستكثار من المسائل والمفاخرة بذلك وتحصيل الرئاسات وعرض الدنيا وقد نبه السلف على هذا المعنى.

وفي الآية الخامسة بيّن الله شرف العلم وفضله بأنه ميز آدم عليه الصلاة والسلام على الملائكة بعلمه أسماء الأشياء كلها وثناء الملائكة على الله باختصاصه بأصل العلم وكماله وفيه التنبيه أن مصدر العلم من الله العليم الحكيم فكل علم رباني نافع وصادق وكل علم من سواه ليس بنافع وفيه فضل آدم عليه السلام على الملائكة.

وفي الآية السادسة فيه حرص النبي موسى عليه الصلاة والسلام على اتباع الخضر مع كونه أكثر فضائل منه لأجل تحصيل العلم النافع الراشد الذي يدل على الحق والعمل به وهذا فيه تواضع المؤمن في طلب العلم وبيان أنه لا غضاضة عليه في أخذه ممن دونه ويبيّن أيضا أن العبد مهما حصَّل لا يستطيع بلوغ كمال العلم ومن ادَّعى ذلك فهو مغرور متكبر لا يسير على نهج الأنبياء والأولياء الصادقين.

(وقد أخبر عن قوم أنهم أوتوا علماً ولم ينفعهم علمهم. فهذا علم نافع في نفسه لكن صاحبه لم ينتفع به. قال تعالى: (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا). وقال: (وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ). وقال تعالى: (فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا الْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ). الآية وقال: (وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ). على تأويل من تأوَّل الآية على علم عند من أضله الله).

لما ذكر المصنف فضل العلم النافع وشرفه كأن سائل سأل فقال ما بال قوم نالوا العلم ولم ينتفعوا به فأشار المصنف إلى دفع هذا الإشكال وهذه طريقة حسنة في التأليف أن

يبيِّن المصنف ذلك ابتداء من غير سؤال. فكيف هؤلاء القوم لم ينتفعوا بالعلم مع كونه نافعا مباركا في نفسه والجواب أن هذا العلم لا شك أنه نافع ومبارك باعتبار أصله ويقتضي إصلاح القلب وتزكية النفس واستقامة الجوارح لكن الخلل جاء من قبل حملة العلم ولذلك لم ينتفعوا به والخلل يكون في جهتين:

الأولى: فساد النية والقصد لغلبة الشبهات من شك ونفاق ورياء وحب شرف وغير ذلك من الأمراض الخفية.

الثانية: فساد العمل والاتّباع للشرع لغلبة الشهوات وهوى النفس وطلب الملذات المحرمة.

فهذا العالم الفاسد إما أن يكون طلب العلم لأجل الحصول على الجاه والرئاسة أو الكيد للإسلام وأهله ونصرة الباطل وأهله وهذا يرجع لسوء قصده. أو يكون طلبه ليتمكن من استباحة المحرمات وتسهيل الكبائر وفتنة عباد الله وهذا يرجع لسوء عمله ولذلك لم ينتفع به بل يحصل له أشد من ذلك أن يزيده هذا العلم ضلالا وإعراضا عن الحق لأنه مطلع على دقائقه وخفاياه فيستعين بذلك على الباطل والمعاصي والعياذ بالله ويكون هذا العلم وبالا وحجة عليه يوم القيامة وتعظم عقوبته عند الله لأنه لا يعذر كالجهال.

وقد أورد المصنف أربعة صور لعالم السوء ذكرت في القرآن:

الأولى: حال متأخري اليهود الذين عرفوا التوراة وعرفوا الحق ثم تركوا العمل بها فذمهم الله وشبههم بالحمير التي تحمل العلم فوق ظهورها ولا تعي منه شيئا ولا تنتفع به وهذا من أعظم الحرمان وقلة التوفيق والله كثيرا ما يشبه الكفار بالبهائم ولذلك سمي اليهود بالمغضوب عليهم لأنهم استحقوا الغضب فخالفوا الحق عن علم به.

الثانية: حال انتكاسة عالم ممن كان قبلنا من بني إسرائيل من الهدى إلى الضلالة يقال له بلعام بن باعوراء وكان عالما بالكتاب مجاب الدعوة أوتي اسم الله الأعظم ثم أطاع الشيطان وصار عبدا لشهوات الدنيا لا يتورع عن المحرمات وسخر علمه في نصرة أعداء

النبي موسى عليه السلام وخذل النبي موسى فحلت فيه عقوبة في ليلة فسلب علمه بالكلية وانسلخ من الدين والعياذ بالله وقد نبه الله أنه مستحق ما حل به من سلب الإيمان والعلم لفساد قصده وعمله.

الثالثة: حال متأخري أهل الكتاب الذين ورثوا الإيمان والعلم ولكنهم أعرضوا عن اتباع الحق والعمل به فلم ينتفعوا به فصاروا كلما عرض لهم شيء من الدنيا أكلوه ولا يبالون أمن حلال هو أم من حرام فباعوا دينهم بعرض من الدنيا زائل وكتموا الحق مقابل المال ويسرفون على أنفسهم بالذنوب ويعدونها بالتوبة ويقولون سيغفر لنا فهؤلاء تمنوا على الله الأماني الكاذبة فأنكر الله عليهم وذكرهم بأنه أخذ عليهم الميثاق ببيان الحق والعمل به وعدم كتمه.

الرابعة: فيمن آتاه الله علما واسعا في الدين وعرف أدلة الحق وميز الحلال عن الحرام ثم أضله الله بعد بلوغ العلم له لعلمه السابق بفساد قصده وعمله فلا يستحق أن يكون حاملا للعلم وليس أهلا لتبليغه.

فهذه الصور الأربع التي ذكرها المصنف مثالا على من حمل العلم ولم ينتفع به لأنه لم يوافق محلا صالحا وقصدا صحيحا وعملا مستقيما وقد أكثر السلف الصالح من التحذير من عالم السوء ومغبة زلته وخطرها على الأمة. قال سفيان بن عيينة: (من فسد من علمائنا كان فيه شبه من اليهود ومن فسد من عبادنا كان فيه شبه من النصارى).

وقال سفيان الثوري: (كان يقال: تعوذوا بالله من فتنة العابد الجاهل ومن فتنة العالم الفاجر فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون). وقد ورد ذم شديد لهذا الصنف في السنة كما سيذكر المصنف شيئا منه في آخر الرسالة.

(وأمَّا العلم الذي ذكره الله تعالى على جهة الذم له. فقوله في السحر: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾. وقوله: ﴿فَلَمَّا

جاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ).
وقوله تعالى: (يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ)).

بعد أن فرغ المصنف من ذكر العلم النافع ذكر العلم الضار ويستدل عليه بوروده في القرآن في سياق الذم فكل ما ذكره الله ذاما له أثناء تحريم فعل معين أو التشنيع على طائفة من أعداء الرسل أو ذكر حال المكذبين للبعث واليوم الآخر أو غير ذلك من الأحوال المخالفة للحق فهو دليل على أن هذا العلم ضار في نفسه وأصله يؤتي ثمارا فاسدة ويفضي إل الكفر والتكذيب أو يوقع المرء في غفلة عن الآخرة أو يؤدي العبد إلى الكبر والتعالي والإعراض عما جاءت به الرسل.

وقد ذكر المصنف في العلم الضار ثلاث آيات:

الآية الأولى: في السحر وقد بيَّن الله عز وجل فيها أن اليهود ومن تبعهم على ذلك يطلبون علم السحر المحرم في سائر الشرائع السماوية والسحر هو رقى وعزائم وتعويذات شيطانية تنفث على العقد فتؤثر على المسحور بإذن الله وهو حقيقة خلقه الله لحكمة والساحر لا يتمكن من فعل ذلك إلا إذا عبد الشيطان وكفر بالله وبيَّن الله أن علم السحر ضار يفرق بين المرء وزوجه ويجمع بينهما ظلما وقهرا ويفسد بين الناس وله آثار سيئة ومفاسد متنوعة لا يحصيها القلم وبيَّن الله أن هؤلاء الطالبين له على علم أن من با ع دينه لشراء السحر لا يكون له يوم القيامة حظ ولا نصيب في الإسلام لكفره وفي هذه الآية دليل على تحريم طلب كل علم يفسد الدين ويضر بالخلق كالسحر والموسيقى والبدع وغيرها.

الآية الثانية: بيَّن الله فيها حال الأمم المكذبة أنهم لما جاءهم الرسل بالحجج القاطعات والبراهين الساطعات على الإيمان والبعث أعرضوا وكذبوا مغترين بما معهم من العلم وقالوا لن نبعث ولن نعذب ففرحوا بالباطل الذي معهم وحملهم ذلك على التكذيب بما جاء به الرسل ففي هذه الآية دليل على تحريم العلم الذي يكسب صاحبه غرورا

وإعراضا وتيها عن اتباع الحق ويحمله على التكذيب كعلم الفلسفة والمنطق اليوناني وغير ذلك من علوم الكلام.

الآية الثالثة: يخبر الله تعالى فيها عن سبب غفلة الكفار عن طلب الحق واتباعه ما هم عليه من علوم الدنيا وتوسعهم في معرفة طرق المعاش وأسباب التكسب مما أشغلهم عن طلب علم الآخرة ففي هذه الآية دليل على تحريم كل علم يشغل عن ذكر الله وعلم الآخرة ويجعل صاحبه في غفلة عما خلق من أجله والغالب على أهل علوم الدنيا الغفلة والإعراض عن طاعة الله وذكره إلا من عصمه الله وقد استدل أهل العلم بهذه الآية على أن العلم المحمود شرعا المرتب عليه الثواب هو علم الأنبياء الذي يوصل إلى الجنة ويكون سببا في رضا الله من علم الكتاب والسنة والوسيلة إليهما وأما علم الدنيا فلا يدخل في نصوص الفضل والثواب فلا تغتر بكلام الخلف الذين يلوون أعناق النصوص لتوافق أهوائهم وتصدق محدثاتهم.

واعلم أن العلم باعتبار الثواب والعقاب على ثلاثة أقسام:

الأول: علم يثاب تعلمه وتعليمه ويمدح فاعله وله منزلة في الدين وهو العلم الشرعي المذكور في قول النبي ﷺ: (إنَّ العلماءَ ورثةُ الأنبياءِ إنَّ الأنبياءَ لم يورِّثوا دينارًا ولا درْهمًا إنَّما ورَّثوا العلمَ فمَن أخذَ بِهِ فقد أخذَ بحظٍّ وافرٍ). رواه أبوداود وغيره. وكل ما ورد في النصوص من مدح وثناء فالمراد به العلم الشرعي.

الثاني: علم يحرم تعلمه وتعليمه وتعاطيه وهو كل علم ضار أو يفضي إلى تكذيب الشرع أو يشغل ويصد عن ذكر الله ونحو ذلك من المفاسد سواء نص الشرع على تحريمه أو كان داخلا في عموم الأدلة التي تنهى عن تعاطي العلوم الضارة كالسحر والتنجيم والكهانة والمعازف والكفر والبدع.

الثالث: علم لا يؤاخذ الانسان في طلبه ولا يترتب على تعلمه ثواب ولا عقاب من حيث أصله وهو من الأعمال المباحة كعلوم الدنيا التجريبية والسلوكية وغيرها فإن اقترن

به نية صالحة في الاستعانة به على إعلاء كلمة الله وخدمة المسلمين والقيام بمصالحهم كان عبادة باعتبار ما اقترن به من الإخلاص وأثيب على ذلك وإن استعان به على المعصية أو شغل عن طاعة الله كان محظورا من هذا الوجه وعوقب على ذلك كحال الكفار الذين كانت علومهم سببا في الإعراض عن عبادة الله والوقوع في الكفر والإيمان بالماديات دون الغيبيات.

(ولذلك جاءت السنة بتقسيم العلم إلى نافع وإلى غير نافع، والاستعاذة من العلم الذي لا ينفع، وسؤال العلم النافع ففي صحيح مسلم عن زيد بن أرقم أن النبي ﷺ كان يقول: (اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا يستجاب لها). وخرجه أهل السنن من وجوه متعددة عن النبي ﷺ. وفي بعضها ومن دعاء لا يسمع. وفي بعضها: (أعوذ بك من هؤلاء الأربع). وخرج النسائي من حديث جابر أن النبي صلي الله عليه وسلم كان يقول: (اللهم إني أسألك علماً نافعاً وأعوذ بك من علم لا ينفع). وخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يقول: (اللهم انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني وزدني علماً). وخرج النسائي من حديث أنس أن النبي ﷺ كان يدعو: (اللهم انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني وارزقني علماً تنفعني به). وخرج أبو نعيم من حديث أنس أن النبي ﷺ كان يقول: (اللهم إنّا نسألك إيماناً دائماً فرُبَّ إيمان غير دائم وأسألك علماً نافعاً فرُبَّ علم غير نافع)).

بعد أن أشار المصنف رحمه الله إلى دلالة الكتاب على العلم النافع والعلم الغير نافع بيَّن أن السنة أيضا على دلت على انقسام العلم إلى نافع وغير نافع.

وقد دلت السنة على ذلك من وجوه:

الأول: سؤال النبي ﷺ ربه العلم النافع.

الثاني: استعاذة النبي ﷺ من العلم الذي لا ينفع.

الثالث: مدح العلم والثناء على طالبه وبيان فضائله.

الرابع: ذم فساد نية العلم وسوء استخدامه في سبيل الهوى والباطل.

فالنبي ﷺ كان يسأل ربه العلم النافع مما يدل على أنه ليس كل علم نافعا إما باعتبار وضعه من حيث الأصل وموضوعه أو باعتبار ما يترتب ويؤول إليه من فساد القصد أو العمل أو الاستطالة والتكبر به على عباد الله.

وكان ﷺ يستعيذ من العلم الذي لا ينفع صاحبه في الدنيا والآخرة فلا يكسب العبد قصدا صحيحا ولا معرفة تامة ولا عملا صالحا ولا يزكي النفس ويهذب الجوارح. ولهذا كان يستعيذ أيضا ﷺ من القلب الغافل اللاهي القاسي الذي لا يتأثر بالمواعظ والزواجر والعبادات. ويستعيذ أيضا من النفس الشحيحة الشرهة على حطام الدنيا التي لا تشبع ولا تقنع أبدا من جمع المال وهذا داء خطير إذا اتصف به المؤمن أصيب في مقتل. ويستعيذ أيضا من الدعوة التي لا يستجيب لها الرب ولا ينظر فيها لكونها مشتملة على موانع وأسباب تمنع من نفوذ أثرها لوقوع السائل في شيء من المكاسب المحرمة أو القطيعة أو الإثم فهذه الأحوال الأربعة التي استعاذ منها النبي ﷺ شر الأحوال التي من ابتلي بها محقت بركته ومن سلم منها واتصف بضدها كان في خير وتوفيق وبركة وموافقة للشرع ظاهرا وباطنا.

وسؤال النبي ﷺ النفع بالعلم يدل على أن العلم بحد ذاته ليس مقصودا في الطلب فقط وإنما المقصود الثمرة من العلم زكاء الباطن وصلاح العمل والقصد ليتحقق نفعه وتعظم بركته وتظهر آثاره الحسنة على العبد أما التحلي فقط بمجرد العلم والمكاثرة بذلك دون اتباعه بالعمل الصالح والوقوف عند حدوده فهذا مذموم شرعا ومخالف لهدي الرسول

ﷺ ويكون وبالا على صاحبه وحجة يخاصمه يوم القيامة ويفضحه على رؤوس الأشهاد وفي جامع الترمذي قال النبي ﷺ: (لا تزولُ قدَما عبدٍ يومَ القيامةِ حتَّى يُسألَ عن أربعٍ: عن عُمرِه فيمَ أفناهُ ؟ وعن علمِهِ ماذا عمِلَ بهِ ؟ وعن مالِهِ مِن أينَ اكتسبَهُ، وفيمَ أنفقَهُ ؟ وعن جسمِهِ فيمَ أبلاهُ ؟). وقال أبو الدرداء ﷺ: (إنما أخاف أن يكون ما يسألني عنه ربي أن يقول قد علمت فما عملت فيما علمت). فنسأل الله أن يسترنا بستره ولا يفضحنا بسوء عملنا وتفريطنا. وسُئل سفيان الثوري: طلب العلم أحب إليك أو العمل؟ فقال: (إنما يراد العلم للعمل فلا تدع طلب العلم للعمل ولا تدع العمل لطلب العلم).

(وخرج أبو داود من حديث بُريدة عن النبي ﷺ قال: (إنَّ منَ البيان سحراً وإن من العلم جهلاً). وإن صعصعة بن صوحان فسر قوله: (إن من العلم جهلاً). أن يتكلف العالم إلى علمه مالا يعلم فيجهله ذلك. ويُفسر أيضا بأن العلم الذي يضر ولا ينفع جهل لأن الجهل به خير من العلم به. فإذا كان الجهل به خيراً منه فهو شر من الجهل. وهذا كالسحر وغيره من العلوم المضرة في الدين أو في الدنيا).

بعد أن ذكر المصنف دلالة السنة على العلم الغير نافع ذكر أيضا أنه ورد في سنن أبي داود ما يدل على أن من أنواع العلوم ما يسمى جهلا وهذا مشكل في الظاهر ولكن عند التأمل يزول هذا الإشكال وقد ذكر المصنف وجهين لتفسير إطلاق الجهل على نوع من العلوم:

الأول: أن يكون المراد أن يتكلم العالم في مسائل لا يعلم حقيقتها ولا دليلها ولا حكم الشرع فيها فيقع في الجهل والوهم والخطأ فيؤدي ذلك إلى انتزاع ثقة الناس في باقي علمه وعدم اطمئنانهم لفتواه ورأيه فينسب علمه إلى الجهل ويلحق بالجهال فيزهد الناس فيه. ونسب هذا الوجه إلى صعصعة بن صوحان وهو العبدي الكوفي من سادات بني عبد القيس كان خطيبا فصيحا عاقلا صالحا من رجال علي بن أبي طالب مخضرم أسلم في زمن النبي ﷺ ولم يره فهو من التابعين. وقد حذر السلف الصالح من سلوك هذا

المسلك وكانوا إذا سئلوا عما يجهلون يستوثقون لعلمهم وفتواهم بقول الله أعلم وكانوا يحذرون من القول على الله بلا علم قال ابن مسعود ﷺ: (إن الذي يفتي الناس في كل ما يستفتونه لمجنون، وقال: جنة العالم : لا أدري فإن أخطأها فقد أصيبت مقاتله). وقال الشعبي: (لا أدري نصف العلم). وقال أبو بكر الأثرم: (سمعت أحمد بن حنبل يُستفتىَ فيكثر أن يقول: لا أدري).

الثاني: أن يكون المراد أن هذا العلم وإن كان محصله يغتر بتعلمه وجمعه إلا أنه يضره في الحال والمآل لأنه شر وباطل وما كان كذلك كان الإعراض عن تعلمه أولى وأليق من طلبه وتحصيله وهذا الضرب من العلم أسوأ من ترك العلم جملة. وقد مثل المصنف له بعلم السحر ويدخل فيه علم البدع والرأي الفاسد والموسيقى والمجون ونحو ذلك فكل علم يضر الإنسان ويفسد دينه ودنياه فهو جهل وإن اغتر به الناس وكثير من العلوم اليوم تعد من الجهالات والسخافات التي لا ينبغي إعمال العقل فيها وصرف الوقت والمال في تحصيلها.

والمرجع في تمييز العلوم ومعرفة النافع من الضار إلى أهل الخبرة والاختصاص الموثوق بأمانتهم وعلمهم وسيأتي إشارات في كلام المصنف إلى جملة من العلوم الفاسدة التي أولع بها المتأخرون.

(وقد روي عن النبي ﷺ تفسير بعض العلوم التي لا تنفع. ففي مراسيل أبي داود عن زيد بن أسلم قال: (قيل يا رسول الله ما أعلمَ فلانا قال بم قالوا بأنساب الناس قال علم لا ينفع وجهالة لا تضر). وخرجه أبو نعيم في كتاب رياض المتعلمين من حديث بقية عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعا وفيه أنهم قالوا: (أعلم الناس بأنساب العرب وأعلم الناس بالشعر وبما اختلفت فيه العرب وزاد في آخره: (العلم ثلاثة ما خلاهن فهو فضل: آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة). وهذا الإسناد لا يصح وبقية دَلَّسهُ عن غير ثقة، وآخر الحديث خرجه أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو بن

العاص مرفوعا: (العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو فضل :آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة). وفي إسناده عبد الرحمن بن زياد الإفريقي وفيه ضعف مشهور).

لما ذكر المصنف ضابط وحقيقة العلم الذي لا ينفع ويضر صاحبه شرع في بيان الأنواع التي تدخل تحت هذا الأصل وورد لها ذكر في السنة وإن كان الغالب في مرويات هذا الباب الضعف ونقد الأسانيد وما صح فيها قليل لكن لا حرج على الفقيه في إيرادها لغرض الشرح والبيان مع التبيه على ضعفها كما فعل المصنف.

وقد ذكر المصنف في مرسل زيد وحديث أبي هريرة علمين لا ينفعان الأنساب والشعر وهذا فيه نقاش من جهة الإسناد والمعنى أما من جهة الإسناد فلا يثبت فمرسل زيد له حكم الحديث الضعيف الذي لا تقوم به حجة عند المحدثين وحديث أبي هريرة روي من طريق بقية كما ذكره المصنف وبقية هو ابن الوليد الكلاعي الحمصي منكر الحديث يدلس تدليس التسوية عن قوم متروكين. قال أحمد بن حنبل: (له مناكير عن الثقات). فالحديث شديد الضعف لا يحتج به. أما من جهة المعنى فالأصل أن الاشتغال بهذه العلوم أمر مباح جريا على الأصل إلا إذا اشتمل على محظور أو أدى إلى مفسدة وتفصيل ذلك أن يقال أن الاشتغال بذلك مباح لكن المبالغة في تعلم الأنساب والشعر وصرف العمر كله فيهما مكروه لأنه يصرف عن العلم الشرعي النافع ولذلك ذمه الرسول في قوله: (لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أحَدِكُمْ قَيْحًا خَيْرٌ له مِن أنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا). رواه البخاري. وإذا كان في الاشتغال بهما محظور كأن يؤدي إلى التكبر والتفاخر أو الطعن في أنساب الناس وهجائهم وذكر مثالبهم ونحو ذلك فيحرم الاشتغال بهما. أما إذا تخصص إنسان لضبط هذه العلوم أو عينه الإمام وصار مرجعا في الأمة فهذا حسن لأن المصلحة راجحة هنا فالحفاظ على هذه العلوم فرض كفاية في الأمة.

والحاصل أنه لا ينبغي للمسلم أن يستكثر من هذه العلوم على حساب التقصير في طلب علم القرآن والسنة فهذا الفعل مذموم ومكروه لكن لا يصل إلى حد التحريم ولا

تلحق هذه العلوم بالعلوم الضارة إلا إذا أدت إلى حرام فتحرم لما اقترن بها كفعل بعض الجهال الذين سخروا الشعر لهجاء القبائل والتفاخر أو سخروه للدعاية إلى الفسق والرذيلة أو سخروا الأنساب للطعن في الناس.

فتبيَّن لنا بهذا التفصيل أن هذه العلوم غالبا لا تنفع كثيرا إلا في أحوال خاصة. وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﵄ ضعفه المصنف لأنه من رواية عبد الرحمن بن زياد الإفريقي وعامة أهل الحديث على تضعيفه فلا يصح ولا يثبت هذا التفصيل في حديث فيما أعلم وإن كان معناه محفوظا من جهة أن العلم النافع يكون في ثلاثة أمور:

الأول: آية محكمة والمراد تعلم ما أنزله الله في كتابه من العقائد والشرائع.

الثاني: سنة قائمة والمراد تعلم ما شرعه الله على لسان رسوله ﷺ من الأحكام والآداب.

الثالث: فريضة عادلة والمراد تعلم الفرائض التي أنزلها الله وقدرها في باب المواريث.

وكل هذه الأمور ترجع إلى الكتاب والسنة الذين أثنى الرسول ﷺ عليهما وأمر بالتمسك بهما في غير ما حديث كقوله: (أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ). رواه أبو داود. ويدخل في ذلك كل علم يتوسل به إلى ضبطهما وفهمهما وإدراك معانيهما من علوم الآلات من لغة وأصول ونحو وعلوم الحديث فإن العبد إذا طلب هذه العلوم يبتغي فهم الشريعة كان فعله حسنا وأجر على ذلك.

(وقد ورد الأمر بأن يُتعلم من الأنساب ما توصل به الأرحام من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم). أخرجه الإمام أحمد والترمذي. وخرجه حميد بن زنجويه من طريق آخر عن أبي هريرة مرفوعا: (تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم ثم انتهوا. وتعلموا من العربية ما تعرفون به كتاب الله ثم

انتهوا. وتعلموا من النجوم ما تهتدون به في ظلمات البر والبحر ثم انتهوا). وفي إسناد رواته ابن لَهِيعة).

لما ذكر المصنف علم الأنساب والعربية في العلوم التي تذم ولا تنفع كأنه استدرك فبيَّن أن هذه العلوم إذا استخدمت لغرض صحيح كانت نافعة أو يقال إذا تعلم منها ما يكفي فيما ينفع كان ذلك محمودا. وقد ذكر ما ورد في السنة من حديث أبي هريرة وهو حديث صحيح يدل على مشروعية تعلم الأنساب لغرض صلة الرحم بحيث يعرف الإنسان قرابته الذين يلتقون معه في الأصول القريبة حتى يتمكن من صلتهم وبرهم ويحفظ حقوقهم ولولا علمه بالنسب لما قام بالصلة فهذا يدل على نفعه إذا اقتصد في تعلمه ثم يمسك المتعلم إذا تحقق له هذا الغرض ولا ينفق عمره ووقته في تعلم فضول الأنساب لأنه لا طائل وراءه ولا ثمرة ترجى منه.

ثم ذكر رواية أخرى ضعيفة لا تثبت تفيد مشروعية الأخذ من علوم اللغة لغرض فهم كتاب الله وهذا الحديث وإن كان ضعيفا من جهة النقل إلا أنه صحيح من جهة المعنى فيشرع للطالب أن يتعلم طرفا من علوم العربية من لغة وصرف ونحو ليتفقه في دلالات النصوص الشرعية من الكتاب والسنة ويعرف المراد الذي قصده الشارع لأن الوحي نزل بلغة العرب وكذلك ليدرك كلام العلماء ويفهم مآخذهم ولا شك أن علم العربية من علوم الوسائل التي توصل لإتقان العلم الشرعي وقد جرى عمل الفقهاء وغيرهم على الاهتمام بعلوم العربية والتفنن في ذلك وإن كان متقدموا السلف الصالح لم يتوسعوا في هذا الباب لفصاحتهم وكثرة معارفهم وعدم حاجتهم فلا يذم الانسان على بذل الوسع في ذلك بل يحمد لكن من أراد أن يكون عالما بالشرع لا ينبغي له أن يمضي عمره وشبابه في التوسع بالعربية لأنه يشغل عما أهم وإنما يقتصر على القدر الذي يحقق فيه التأصيل وقد ندم بعض العلماء على إنفاق كثير من الأوقات في علوم الوسائل على حساب علوم الكتاب والسنة.

(وخرج أيضاً من رواية نعيم بن أبي هند قال قال عمر: (تعلموا من النجوم ما تهتدون به في بركم وبحركم ثم امسكوا، وتعلموا من النسبة ما تصلون به أرحامكم، وتعلموا ما يحل لكم من النساء ويحرم عليكم ثم انتهوا). وروى مسعر عن مُحَمَّد ابن عبد الله قال قال عمر بن الخطاب: (تعلموا من النجوم ما تعرفون به القبلة والطريق). وكان النخعي لا يرى بأساً أن يتعلم الرجل من النجوم ما يهتدي به، ورخص في تعلم منازل القمر أحمد وإسحاق ويتعلم من أسماء النجوم ما يهتدي به، وكره قتادة تعلم منازل القمر ولم يرخص ابن عيينه فيه ذكره حرب عنهما .وقال طاوس: (رُبَّ ناظرٍ في النجوم ومتعلم حروف أبي جاد ليس له عند الله خلاق). خرجه حرب، وخرجه حميد بن زنجويه من رواية طاوس عن ابن عباس).

ثم ذكر المصنف رحمه الله في سياق العلوم المذمومة علم النجوم وذكر فيه أثرا عن عمر ﷺ يفيد أن المرء يرشد إلى أن يتعلم من هذا العلم ما يقيم به معاشه ومصالحه ثم يمسك عن تعلم الباقي والتوسع فيه وقد روي نحوه مرفوعا عن النبي ﷺ في مساوئ الأخلاق للخرائطي ولا يصح. ثم ذكر المصنف أثرا آخر عن عمر ﷺ يؤيد معناه وهذا المعنى صحيح لا إشكال فيه يتوافق مع القاعدة الشرعية في باب اكتساب العلوم على حسب نفعها وغايتها فما كان نافعا كله صرف فيه الوقت وما كان بعضه نافعا واتخذ وسيلة لإصلاح الدين والدنيا أخذ المهم منه وترك الباقي وما كان ضارا أو غير نافع ترك بالكلية.

وعلم التنجيم المراد منه معرفة أسماء النجوم ومطالعها وحركتها وقد اختلف السلف الصالح في حكم تعلم هذا العلم على ثلاثة أقوال: فرخص فيه إبراهيم النخعي بقوله: (لا بأس أن تتعلم من النجوم والقمر ما تهتدي به). رواه ابن أبي شيبة. وهو من أئمة الكوفة من أتباع مدرسة الصحابي عبد الله بن مسعود ﷺ فيحتمل أن يكون هذا رأيا لابن مسعود ﷺ ورخص فيه أيضا الإمامان أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وكثيرا ما

يتوافقان في المذهب لتوافق أصولهما في الجملة فهؤلاء رخصوا في تعلمه على قدر ما يحصل به منفعة من استدلال في الطريق وجهة القبلة ومعرفة مواسم الزروع والثمار ونحو ذلك من المصالح والمنافع وذهب قتادة السدوسي البصري المفسر إلى كراهة تعلم هذا العلم لأنه قد يفضي إلى مفسدة وقتادة رحمه الله له كلام كثير حسن في التفسير والحديث والفقه لكنه قد يتفرد في المسائل بغرائب عن الأئمة ومنع من تعلمه سفيان بن عيينة المكي واختلاف الأئمة فيه يرجع إلى تقدير المفسدة والمصلحة في هذا العلم فمن غلب المفسدة فيه منعه ومن غلب ولاحظ وجود المصلحة رخص فيه مع اتفاقهم على تحريم ومنع ما استعمل في الكهانة والسحر والخرافة. واختلاف السلف في هذه المسألة يصلح أن يكون أنموذجا في بعض العلوم العصرية التي تختلف أنظار العلماء في حكمه ويكون مشتملا على مفسدة ومصلحة.

ثم ذكر المصنف أثرا روي عن ابن عباس ﷺ وعن تلميذه طاوس يفيد تحريم النظر في النجوم وحساب الحروف وأن فاعل ذلك ليس له نصيب في الآخرة لأنه فعل ما ينافي الإيمان وهذا محمول على من يستعمل ذلك في الكهانة والعرافة وادعاء علم الغيب وهو أمر متفق على تحريمه بين العلماء.

(وهذا محمول على علم التأثير لا علم التسيير، فإن علم التأثير باطل محرم وفيه ورد الحديث المرفوع: (ومن اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر). خرجه أبو داود من حديث ابن عباس مرفوعا، وخرج أيضاً من حديث قبيصة مرفوعا: (العيافة والطِّيَرَة والطرق من الجبت). والعيافة زجر الطير والطرق الخط في الأرض. فعلم تأثير النجوم باطل محرم والعمل بمقتضاه كالتقرُّب إلى النجوم وتقريب القرابين لها كفر).

بيَّن المصنف رحمه الله أن ما رود من الذم والزجر والوعيد المقصود منه علم التأثير وهو الاستدلال بحركة واختلاف الكواكب الفلكية على حدوث الأمور الأرضية من فقر وغنى ونصر وهزيمة وموت وميلاد وغير ذلك مما يستأثر الله بعلمها ويخفيها عن عباده وقد

حرمه الشرع لأن حقيقته إدعاء للغيب فالمنجم يدعي معرفة المستقبل عن طريق الاستدلال بالنجوم ولذلك أورد فيه المصنف حديث ابن عباس ﷺ المخرج في سنن أبي داود ومعناه أن من تعلم طرفا من علم النجوم كان كمن تعلم طرفا من علم السحر لأن كليهما فيه ادعاء للغيب وعبادة للشيطان وخفاء على الناس وهذا يفيد الوعيد الشديد في تعلم التنجيم. وذكر حديث قبيصة ﷺ الدال على أن العرافة عن طريق اختلاف حركة الطير عند زجره والعرافة عن طريق الخطوط في الأرض والتشاؤم بالأشياء المستكرهة وكل هذه الخصال الثلاثة داخلة في معنى السحر لخفائها ومناقضتها لتفرد الله بالربوبية وخلق الأسباب المؤثرة بإذنه والاستدالا بالنجوم من جنس الاستدلال بغيرها في معرفة الأمور المستقبلية وورد في الصحيحين من حديث زيد الجهني ﷺ أنه قال: (صَلَّى لَنَا رَسولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بالحُدَيْبِيَةِ علَى إثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلَةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أقْبَلَ علَى النَّاسِ، فَقالَ: هلْ تَدْرُونَ مَاذَا قالَ رَبُّكُمْ؟ قالوا: اللَّهُ ورَسولُهُ أعْلَمُ، قالَ: أصْبَحَ مِن عِبَادِي مُؤْمِنٌ بي وكَافِرٌ، فأمَّا مَن قالَ: مُطِرْنَا بفَضْلِ اللَّهِ ورَحْمَتِهِ، فَذلكَ مُؤْمِنٌ بي وكَافِرٌ بالكَوْكَبِ، وأَمَّا مَن قالَ: بنَوْءِ كَذَا وكَذَا، فَذلكَ كَافِرٌ بي ومُؤْمِنٌ بالكَوْكَبِ).

وقد بيَّن المصنف أن التنجيم محرم وباطل وهو لا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يعتقد الإنسان أن الفاعل هو الله ولكن للنجوم تأثير فهذا شرك في الأسباب وهو شرك أصغر لأنه اعتقد أنها مؤثرة بالسببية.

الثانية: أن يعتقد الإنسان أن لها تأثيرا مستقلا ويتقرب لها بأنواع القرابين فهذا شرك في الربوبية والألوهية وهو شرك أكبر مخرج من الملة والعياذ بالله لأنه اعتقد أنها تخلق الخير والشر وتؤثر استقلالا وصرف العبادة لغير الله شرك أكبر.

والحق أن النجوم وسائر الكواكب الفلكية لا علاقة بها بما يحدث في المستقبل من حوادث مهمة وأحوال متقلبة في الأرض ألبتة ولذلك لما كسفت الشمس في عهد النبي ﷺ قال الناس عنها كسفت لموت إبراهيم ابن النبي ﷺ جربا على اعتقاد أهل الجاهلية

فأبطل النبي ﷺ ذلك وقال: (إنَّ الشَّمسَ والقَمرَ لا يَنكسِفانِ لِمَوتِ أحدٍ من النَّاسِ، ولكنَّهما آيتانِ من آياتِ اللهِ؛ فإذا رَأيتُموهما فقُوموا فصَلُّوا). منفق عليه.

(وأمَّا علم التسيير فإذا تعلم منه ما يحتاج إليه للاهتداء ومعرفة القبلة والطرق كان جائزاً عند الجمهور، وما زاد عليه فلا حاجة إليه وهو يشغل عمَّا هو أهمُّ منه).

ذكر المصنف هنا العلم المباح من علم التنجيم وهو التسيير والمراد به ما يتوقف على علمه تمييز الجهات ومعرفة الطرق وتعيين القبلة وغير ذلك من مصالح الدنيا الظاهرة فهذا رخص فيه جمهور أهل العلم وهو الصواب لأن فيه فائدة ولا مضرة فيه بوجه من الوجوه وظاهر القرآن يدل على إباحته كما قال تعالى: (وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ). وقال قتادة: (خلق الله هذه النجوم لثلاث زينة للسماء ورجوما للشياطين وعلامات يهتدى بها فمن تأول فيها غير ذلك أخطأ وأضاع نصيبه وتكلف ما لا علم له به). ذكره البخاري. ثم نبَّه المصنف على أن تعلم مازاد على ذلك مما لا فائدة فيه الأولى تركه لأنه يشغل ويصرف المسلم عن الأهم وهذا ضابط مهم في هذا الباب إذا أُحسن استعماله من قبل فقيه.

والقول بجواز هذا النوع هو مذهب الجمهور وجرى عليه العمل منذ زمن بعيد والخلاف في هذه المسألة قد اندثر في الصدر الأول وترك الناس مذهب التحريم من حيث العمل وهناك جملة من المسائل المشهورة قد حُكي فيها اختلاف السلف الصالح في الصدر الأول ثم اندثر القول بالمنع وجرى العمل على إباحتها أو العكس وربما انعقد الإجماع على أحد المذهبين كمسألة الخروج على إمام الجور ونكاح المتعة والسماع وشرب النبيذ وسبب الخلاف في هذه المسائل وقوع الاشتباه فيها وتفرق الأحاديث في الأمصار وخفائها على بعض الصحابة ﷺ والأئمة ثم لما دُوِّن العلم وكثرت الرحلة واستقر وضُبِط الحديث عند أئمة الحديث زال الاشتباه واتضحت الرؤية وثبتت النصوص وبطل التعليل والقياس المعارض للنصوص عند محققي الفقهاء. والفقيه الذي يحتج لمذهبه بالخلاف

المندثر مسلكه يدل على ضعف بصيرته وقلة تمكنه في أصول العلم وشذوذه عن جادة عامة أهل العلم.

(ورُبَّما أدَّى التدقيق فيه إلى إساءة الظن بمحاريب المسلمين في أمصارهم، كما وقع ذلك كثيرا من أهل هذا العلم قديماً وحديثاً، وذلك يُفضي إلى اعتقاد خطأ الصحابة والتابعين في صلاتهم في كثير من الأمصار وهو باطل).

بيَّن المصنف عند بيان إباحة تعاطيه والنظر فيه أن هناك مسلك خاطئ في استعمال علم التسيير في تعيين القبلة انتشر لدى طائفة من الفلكيين والعوام وهو الغلو والمبالغة في التدقيق فيه بحيث يتكلف الناظر في تحديد الجهات لتعيين القبلة فيحمله ذلك على التشديد في الحكم فيبطل عمل المسلمين في كثير من محاريبهم في المساجد القديمة التي بناها الصحابة وتتابع السلف الصالح في الصلاة فيها وأقروا الصلاة فيها ويترتب على ذلك القول ببطلان الصلاة فيها بناء على أنها منحرفة عن القبلة ولو كان انحرافا يسيرا لأنه يعتقد اشتراط تعيين القبلة على سبيل التحديد بدقة وهذا مذهب مخالف للشرع من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أن الشارع اعتبر تعيين الجهة لمن بعد في القبلة على سبيل التقريب ولم يشترط تحديد عين القبلة كما سيأتي.

الوجه الثاني: أن هذا القول مخالف لإجماع الصحابة ﷺ الذين أقروا الصلاة في مساجد الأمصار في البصرة والكوفة ودمشق والفسطاط وخراسان وغيرها.

الوجه الثالث: أن هذا القول فيه غلو وتنطع وتكليف المسلمين بما يشق وقد جاءت الشريعة بنفي الغلو والتكلف والمشقة.

فعلى هذا يكون التكلف والتنطع في تحديد القبلة لمن بعد من أهل الأمصار بحيث يشترطه الناظر ويبطل مخالفه مذهب محدث ليس له أصل في السنة وعمل الصحابة ﷺ وأقوال الأئمة المعتبرين ويكفي في صحة الصلاة الاجتهاد في تعيين جهة القبلة على

حسب الإمكان وكلما تحرى في إصابة القبلة بأي وسيلة معتبرة كان أفضل وأكمل وليس بشرط ولا يسع المسلمين في شتى البقاع إلا هذا القول لا سيما من كانت بلادهم نائية في أقصى الأرض وهذا هو مذهب الجمهور خلافا للشافعي.

(وقد أنكر الأمام أحمد الاستدلال بالجدي وقال: (إنما ورد ما بين المشرق والمغرب قبلة). يعني لم يرد اعتبار الجدي ونحوه من النجوم. وقد أنكر ابن مسعود على كعب قوله: (أن الفلك تدور)، وأنكر ذلك مالك وغيره. وأنكر الإمام أحمد على المنجمين قولهم: (أن الزوال يختلف في البلدان)).

ذكر المصنف هنا بعض المفاسد التي تترتب على المبالغة والتكلف في طلب علم الفلك والنجوم فذكر ثلاثة أمور:

الأمر الأول: الطعن والتشكيك في قبلة المصلين وقد سبق بيانه. وذكر المصنف أن الإمام أحمد أنكر الاستدلال بالجدي في تعيين القبلة نقل الأثرم عن أحمد بن حنبل أنه قيل له: (قبلة أهل بغداد على الجدي فجعل ينكر أمر الجدي فقال ايش الجدي ولكن على حديث عمر مابين المشرق والمغرب قبلة). والجدي هو النجم القطبي الشمالي والشارع اعتبر موافقة الجهة ولم يعتبر موافقة شيء من النجوم كما في قول النبي ﷺ لأهل المدينة: (مَا بَيْنَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ قِبْلَةٌ). رواه الترمذي وصححه. والشاهد أن النبي ﷺ جعل القبلة جهة الجنوب على سبيل العموم ولم يشترط في القبلة جهة دقيقة فدل على أن الأمر واسع في هذا من غير تكلف ولا يسوغ لأحد أن يبطل عبادات الناس لأجل انحراف يسير ما دام أن المصلي مستقبلا للجهة والضابط في التوسع في القبلة وصحة الصلاة أن يكون الانحراف يسيرا في العرف أما إذا كان الانحراف شديدا عرفا فلا يجزئ.

الأمر الثاني: أن ابن مسعود ﷺ أنكر على كعب الأحبار في قوله إن السماء تدور وكعب هو ابن الأحبار أحد سادات التابعين كان من علماء اليهود فأسلم وكان عالما

بالتوراة وكان ينقل كثيرا من كتب بني إسرئيل وإنكار ابن مسعود ﷺ لقول كعب لأنه مخالف لظاهر القرآن الذي يدل على نفي الدوران عن السماء والأرض وقد روى ابن أبي خيثمة بإسناد صحيح عن حذيفة بن اليمان أنه بلغه أن كعبا يقول أن السماء تدور على قطب كالرحى فقال حذيفة كذب كعب (أي أخطأ) إن الله تعالى قال: (إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا). وسيأتي تفسير المصنف للباعث في إنكار ابن مسعود ﷺ لقول كعب. وقد بيَّن المصنف أن الإمام مالك أنكر القول بدوران السماء وفي موقف أئمة السلف من إنكارهم لبعض أقوال علماء الطبيعة وتمسكهم بظاهر القرآن دليل على أن هذا منهج معتبر عند أهل العلم خلافا لمن ينكره من الجهال والملاحدة فالعالم لا حرج عليه أن يفتي ويخالف أهل الطبيعة إذا حمله اجتهاده إلى قول معين بعد أن يستفرغ وسعه في معرفة الحق الوارد في الشريعة ولغيره من أهل العلم الحق في الرد والمناقشة فيما يسوغ فيه الخلاف انطلاقا من النظر في دلالة النصوص وليس تبعية وانهزامية للمدرسة الغربية كما هو منهج طائفة من المفكرين الإسلاميين.

وأما مسألة دوران الأرض فيما يظهر لي لم يبنها الشارع بيانا شافيا ولم يرد فيها دليل خاص يدل على الإثبات أو النفي وظاهر الآيات مجمل محتمل الدلالة ليست قاطعة وقد وهم من زعم أن القرآن يدل على دوران الأرض وإنما ترجع هذه المسألة إلى دليل النظر والاستدلال. فمن أثبت دورانها وقال بمقتضى علمه معتمدا على الاستدلال بالحساب فلا حرج عليه وهذا هو المستقر عند علماء الفلك على أنها حقيقة علمية ويقررون أن دوران الأرض حول نفسها ينتج منه الليل والنهار ودوران القمر حولها ينتج منه الشهر القمري ودوران الأرض حول الشمس ينتج عنه الفصول الأربعة. ومن نفاها أو توقف فيها لعدم وقوفه على ما يطمئن به وأخذ بظاهر القرآن وعمل بالاحتياط والورع فلا حرج عليه ولا تثريب وهذا هو مذهب عامة علمائنا في البلاد السعودية. وهذه المسألة وجنسها لم نكلف بتعلمها ولا يضر الجهل بها ولا يترتب عليها ثواب ولا يسوغ تكفير

وتضليل المخالف في هذه المسألة وما كان من جنسها مما لم ترد في الشرع في دليل خاص ولو كانت مطلوبة شرعا لبُيِّنت في الكتاب والسنة بيانا شافيا ولا ينبغي التشغيب وإشغال الناس بهذه المسألة وقد اتخذ الزنادقة موقفا ممن خالفهم في دوران الأرض وجعلوا القول بإنكار الدوران مطية للطعن في الشريعة وعلماء الإسلام وكثير من الناس ممن يزعم أن دوران الأرض حقيقة علمية إذا طلبت منه حجة لم تجد عنده دليلا إلا التقليد والتلقين في الدراسة النظامية وأحسن من تكلم من العلماء في هذه المسألة في نظري شيخنا الفقيه المحقق ابن عثيمين فقال: (وفي قوله تعالى: (إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ) (وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُم): دليل على أن الشمس هي التي تتحرك وهي التي بتحركها يكون الطلوع والغروب خلافا لما يقوله الناس اليوم من أن الذي يدور هو الأرض وأما الشمس فهي ثابتة فنحن لدينا شيء من كلام الله الواجب علينا أن نجريه على ظاهره وألا نتزحزح عن هذا الظاهر إلا بدليل بيّن فإذا ثبت لدينا بالدليل القاطع أن اختلاف الليل والنهار بسبب دوران الأرض فحينئذ يجب أن نؤول الآيات إلى المعنى المطابق للواقع فنقول: إذا طلعت في رأي العين وإذا غربت في رأي العين تزاور في رأي العين تقرض في رأي العين أما قبل أن يتبيَّن لنا بالدليل القاطع أن الشمس ثابتة والأرض هي التي تدور وبدورانها يختلف الليل والنهار فإننا لا نقبل هذا أبدا علينا أن نقول: إن الشمس هي التي بدورانها يكون الليل والنهار لأن الله أضاف الأفعال إليها والنبي ﷺ حينما غربت الشمس قال لأبي ذر: أتدري أين تذهب؟ فأسند الذهاب إليها ونحن نعلم علم اليقين أن الله تعالى أعلم بخلقه ولا نقبل حدسا ولا ظنا ولكن لو تيقنا يقينا أن الشمس ثابتة في مكانها وأن الأرض تدور حولها ويكون الليل والنهار فحينئذ تأويل الآيات واجب حتى لا يخالف القرآن الشيء المقطوع به). وقد كان القول بثبوت الأرض وأنها مركز الكون (مركزية الأرض) والأفلاك تدور حولها هو السائد عند الإنسانية وظاهر الكتب السماوية إلى أن جاء الفلكي البولندي كوبرنيكوس في القرن السادس عشر فنقض هذا الرأي وقرر أن

الشمس هي مركز الكون (مركزية الشمس) وأن الأرض وجميع الأفلاك تدور حولها وأن الأرض تدور حول نفسها وأعظم حجة عنده أن الشمس كوكب كبير لا يمكن أن يكون تابعا لكوكب الأرض الصغير وسائر الكواكب ثم سار على نظريته العالم الغربي وطوروا نظريته وأصبح من المسلمات في الثقافة الغربية وفي الفترة الأخيرة بدأ اتجاه من بعض علماء الفلك في التشكيك في هذه النظرية وأعتقد أن البحث العلمي لن يتوقف في هذه المسألة وربما يأتي زمان تبطل فيه نظرية مركزية الشمس ولذلك قال الفيلسوف الإنجليزي الأمريكي والتر ستيس: (ليس من الأصوب أن تقول إن الشمس تظل ساكنة وإن الأرض تدور من حولها من أن تقول العكس غير أن كوبرنيكوس برهن على أنه من الأبسط رياضيا أن نقول إن الشمس هي المركز ومن ثم فلو أراد شخص في يومنا الراهن أن يكون (شاذا) ويقول إنه لا يزال يؤمن بأن الشمس تدور حول أرض ساكنة فلن يكون هناك من يستطيع أن يثبت أنه على خطأ). وقال ستيفن هوكنغ بعد أن تسائل هل الأرض مركز الكون: (إننا لا نملك دليلا علميا يؤيد أو يناقض هذه الفرضية ولكننا نؤمن بها بدافع التواضع). ويقول أحد اكبر الفيزيائيين في العالم الدكتور بول ديفس: (واليوم لا يشك عالم في كون الشمس مركز المجموعة الشمسية وأن الأرض هي التي تدور وليس السماء. ولكنه يستدرك قائلاً: أنه لن نتمكن أبدا من التأكد من صحة هذا التصور مهما بدا دقيقا فليس لنا أن نستبعد كليا أن صورة أكثر دقة قد تكتشف في المستقبل). والمقصود أن هذه المسألة معقدة وشائكة ولو كانت حقيقة مشاهدة أو ملموسة لم تتنازع فيها البشرية وإنما بنيت على حسابات وافتراضات ولا يستطيع بسهولة إنسان عادي لا يملك آلة علمية ولا خبرة الجزم بأن دوران الأرض حقيقة علمية بمجرد الثقة والاعتماد على المدرسة الغربية والحاصل أن مسألة دوران الأرض مما يسوغ فيها الخلاف والنظر. أما جريان الشمس فالقرآن صريح في إثباته ومنكر هذا مكذب للقرآن قال تعالى: (وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ). أما كروية الأرض

فقد دل القرآن على ذلك قال تعالى: (خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ). وحكى ابن تيمية الإجماع عليها فقال في مجموع الفتاوى: (قال الإمام أبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي من أعيان العلماء المشهورين بمعرفة الآثار والتصانيف الكبار في فنون العلوم الدينية من الطبقة الثانية من أصحاب أحمد: لا خلاف بين العلماء أن السماء على مثال الكرة وأنها تدور بجميع ما فيها من الكواكب كدورة الكرة على قطبين ثابتين غير متحركين أحدهما في ناحية الشمال والآخر في ناحية الجنوب. ...قال: وكذلك أجمعوا على أن الأرض بجميع حركاتها من البر والبحر مثل الكرة. قال: ويدل عليه أن الشمس والقمر والكواكب لا يوجد طلوعها وغروبها على جميع من في نواحي الأرض في وقت واحد بل على المشرق قبل المغرب). وقال ابن حزم: (وجوابنا وبالله تعالى التوفيق أن أحدا من أئمة المسلمين المستحقين لاسم الإمامة بالعلم ﷺ لم ينكروا تكوير الأرض ولا يحفظ لأحد منهم في دفعه كلمة بل البراهين من القرآن والسنة قد جاءت بتكويرها).

الأمر الثالث: إنكار أحمد بن حنبل على المنجمين من أهل الفلك قولهم أن وقت زوال الشمس يختلف من بلد لآخر وهذا أمر معلوم وإنما أنكره أحمد لأنه يفضي إلى مذهب فاسد كما سيبيّنه المصنف.

قاعدة:النظريات العصرية ينقسم حكمها باعتبار الشرع إلى أقسام:

الأول: نظريات صحيحة قد دل الشرع عليها فهي حق يجب اعتقاد صحتها كنظرية تكون الجنين وغيرها.

الثاني: نظريات فاسدة قد دل الشرع على فسادها فهي باطلة يجب إنكارها وعدم اعتقادها كنظرية داروين في تطور خلق الإنسان وغيرها.

الثالث: نظريات مسكوت عليها في الشرع ليس في الأدلة ما يدل على نفيها أو إثباتها فإن ثبتت حسا وأصبحت حقيقة علمية اعتقدنا صحتها وإن لم تثبت حسا لم يلتفت إليها.

وكثير من المتكلمين اليوم في علم الإعجاز ليسوا من أهل الرسوخ في العلم الشرعي يلوون أعناق النصوص ويحرفون الكلم عن مواضعه ليثبتوا صحة النظريات في القرآن وقد أنكر العلماء هذا المسلك إنكارا شديدا وذموه والمتأمل في استدلالاتهم يجدها باطلة لا تصح من جهة معنى المفردة ودلالة السياق ومخالفة تفسير السلف الصالح وتعيين مراد الله قال المفسر مُحَمَّد الأمين الشنقيطي مبيِّنا الموقف الشرعي من النظريات المسكوت عنها: (إذا لم تكن النصوص صريحة في نظرية من النظريات الحديثة لا ينبغي أن نقحمها في مباحثها نفيا أو إثباتا وإنما نتطلب العلم من طريقه فعلوم الهيئة من النظر الاستدلال وعلوم الطب من التجارب والاستقراء وهكذا يبقى القرآن مصانا عن مجال الجدل في نظرية قابلة للثبوت والنفي أو التغيير والتبديل كما لا ينبغي لمن لم يعلم حقيقة أمر في فنه أن يبادر بإنكارها ما لم تكن مصادمة لنص صريح).

(وقد يكون إنكارهم أو إنكار بعضهم لذلك لأن الرسل لم تتكلم في هذا وإن كان أهله يقطعون به وأن الاشتغال به رُبَّما أدى إلى فساد عريض. وقد اعترض بعض من كان يعرف هذا على حديث النزول ثلث الليل الآخر وقال ثلث الليل يختلف باختلاف البلدان فلا يمكن أن يكون النزول في وقت معين. ومعلوم بالضرورة من دين الإسلام قبح هذا الاعتراض، وأن الرسول ﷺ وخلفاءه الراشدين لو سمعوا من يعترض به لما ناظروه بل بادروا إلى عقوبته وإلحاقه بزمرة المخالفين المنافقين المكذبين).

بيَّن المصنف رحمه الله أن إنكار بعض علماء السلف الصالح على أهل الفلك هذه المسائل باعثه سببان:

الأول: الإمساك عن الخوض فيما سكت عنه الرسل من باب الورع والاحتياط وترك الاشتباه وهذا أصل مشهور درج عليه السلف الصالح نص عليه كثير من الأئمة كما قال الإمام أحمد: (إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام). ولا خلاف فيه من حيث الأصل وإنما النظر والبحث في تطبيقه في بعض المسائل وقد أشار المصنف إلى ثبوت هذه المسائل عند أهل الدنيا وقد اجتهد طائفة من السلف وتكلموا في مسائل حادثة وأقوال لما دعت الحاجة إليها مع كون الرسول ﷺ أمسك عنها فالأمر في هذه القاعدة يحتاج إلى تفصيل ونظر وتقدير للأمور بحسب طبيعة المسألة وحال الزمان ودعاء الحاجة.

الثاني: السبب الآخر لردهم تلك المسائل وهو أن إثبات هذا القول يفضي إلى اعتقاد خاطئ من رد الشرع وتحريفه في باب صفات الله وعلامات الساعة وغيرها من الحقائق الثابتة بالشرع لا سيما والغالب على الفلكيين قلة تعظيم الشرع وعدم اتباع السنة وقد مثل لذلك بتذرع بعض المنجمين بقولهم اختلاف وقت الزوال ودخول الليل وخروج الصبح بنفي صفة نزول الرب عز وجل في الثلث الأخير من الليل وقد ثبت ذلك في الصحيحين عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إلى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ يقولُ: مَن يَدْعُونِي، فأسْتَجِيبَ له مَن يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَن يَسْتَغْفِرُنِي فأغْفِرَ له). وأجمع أئمة السلف الصالح على ثبوت صفة النزول لله على الوجه الذي يليق به فهؤلاء الفلكيون قدموا الحس والعقل القاصر على الشرع ومعلوم أن الله عز وجل هو خالق الليل والنهار قد أحاط بكل شيئ ولا يعجزه شيء في السموات والأرض ولا يحده زمان ولا مكان وهو الأول والآخر والظاهر والباطن قادر على كل شيء ولا يمكن للعقل أن يكيف ويتصور كنه ذاته وصفاته على حقيقتها كما لا يطيق عقل المخلوق أن يتصور أحوال الروح والبرزخ والآخرة وإنما الطريق الوحيد في هذه المسائل التسليم بالحقائق الشرعية الثابتة وهذا هو مسلك الأنبياء وأتباعهم أما مخالفوهم

من الفلكيين والفلاسفة والعقلانيين فعقولهم قاصرة عن إدراك هذه المسائل لزيغهم وانطماس فطرتهم. وإنكار القول المباح إذا ترتب على إثباته رد الشرع أصل حسن له شواهد في الشريعة ومن هذا الباب إنكار الماديين من الأطباء في هذا العصر حديث الذبابة وإنكار أهل الطب النفسي تلبس الجني بالإنس وتزهيد الخلق بالرقية الشرعية ومنهم من ينكرها بالكلية وكذلك إنكارهم لعلم تعبير الرؤى وتفسير الرؤى بحديث النفس والعقل الباطن مما يؤول إلى إنكار الرؤيا بالكلية وكذلك تشكيك كثير من الفلكيين اليوم في ثبوت رؤية الهلال بالعين بناء على الحسابات الفلكية.

والمقصود أن كل من اشتغل بعلوم الدنيا وكلف به وانفتن بنتائجه ولم يشاهد قلبه دلائل الشرع ولم يقتف هدي الرسول ﷺ أدى علمه إلى إنكار شيء من الحقائق الشرعية ودخل في العلم الذي استعاذ منه الرسول ﷺ وهو علم لا ينفع.

وقد بيَّن المصنف رحمه الله أن من يعترض على الثابت في الكتاب والسنة فاعتراضه باطل لا يلتفت إليه ولا يشتغل برده ولو سمع اعتراضه الرسول ﷺ وخلفاؤه الراشدون لألحقوه بالمنافقين وشددوا في عقوبته ونكاله ولم يشتغلوا بمناظرته ليحموا المسلمين من شره وبدعته لأنه في حقيقة الأمر هو مكذب لله ورسوله وقد ثبت هذا المنهج العملي في السنة. ولا شك أن فتح المجال للمكذبين ونشر أقوالهم والاشتغال بمجادلتهم فيه شر عظيم على المجتمع وفتنة للعوام وهو يدل على ضعف الأمة وخفاء نور السنة وضعف الولاة في السياسة الشرعية كما هو مشاهد اليوم في كثير من بلاد المسلمين يسب الله تعالى ويستهزأ بالرسول وسنته ويستهزأ بأتباعه وأوليائه وينكر أحكام الشرع جهارا نهارا من غير نكير ومنع باسم الحرية الفكرية والشخصية والانفتاح على ثقافة الآخر والله المستعان.

أما من اشتغل بعلم الفلك وغيره من العلوم التجريبيه واسترشد به إلى النتائج النافعة والبرامج المفيدة واجتنب الفاسد منه مع تعظيم الشريعة ولم يحمله ذلك على إنكار شيء

من الدين مقطوع فيه أو التشكيك فيه فلا جناح عليه ولا يلحقه ذم وإن قصد بذلك التفكر في آيات الله ونفع الأمة فيؤجر على نيته الحسنة.

(وكذلك التوسع في علم الأنساب هو مما لا يحتاج إليه: وقد سبق عن عمر وغيره النهي عنه مع أن طائفة من الصحابة والتابعين كانوا يعرفونه ويعتنون به).

أعاد المصنف الكلام عن علم النسب في سياق بيان العلوم التي يكون لها وجهان وجه مباح يحقق المصلحة في دين العبد ودنياه ووجه مكروه إذا أشغل عن تعلم الكتاب والسنة أو أفضى إلى مفسدة. وقد ذكر المصنف أن طائفة من السلف الصالح اشتغلوا به واعتنوا بحفظه وممن اشتهر عمله بالنسب من الصحابة الخليفة أبو بكر الصديق كما وصفه النبي ﷺ بذلك في صحيح مسلم وجبير بن مطعم وحسان بن ثابت وحكيم بن حزام وعمر بن الخطاب وأم المؤمنين عائشة ﵂ ومعاوية بن أبي سفيان وحويطب بن عبدالعزى ومخرمة بن نوفل الزهري وعبدالله بن عباس وعقيل بن أبي طالب وكان عالما بالأنساب ومن أنسب قريش وأعلمهم بأيامها ﵃ أجمعين ودغفل بن حنظلة وبه يضرب المثل فيقال: (أنسب من دغفل). واعتنى به كثير من علماء التابعين وأتباعهم وتتابع الناس على ذلك إلى يومنا وهذا يدل على أهمية علم النسب وأن القول في حكم تعلمه فيه تفصيل كما سبق بيانه ولولا عناية السلف بهذا العلم وضبطه لضاع ولم يحفظ.

(وكذلك التوسع في علم العربية لغةً ونحواً هو مما يشغل عن العلم الأهم والوقوف معه يحرم علماً نافعاً. وقد كره القاسم بن مخيمرة علم النحو وقال: (أوله شغل وآخره بغي). وأراد به التوسع فيه ولذلك كره أحمد التوسع في معرفة اللغة وغريبها وأنكر على أبي عبيد توسعه في ذلك وقال هو يشغل عما هو أهم منه. ولهذا يقال أن العربية في الكلام كالملح في الطعام يعني أنه يؤخذ منها ما يصلح الكلام كما يؤخذ من الملح ما يصلح الطعام وما زاد على ذلك فإنه يفسده).

وفي نفس السياق ذكر المصنف أن التوسع في تعلم علم العربية مكروه لأنه يشغل عن تعلم الشرع وذكر قول القاسم ين مخيمرة في ذم النحو وهو أبو عروة الكوفي الهمداني الحافظ من سادات التابعين كان زاهدا موفقا للخير (100 هـ) ومراد القاسم أن الاشتغال في تعلم النحو أوله شغل عن القرآن والسنة ثم إذا برز فيه المتعلم وترأس صار عنده اختيال وكبر يحمله على بغي الناس وازدرائهم لأنه يرى أنهم لا يعرفون هذا الفن وهذا أمر مشاهد عند كثير من النحاة وكلامه حسن ويحمل على من كانت له همة وعزيمة ونية حسنة في تعلم الشرع فلا يحمد اشتغاله بالنحو أما من كان عاطلا لا رغبة له في تعلم الشرع فاشتغاله بالنحو خير له من اشتغاله بما لا نفع فيه بوجه من الوجوه.

وذكر المصنف أن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله كان ينكر على أبي عبيد في توسعه في تعلم وتدوين علوم اللغة لئلا يشغله عما أهم منه من مسائل الحديث والفقه وأبو عبيد هو القاسم بن سلام البغدادي (224 هـ) كان إماما في السنة وعالما بالقراءات والحديث والفقه واختلاف الناس إلا أن اشتغاله بغريب اللغة كان هو الغالب عليه حتى صار إماما في اللغة وقد كان له اجتهاد آخر فاشتغل بغريب لغة الحديث وتدوين اختلاف الناس ووضع مصنفات حسنة وكان غرضه بيان لغة الشرع وإيضاحها فذاعت ولقيت قبولا واسعا عند العلماء وكانت عمدة في هذا الباب عند أهل السنة واحتاج الخلق إليها وقد اشتغل في تأليف كتابه الكبير غريب الحديث أربعين سنة ثم عرضه على العلماء واستحسنه الإمام أحمد وقال: (جزاه الله خيرا). وكلا يحمد ويؤجر على طريقته واجتهاده وهذا من جنس اختلاف التنوع بين أئمة السلف الصالح. وكذلك فعل إبراهيم الحربي من خاصة أصحاب أحمد اشتغل وأفنى عمره في تتبع مفردات القرآن والسنة في اللغة ووضع مصنفات حسنة شكره العلماء على ذلك وأثنوا خيرا على مصنفاته وهذا يدل على أن الاشتغال بعلوم اللغة إذا كان له قصد صحيح وفائدة ظاهرة ففعل حسن ويمدح فاعله.

وقد كان الإمام أحمد إماما في اللغة كما نعته الإمام الشافعي بذلك حسن الجواب في

تفسير ألفاظ القرآن والأخبار لا يلحن في الخطاب وقال الإمام أحمد: (كتبت من العربية أكثر مما كتب أبو عمرو بن العلاء).

ثم بيَّن المصنف أن نسبة فائدة اللغة في الكلام كنسبة فائدة الملح في الطعام إنما يؤخذ من اللغة بقدر ما يفهم به الكلام ويحسن به الخطاب كما أن الملح يوضع في الطعام بالقدر اليسير الذي يصلحه فإذا زاد الملح فسد الطعام فكذلك إذا زاد الطالب في علم اللغة وبالغ فيها واعتمد عليها في فهم النصوص وقصر في اتباع السنة والتفقه في المسائل الشريعة فسد علمه وفاته خير كثير بل ربما أفضى به الأمر الوقوع في طريقة أهل الكلام ومخالفة السنة كحال بعض أرباب أهل البدع الذين سخروا علوم اللغة والشعر في تحريف النصوص وتأييد عقائدهم الفاسدة كمعتزلة البصرة وقد كان أبوعبيدة معمر بن المثنى البصري (209 هـ) صاحب مجاز القرآن عالما في اللغة والتاريخ والأدب إلا أنه كان مذهبه منحرفا عن جادة السلف يدين بمذهب الخوارج قال ابن قتيبة الدينوري فيه: (وكان يبغض العرب وألف في مثالبها كتبا وكان يرى رأي الخوارج).

(وكذلك علم الحساب يحتاج منه إلى ما يعرف به حساب ما يقع من قسمة الفرائض والوصايا. والأموال التي تقسم بين المستحقين لها والزائد على ذلك مما لا ينتفع به إلا في مجرد رياضة الأذهان وصقالها لا حاجة إليه ويشغل عما هو أهم منه).

وعلم الحساب بيَّن المصنف أن المحمود في تعلمه ما يحقق مصلحة ظاهرة في ضبط الفرائض والوصايا وما زاد على هذا القدر الأولى تركه لأنه لا طائل ورائه وصرف الوقت فيه غبن وخسارة وهذا فيه تأمل وتفصيل قد سبق بيانه.

تنبيه:

ماذكره المصنف من كراهة التوسع في بعض علوم الدنيا التي لا فائدة فيها مسلم فيه من حيث الأصل والجملة أما من حيث التفصيل فالضابط أن يقال أن هذا يختلف من زمان لآخر والعوامل الداعية لذلك فقد يكون هذا العلم بعينه في زمان لا حاجة فيه ويكون

في هذا الزمان من أنفع الأمور، وكذلك قد يحدث علم جديد أو يتجدد من جنس ما ذمه المصنف ويكون له أهمية قصوى في هذا الزمن ويترتب عليه مصالح كبرى كعلم الحساب مثلا قد تطور وقام عليه علم الرياضيات الحديثة الذي لا يخلو مجال أو عمل من الاعتماد عليه وكذلك علم الفلك والفضاء وغيره كثير مما حدث ووجد في زمن التكنولوجيا والصناعات والتقنيات الحديثة ووسائل الإتصال فلا يسوغ إطلاق الذم بل لا بد من التفصيل والتأصيل في الحكم.

(وأمَّا ما أُحدث بعد الصحابة من العلوم التي توسع فيها أهلها وسموها علوماً وظنوا أن من لم يكن عالماً بها فهو جاهل أو ضال فكلُّها بدعةٌ وهي من محدثات الأمور المنهي عنها).

انتقل المصنف رحمه الله إلى بيان العلوم التي اخترعها وأحدثها المتأخرون بعد زمن الصحابة ﭫ وظنوا أنها علوم نافعة وأن من اشتغل بها وأتقنها فهو عالم حقا ومن زهد فيها فهو جاهل وقد حكم عليها المصنف بأنها بدعة لأن موضوعها الدين وليس لها أصل في الشرع ولم يأمر بها الله ولا رسوله ﷺ ولا الصحابة بل كثير من هذه العلوم الفاسدة قد ورد النهي عنها بخصوصها في السنة وقد استعمل أهل البدع أساليب كلامية وقواعد فلسفية وأقيسة باطلة في إثبات هذه العلوم الباطلة ، وإنما وقعوا في البدع لأنهم أطاعوا الشيطان اللعين واتبعوا الرأي المذموم واعتقدوا أنهم يصلحون الدين ويتممون نقصه فالمبتدع في الحقيقة مستدرك على الله وزائد في دين الله ما ليس منه ودين الله تام لا يقبل الزيادة كما قال تعالى: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا). والدواعي والأسباب التي تنشأ عنها البدعة الجهل في كتاب الله وسنة النبي ﷺ واتباع الهوى كحال كثير من المتصوفة والمرجئة وسوء القصد كحال الرافضة والجهمية والغلو في امتثال الشرع كحال الخوارج والمعتزلة لما غلوا في القيام بالأمر والنهي وباب الأسماء والأحكام وحال المشركين لما غلوا في محبة الأولياء والمشبِّهة

لما غلوا في إثبات الصفات والإعراض عن اتباع الحق كحال محرفة الصفات من المفوضة والمؤولة كالأشاعرة والماتريدية.

والبدعة هي إحداث عمل في الدين من غير دليل شرعي كما فسرها النبي ﷺ بقوله: (مَنْ أَحْدَثَ فِيْ أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ). وقال ابن رجب: (والمراد بالبدعة ما أحدث مما ليس له أصل في الشريعة يدل عليه وأما ما كان له أصل في الشرع يدل عليه فليس ببدعة وإن كان بدعة لغة). وليس في الدين بدعة حسنة وبدعة سيئة ومن زعم ذلك فقد قال برأيه وأخطأ وخالف السنة ومذهب الصحابة ﭫ وما ورد عن السلف الصالح من إطلاق البدعة فمحمول على المعنى اللغوي كما قرره المحققون من أهل السنة قال ابن تيمية: (وكل بدعة ليست واجبة ولا مستحبة فهي بدعة سيئة وهي ضلالة باتفاق المسلمين ومن قال في بعض البدع إنها بدعة حسنة فإنما ذلك إذا قام دليل شرعي أنها مستحبة فأما ما ليس بمستحب ولا واجب فلا يقول أحد من المسلمين إنها من الحسنات التي يتقرب بها إلى الله ومن تقرب إلى الله بما ليس من الحسنات المأمور بها أمر إيجاب ولا استحباب فهو ضال متبع للشيطان وسبيله من سبيل الشيطان). وقد أمر الشارع بالاتباع ونهى عن الابتداع كما في صحيح مسلم قال الرسول ﷺ: (أَمَّا بَعْدُ، فإِنَّ خَيْرَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرُ الهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُها، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ). والبدعة شر الذنوب في الدين ولها خطر عظيم تفسد دين المؤمن وتبعده عن الله وتجعل قلبه قاسي وتقربه إلى الكفر وتحمله على موالاة أعداء الله وكراهة أولياء الله قال محمد بن سيرين: (إني أرى أسرع الناس ردة أصحاب الأهواء). وهي أعظم من الكبائر لأن المتلبس بالبدعة يعتقد أنه على الحق ويتقرب إلى الله بذلك ويصعب رجوعه للسنة غالبا خلافا للفاسق الذي يعتقد في نفسه أنه مذنب ومقصر في جنب الله ويشعر بالانكسار ويسهل رجوعه للطاعة ولذلك قال سفيان الثوري: (البدعة أحب إلى إبليس من المعصية لأن المعصية يتاب منها والبدع لا يتاب منها). ومن ابتدع بدعة في الدين

كان عليه وزرها ووزر من اتبعه على ذلك إلى يوم الدين لقول النبي ﷺ: (وَمَن سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً، كانَ عَليهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَن عَمِلَ بِهَا مِن بَعْدِهِ، مِن غيرِ أَنْ يَنْقُصَ مِن أَوْزَارِهِمْ شيءٌ). رواه مسلم. ولا يفرح الشيطان بفرح أعظم من وقوع العبد في البدعة لأنه إذا فارق السنة وأهلها قبل كل بلية وسكن الشيطان في قلبه واستولى على جوارحه وفتح عليه باب الشبهات والإلحاد.

والبدع تفرق المسلمين وتوقع بينهم العداوة والبغضاء ولم يتمكن الأعداء من هذه الأمة إلا بسبب الفرقة والاختلاف بين طوائف المسلمين والمبتدعة على مر التاريخ هم الذين أدخلوا الكفار في بلاد المسلمين وسلطوهم على أهل التوحيد والسنة وقد تسللت كثير من البدع إلى أصول المتأخرين المنتسبين للعلم والدعوة. وهذه الدلائل والمعاني تدل على عظم خطر البدعة وأثرها السيئ في الأمة وأنها أعظم معول يهدم فيه الإسلام وتنقض عراه كما قال ابن عباس رضي الله عنه: (ما يأتي على الناس من عام إلا أحدثوا فيه بدعة وأماتوا فيه سنة حتى تحيا البدع وتموت السنن). وقال أبو إدريس الخولاني: (ما أحدثت أمة في دينها بدعة إلا رفع الله بها عنهم سنة).

ولهذا اشتد نكير السلف الصالح على أهل البدع وبالغوا في ذم البدع ونهوا عن صحبة أهل البدع قال الفضيل بن عياض: (اتبع طرق الهدى ولا يضرك قلة السالكين وإياك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين). وقال الحسن: (لا تجالس صاحب هوى فيقذف في قلبك ما تتبعه عليه فتهلك أو تخالفه فيمرض قلبك). وقال أبو قلابة: (لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم ويلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون).

وهذا الأصل من أعظم ما يميز أهل السنة عن غيرهم من المخالفين والمبدلين للسنة ومع وضوحه وجلائه في النصوص وآثار السلف إلا أن كثيرا من المنتسبين للسنة اليوم لا

يعتنون بهذا الأصل ولا يعملون به في دعوتهم وخطابهم ومواقفهم وهذا يدل على انحراف منهجهم عن جادة السلف والله المستعان.

(فمن ذلك ما أحدثته المعتزلة من الكلام في القدر وضرب الأمثال لله).

من أوائل الفرق التي أحدثت في الدين وأظهرت مخالفة السنة فرقة المعتزلة وقد نص عليها المصنف لشدة بدعتها والمعتزلة هم أتباع واصل بن عطاء الغزَّال البصري (131هـ) وسمُّوا بذلك لأن رأسهم الضال واصل اعتزل حلقة الإمام الحسن البصري لما تكلم الحسن في حكم أهل الكبائر أنهم مسلمون فأظهر واصل المخالفة له وقرر أنهم في الدنيا بين المنزلتين وفي الآخرة كفار فقال الحسن: (اعتزلنا واصل). وقد ظهروا في زمن التابعين ولهم بدع شنيعة في باب القدر والأسماء والصفات والتوحيد والإمامة وغيرها ومذهبهم مبني على أصل فاسد وهو تقديم العقل على الشرع والاعتماد على الفلسفة اليونانية في الاستدلال والتقرير ومذهبهم يتكون من الأصول الخمسة:

الأول: التوحيد ومعناه عندهم تعطيل الصفات.

الثاني: العدل ومعناه عندهم التكذيب بالقدر.

الثالث: المنزلة بين المنزلتين ومعناه عندهم أن الفاسق في الدنيا بين منزلة الإيمان ومنزلة الكفر فيسلبون الإيمان عن الفاسق.

الرابع: إِنفاذ الوعيد ومعناه عندهم أن الفاسق يكون مخلدا في النار لا يخرج أبدا لا بشفاعة ولا غيرها كما تقول الخوارج.

الخامس: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومعناه عندهم الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف.

أما أهل السنة فلا يسلبون الإيمان عن الفاسق مهما فعل من الكبائر ما دام مسلما وينفون عنه كمال الإيمان ولا يكفرونه ولا يخلدونه في النار كما تقول الخوارج والمعتزلة قال ابن تيمية: (ولا يسلبون الفاسق الملي اسم الإيمان بالكلية ولا يخلدونه في النار كما

تقوله المعتزلة بل الفاسق يدخل في اسم الإيمان في مثل قوله تعالى: (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ). وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق كما في قوله تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً)).

وقد استمر وجود هذه الفرقة في القرن الثاني والثالث والرابع إلى أن كسرهم أهل السنة فذهبت شوكتهم وانتهت كفرقة لكن بقي مذهب الاعتزال منتشرا عند كثير من فرق المتكلمة من الرافضة والزيدية والإباضية وغيرهم ولا يزال موجودا إلى يومنا هذا خاصة عند بعض الكتاب والمفكرين الذين تتلمذوا أو تأثروا بمدرسة مُحَمَّد عبده المصري العقلية التي أنشأها المبدِّل لدين الله جمال الدين الأفغاني.

ومن أشهر بدع المعتزلة الفاسدة مذهبهم في باب القضاء والقدر ومحصله أن الله لا يجوز نسبة خلق الشر والكفر والمعاصي إليه وأنه لم يقدر حصول ذلك من العبد ولم يقضه وهذا يقتضي أن الله لا يقدر شيئا في العباد ويترتب على ذلك أن العبد مخير في كل عمل يختاره ويقوم به والحاصل أنهم نفاة للقدر لا يثبتونه لله ويثبتونه للمخلوق ولذلك سموا بالقدرية قال الخطابي: (إنما جعلناهم مجوسا لمضاهاة مذهبهم مذهب المجوس في قولهم بالأصلين وهما النور والظلمة يزعمون أن الخير من فعل النور والشر من فعل الظلمة فصاروا ثنوية وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى الله عز وجل والشر إلى غيره والله سبحانه وتعالى خالق الخير والشر لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته). واعلم أن ما يروى من الأحاديث في باب تسمية المعتزلة بالقدرية وأنهم مجوس الأمة وكثير من أحاديث ذم القدر لا يصح منها شيء وأسانيدها واهية ومنكرة وقد تسامح بعض المصنفين في العقائد في ذكرها في مصنفاتهم ولا يعوَّل عليها. قال ابن تيمية: (وقد جاءت الآثار فيهم أنهم مجوس هذه الأمة كما روي ذلك عن ابن عمر وغيره من السلف الصالح وقد رويت في ذلك أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ منها ما رواه أبو داود والترمذي ولكن طائفة من أئمة الحديث طعنوا في صحة الأحاديث المرفوعة في ذلك وهذا مبسوط في موضعه).

(وقد ورد النهي عن الخوض في القدر وفي صحيحي ابن حبان والحاكم عن ابن عباس مرفوعاً: (لا يزال أمر هذه الأمة موافياً ومقارباً ما لم يتكلموا في الولدان والقدر). وقد روي موقوفاً ورجَّح بعضهم وقفه).

من المسائل التي نهى الشارع عن الجدال والمراء فيها مسألة القدر لأن القدر سر الله حكمته خفية ودقائقة مشتبهة لا يمكن للمخلوق أن يكشف ستر القدر مهما أوتي من كمال العلم وكمال العمل وليس أحد من المخلوقين أطلعه الله على أسراره إلا الرسل عليهم الصلاة والسلام أخبرهم الله بشيئ من علم الغيب ليؤيدهم على عدوهم ويبيِّن صدقهم ويمتحن أتباعهم قال تعالى: (عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ). قال قتادة: (فإنه يصطفيهم، ويطلعهم على ما يشاء من الغيب). وإنما خوطب المكلف في باب القدر بما ينفعه من جهة العمل فأمر بالتصديق والتفويض والأخذ بالأسباب ونحو ذلك مما يحقق له صلاح العمل والفلاح والفوز في الجنة ونيل رحمة الله. وأما خبر ابن عباس فهو مخرج في الطبراني والبزار واختلف في رفعه ووقفه والصحيح أنه موقوف على ابن عباس ﷺ كما نص على ذلك البيهقي فلا يصح رفعه إلى النبي ﷺ وإن كان معناه صحيحا وقد أفاد أن هذه الأمة لا يزال أمر دينها في رفعة وعز وهدى ما لم تخض في المسائل المشتبهة كمسألة القدر وحكمته ومسألة حكم أولاد المشركين في الآخرة فإذا تكلمت وخاضت في هذه المسائل بالباطل تركت العمل ووقعت في الجدال المذموم وتعصبت وتدابرت وسلكت سبيل الضلالة والغواية كما وقع من قبل في الأمم السابقة.

أما مدارسة هذه المسائل وفق دلالة الكتاب والسنة ومباحثتها بتجرد عن الهوى وعدم التعصب لقول أحد بلا حجة ومناظرة المخالفين للسنة ومجادلتهم بالتي هي أحسن فمسلك حسن سلكه أئمة السنة من السلف الصالح لأن الغرض منه والمقصود الوصول إلى الحق وتنزيه الشريعة عن ضلالات المبطلين وتحريف الغالين.

(وخرج البيهقي من حديث ابن مسعود مرفوعاً: (إذا ذُكر أصحابي فأمسكوا وإذا ذُكر النجوم فأمسكوا). وقد روي من وجوه متعددةٍ في أسانيدها مقالٌ. وروي عن ابن عباس أنه قال لميمون بن مهران: (إيَّاك والنظرَ في النجوم فإنها تدعو إلى الكهانة، وإيَّاك والقدرَ فإنه يدعو إلى الزندقة، وإيَّاك وشتمَ أحدٍ من أصحاب مُحَمَّد ﷺ فَيُكِبَّكَ اللهُ في النار على وجهك). وخرجه أبو نعيم مرفوعاً ولا يصح رفعه).

من العلوم الباطلة التي لا خير فيها بوجه من الوجوه الطعن والمفاضلة بين الصحابة ﭫ حال الفتنة والقتال بينهم وقد دل حديث ابن مسعود عن النهي عن ذلك وهذا الحديث وإن كان روي بأسانيد ضعيفة إلا أن متنه موافق للأحاديث الصحاح الدالة على تعظيم الصحابة ﭫ والثناء عليهم وعظيم فضلهم لما قاموا به من نصرة النبي ﷺ والدعوة لدينه والتضحية بأموالهم وأنفسهم وديارهم في سبيل هذا الدين وكذلك حديث ابن عباس ﭬ يروى بالرفع ولا يصح إلا موقوفا على ابن عباس وفيه النهي عن ثلاث خصال:

الأولى: التنجيم وقد سبق بيانه.

الثانية: الجدال في القدر لأنه يفضي إلى الوقوع في إنكار أفعال الله وهذا زندقة صريحة توجب الردة.

الثالثة: الطعن في الصحابة ﭫ وهذا يوجب الكفر ودخول النار لأنه تكذيب لله عز وجل في كتابه ورسوله ﷺ في حديثه.

وأهل السنة مجمعون على الثناء على الصحابة ومحبتهم وتوقيرهم والحكم بعدالتهم والترضي عنهم وذكر محاسنهم والكف عن مساوئهم قال أبوعثمان الصابوني: (ويرون الكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمن عيبا ونقصا فيهم ويرون الترحم على جميعهم والموالاة لكافتهم). وقال ابن قدامة المقدسي: (ومن السنة تولي أصحاب رسول الله ﷺ ومحبتهم وذكر محاسنهم والترحم عليهم

والاستغفار لهم والكف عن ذكر مساوئهم وما شجر بينهم واعتقاد فضلهم ومعرفة سابقتهم).

ويجب الإمساك والإعراض عما وقع بينهم من الفتنة للوجوه الآتية:

الأول: تصديقا بكلام لله عز وجل في الترضي عنهم وتزكيتهم: (وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ ﵃ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ).

الثاني: مراعاة لسابقة الصحابة ﵃ في الإيمان والنصرة والجهاد وطاعة للرسول ﷺ في قوله: (لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ). متفق عليه.

الثالث: خوفا وورعا من الوقوع في سخط الله كما صح الخبر: (سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ). متفق عليه.

الرابع: عملا بسلامة الصدر وحب الخير للمسلمين كما قال تعالى: (وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ).

الخامس: لكثرة فضائلهم ومناقبهم الحسنة فهم أفضل الخلق بعد الرسول ﷺ كما قال: (خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ). متفق عليه. وما ثبت من خطأهم وسيئاتهم فهو قليل ومغمور في بحر فضائلهم وحسناتهم قال ابن تيمية: (ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير عن وجهه والصحيح منه هم فيه معذورون إما مجتهدون مصيبون وإما مجتهدون مخطئون وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب

مغفرة ما يصدر منهم إن صدر حتى إنه يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم).

ولهذا تواتر عن السلف الصالح النهي عن سب الصحابة واستقر العمل على ذلك عند الأئمة قال أبو زرعة الرازي: (إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق لأن الرسول ﷺ عندنا حق والقرآن حق وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى وهم زنادقة). قلت وهذا يبيّن لنا أن غرض ومقصود المبتدعة من الطعن في الصحابة هو إبطال السنة والشريعة والعقائد التي نقلوها لنا. وقال ابن تيمية: (ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ كما وصفهم الله به في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ)).

وخالف أهل السنة في هذا الباب الرافضة السَّبَّابة الذين أظهروا سب الصحابة وتكفيرهم والطعن في عدالتهم في زمن مبكر وأشاعوا بدعتهم ومرروها على العوام بحيلة تعظيم حرمة آل البيت وولايتهم ونصرتهم واسترداد الحق من الظالم ملقين بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وإجماع الصحابة ﷺ عرض الحائط قال ابن القيم: (وأخرج الروافض الإلحاد والكفر والقدح في سادات الصحابة وحزب رسول الله ﷺ وأوليائه وأنصاره في قالب محبة أهل البيت والتعصب لهم وموالاتهم). ومبدأ قصتهم بيَّنها ابن تيمية بقوله: (فإن الذي ابتدع الرفض كان يهوديا أظهر الإسلام نفاقا ودس إلى الجهال دسائس يقدح بها في أصل الدين ولهذا كان الرفض أعظم أبواب النفاق والزندقة ولهذا انضمت إلى الرافضة أئمة الزنادقة من الإسماعيلية والنصيرية وأنواعهم من القرامطة والباطنية والدرزية وأمثالهم من طوائف الزندقة والنفاق).

ومن أشهر عقائد الرافضة ادعائهم تحريف القرآن وغلوهم في أئمة البيت وتبرأهم من الصحابة وقولهم بالبداء على الله تعالى وقد تصدى لهم أئمة السلف الصالح وبيَّنوا فساد مذهبهم وحكموا بكفرهم وبرائة الإسلام منهم قال الإمام مالك: (الذي يشتم أصحاب النبي ﷺ ليس لهم اسم أو قال: نصيب في الإسلام). وقال القاسم بن سلام: (لا حظ للرافضي يعني الشيعي في الفيء والغنيمة). وقال المروذي: سألت أبا عبد الله (يعني أحمد بن حنبل) عمن يشتم أبا بكر وعمر وعائشة ﷺ أجمعين فقال: (ما أراه على الإسلام). وقال أحمد بن حنبل: (من شتم أصحاب النبي ﷺ لا نأمن أن يكون قد مرق عن الدين). وقال البخاري: (ما أبالي صليت خلف الجهمي والرافضي أم صليت خلف اليهود والنصارى ولا يسلم عليهم ولا يعادون ولا يناكحون ولا يشهدون ولا تؤكل ذبائحهم). وقال ابن حزم: (وأما قولهم يعني النصارى في دعوى الروافض تبديل القرآن فإن الروافض ليسوا من المسلمين إنما هي فرقة حدث أولها بعد موت رسول الله ﷺ بخمس وعشرين سنة وهي طائفة تجري مجرى اليهود والنصارى في الكذب والكفر). وقال السمعاني: (واجتمعت الأمة على تكفير الإمامية لأنهم يعتقدون تضليل الصحابة وينكرون إجماعهم وينسبونهم إلى ما لا يليق بهم).

والرافضة أشد أعداء أهل الإسلام ولا يوجد خطر من الداخل أعظم من خطرهم ولم تبتلى الأمة ببلاء أشد من فتنتهم وقد كادوا للمسلمين على مر التاريخ في وقائع مشهورة تحالفوا فيها مع الكفار قال ابن تيمية: (فلينظر كل عاقل فيما يحدث في زمانه وما يقرب من زمانه من الفتن والشرور والفساد في الإسلام فإنه يجد معظم ذلك من قبل الرافضة وتجدهم من أعظم الناس فتنا وشرا). وبضاعتهم الغدر والخديعة لأن دينهم قائم على التعبد لله بالكذب والتقية قال الإمام الشافعي: (لم أر أحدا من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة). وقال عبد الله بن المبارك: (الدين لأهل الحديث والكلام والحيل لأهل الرأي والكذب للرافضة). وإذا رأيت رجلا من أهل الإسلام يثني على الرافضة أو

يتعاطف معهم أو يوادهم أو يدعو للتسامح مع مذهبهم فاعلم أنه صاحب هوى وأنه ضعيف الغيرة لعرض رسول الله ﷺ ومضيع لحرمة أصحابه ﷺ.

ومع وضوح هذه الأصل عند أهل السنة إلا أننا ابتلينا والعياذ بالله في هذا الزمان بجهلة من المفكرين المحسوبين على أهل الدعوة وجهوا ألسنتهم وأقلامهم في الطعن في بعض الصحابة وانتقاص سلوكهم وولايتهم لدعم منهجهم المحدث كما فعل أبو الأعلى المودودي والعقلاني عباس العقاد وسيد قطب الذي طعن في إيمان عموم بني أمية وولاية الخليفة عثمان ﷺ ومعاوية ﷺ معرضا عن نصوص الوحي معتمدا على روايات تاريخية واهية سائرا على مدرسة الخلف في قراءة التاريخ وردَّ عليه محمود مُحَمَّد شاكر السلفي ولكن سيد لم ينتفع برده واستمر على بدعته كعادة الإخوان المسلمين في تعاملهم مع نصيحة أهل السنة قال محمود شاكر في وصف موقف سيد: (أخذت في طريقي أضرب المثل على هذا بكاتب رأيته لم يتورّع عن سلب الناس دينهم ولم يخش اللهَ في نفي الإسلام عن بعض أصحاب رسولِ الله ﷺ وفي تصوير أعمالهم بصورةِ أعمالِ المنافقين وفي أخذ الروايات الباطلة وجعلها دليلا على الغميزة في إيمانهم وفي ردّ الروايات الثابتة الصادقة بروايات كاذبة ادّعاها مُدَّعٍ من الرافضة إلى غير ذلك). وكل من طعن في الصحابة ﷺ فأصول مذهبه إمَّا ترجع إلى مذهب الرافضة أو مذهب الخوارج وبالجملة فإن من أشهر سمات رواد الثقافة والفكر في العصر الحديث الطعن في عدالة الصحابة واستباحة حرمتهم والإعراض عن الصحاح والاعتماد على أخبار الشيعة ومحاكمتهم للموازين العقلية الفاسدة وهم يتوارثون بضاعة المعتزلة بقالب الأدب والرواية.

والثناء على الصحابة شعار السُّني والقدح في الصحابة بأي وجه شعار البدعي فالسُّني يتبع النصوص في باب الصحابة والبدعي يقدم العقل والرأي على النصوص في هذا الباب وغيره وإذا طعن المتأخر بأول الأمة فقد هويته وتاريخه وحضارته وأمجاد أمته التي لا توازيها أمة من الأمم.

(والنهي عن الخوض في القدر يكون على وجوه: منها ضرب كتاب الله بعضه ببعض فينزع المثبت للقدر بآية والنافي له بأخرى ويقع التجادل في ذلك. وهذا قد روي أنه وقع في عهد النبي ﷺ وأن النبي ﷺ غضب من ذلك ونهى عنه، وهذا من جملة الاختلاف في القرآن والمراء فيه وقد نُهي عن ذلك. ومنها الخوض في القدر إثباتاً ونفياً بالأقيسة العقلية كقول القدرية: لو قدَّر وقضى ثم عذَّب كان ظالماً، وقول من خالفهم: إن الله جبر العباد على أفعالهم ونحو ذلك. ومنها الخوض في سر القدر، وقد ورد النهي عنه عن علي وغيره من السلف، فإن العباد لا يطَّلِعون على حقيقة ذلك).

بيَّن المصنف هنا أنواع الخوض المنهي عنه في القدر:

النوع الأول: الاختلاف في الاستدلال بآيات الكتاب الواردة في القدر وضرب بعضها في بعض بحيث يتمسك كل فريق بما ينصر مذهبه ويرد الآية التي تخالف مذهبه بتحريف معناها ليتوصل بذلك لإثبات مذهبه وقد نهى الرسول ﷺ عن ذلك كما في حديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: (المِراءُ في القُرآنِ كُفْرٌ). رواه أبو داود. ولما تمارى بعض الصحابة ﭫ في المسجد عند ذكر آية خرج رسول الله ﷺ مغضبا قد احمر وجهه يرميهم بالتراب ويقول: (مَهلًا يا قومُ بهذا أُهلِكَتِ الأُمَمُ مِن قبلِكم باختِلافِهم على أنبيائِهم وضَربِهم الكتُبَ بعضَها ببعضٍ إنَّ القرآنَ لم يَنزِلْ يُكَذِّبُ بعضُه بعضًا بل يُصَدِّقُ بعضُه بعضًا فما عرَفتُم منه فاعمَلوا به وما جَهِلْتُم منه فرُدُّوه إلى عالِمِه). رواه أحمد. وهذا المسلك يدخل في معنى المراء والجدال في القرآن وقد نهى عنه الشارع لأنه يؤول إلى تكذيب شيء من لفظ القرآن أو معناه أو تحريفه لغرض باطل ويفضي إلى النزاع والفرقة بين المسلمين أما النظر والبحث لغرض التفقه على طريقة أهل السنة فمحمود ولا حرج فيه كما قال أبوعبيد القاسم بن سلام: (وقيل إنما جاء هذا في الجدال والمراء في الآيات التي فيها ذكر القدر ونحوه من المعاني على مذهب أهل الكلام وأصحاب الأهواء والآراء دون ما تضمنته من الأحكام وأبواب الحلال والحرام فإن ذلك قد جرى بين الصحابة

فمن بعدهم من العلماء وذلك فيما يكون الغرض منه والباعث عليه ظهور الحق ليتبع دون الغلبة والتعجيز). وكذلك يحرم الاستدلال ببعض آي القرآن على سبيل التعصب لقول أحد ومعارضة الحق الثابت في النصوص.

والحاصل أن الجدال في آي القرآن يحرم في حالتين:

الأولى: أن يكون الغرض إبطال القدر وغيره من مسائل اعتقاد أهل السنة.

الثانية: أن يكون الغرض نصرة قول عالم تعصبا ولو كان قوله مخالفا للحق.

والمبتدع والمنافق يتبع المتشابه من القرآن والسنة ويدع المحكم لينصر مذهبه ويقيم بدعته كما قال تعالى: (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ). والسُّني يرد المتشابه للمحكم ويعمل بالمحكم ويجتهد في الجمع والتوفيق بين النصين المتعارضين فإن وُفق فالحمد لله وإن قصر فهمه آمن به ووكل معناه لله إلى أن يفتح الله عليه ما استغلق فهمه.

النوع الثاني: الاختلاف في إثبات القدر ونفيه عن طريق دلالة العقل القاصرة واستعماله في القياس والنظر بحيث يبطل المتكلم القدر الثابت في الشرع لمجرد شبهة فاسدة وحجة ضعيفة وتصور خاطئ استقر في قلبه وقد مثل المصنف لذلك بقول المعتزلة يمتنع أن يكون الله قدر الكفر والمعصية ثم يعاقب الكافر والعاصي على فعله لأن ذلك ظلم والله منزه عن الظلم والنقص كما قال عبد الجبار الهمذاني المعتزلي: (اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم وأن الله جل وعز أقدرهم على ذلك ولا فاعل لها ولا محدث سواهم وأن من قال إن الله سبحانه خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه). قلت وهذه شبهة باطلة نشأت عندهم لعدم تفريقهم بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية للرب فقد دلت النصوص على أن الله ﷻ قدر كل شيء كونا من شر وخير وفقر وغنى وكفر وإيمان ومعصية وطاعة لأن كل شيء داخل في ملكه وسلطانه وجبروته وقهره وهذه الإرادة لا تستلزم محبته ورضاه ثم أمر العباد بطاعته

وقدر شرعا توفيق أهل طاعته وهذه الإرادة تستلزم محبته ورضاه فالكافر والفاسق يعصي ربه قدرا لا شرعا والمؤمن والبر يطيع ربه قدرا وشرعا وما وقع فيه المعتزلة نتيجة إعراضهم عن نصوص الشرع واعتمادهم على منطق اليونان وقالوا بأن المخلوق هو الذي يخلق فعله ويختار ولا تتدخل إرادة الله فيه. وقابلهم في باب القدر الجبرية الجهمية أتباع الجهم بن صفوان السمرقندي الذين بالغوا في إثبات القدر وسلبوا المخوق إرادته فقالوا أن المخلوق لا إرادة له ولا إختيار وهو مجبور من الله في كل فعل وقول يرتكبه كما قال الجهم: (لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز كما يقال زالت الشمس ودارت الرحى من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به).

وتوسط أهل السنة في باب القدر اتباعا للنصوص فقالوا إن للمخلوق إرادة وقدرة على اختيار العمل وإرادة المخلوق داخلة في إرادة الله لقول الله تعالى: (لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ). وقال ابن تيمية: (مذهب أهل السنة والجماعة في هذا الباب ما دل عليه الكتاب والسنة وكان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان وهو أن الله خالق كل شيء ومليكه وقد دخل في ذلك جميع الأعيان القائمة بأنفسها وصفاتها القائمة بها من أفعال العباد وغير أفعال العباد وأنه سبحان ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن فلا يكون في الوجود شيء إلا بمشيئته وقدرته لا يمتنع عليه شيء شاءه بل هو القادر على كل شيء ولا يشاء شيئا إلا وهو قادر عليه). وقال ابن تيمية: (والعباد فاعلون حقيقة والله خالق أفعالهم والعبد هو المؤمن والكافر والبر والفاجر والمصلي والصائم وللعباد قدرة على أعمالهم ولهم إرادة والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم كما قال تعالى: (لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ). وهذه الدرجة من القدر يكذب بها عامة القدرية

الذين سماهم النبي ﷺ مجوس هذه الأمة ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات حتى سلبوا العبد قدرته واختياره ويخرجون عن أفعال الله وأحكامه حكمها ومصالحها).

النوع الثالث: البحث والتكلف في حكمة القدر وعلته والجدال في بيان حقيقته المغيبة عن الخلق ومهما أوتي المرء من كمال العقل وزكاء الروح فلن يستطيع إدراك كنه القدر لأنه من علوم الغيب التي لا يمكن بلوغها إلا عن طريق الوحي وقد ورد النهي عن ذلك عن السلف الصالح. قال ابن عباس رضي الله عنه: (ما غلا أحد في القدر إلا خرج عن الإسلام). خرجه اللالكائي. وقال البربهاري: (والكلام والجدل والخصومة في القدر خاصة منهي عنه عند جميع الفرق لأن القدر سر الله ونهى الرب جل اسمه الأنبياء عن الكلام في القدر ونهى النبي ﷺ عن الخصومة في القدر وكرهه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون وكرهه العلماء وأهل الورع ونهوا عن الجدال في القدر). وقد نُهِي عن ذلك لأنه يفضي إلى الوقوع في الشك والتكذيب والإلحاد ولذلك ضل طوائف من الخلق لما خاضت في القدر وانتهى بهم الأمر إلى تكذيب القدر ونفيه.

ومذهب السلف الصالح في باب القدر قائم على التسليم والإقرار والتصديق من غير جدال كما قال عبادة بن الصامت رضي الله عنه لابنه: (يا بني إنك لن تطعم طعم الإيمان ولم تبلغ حق حقيقة العلم بالله تبارك وتعالى حتى تؤمن بالقدر خيره وشره قال قلت يا أبتاه فكيف لي أن أعلم ما خير القدر وشره قال تعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك وما أصابك لم يكن ليخطئك). رواه الترمذي. وقال أبو المظفر السمعاني: (سبيل معرفة هذا الباب التوقيف). يعني الوقوف عند نصوص الكتاب والسنة. وقال ابن عبد البر الأندلسي: (والقدر سر الله لا يدرك بجدال ولا يشفي منه مقال والحجاج فيه مرتجة لا يفتح شيء منها إلا بكسر شيء وغلقه وقد تظاهرت الآثار وتواترت الأخبار عن السلف الأخيار الطيبين الأبرار بالاستسلام والانقياد والإقرار بأن علم الله سابق ولا يكون في ملكه إلا ما يريد). فينبغي للمؤمن أن يرضى ويسلم بما قدر له ولا يتسخط ولا يعترض ويوقن حق

اليقين أن كل شيء واقع فهو بقدر الله ومشيئته وأن الخير والحكمة في قضاء الله وقدره ولو كان الظاهر يسوء العبد وأن يعلم أن الله لا يظلم مثقال ذرة ولا يكلف نفسا إلا وسعها وهو الرحمن الرحيم ويغلق هذا الباب ويكون وقافا على دلالة الشرع ولا يسترسل ويتكلف ويتنطع في بحث دقائق القدر ومسائله الخفية وينصرف همه وإرادته إلى المسابقة بالعمل الصالح والأخذ بالأسباب النافعة فإن فعل اطمأن قلبه وارتاح ضميره وانشرح صدره ولامست روحه برد اليقين وعاش في سعادة بلا كدر.

(ومن ذلك أعني محدثات الأمور ما أحدثه المعتزلة ومن حذا حذوهم من الكلام في ذات الله تعالى وصفاته بأدلة العقول، وهو أشدُّ خطراً من الكلام في القدر، لأن الكلام في القدر كلام في أفعاله وهذا كلام في ذاته وصفاته).

من العلوم الفاسدة التي ابتدعها المعتزلة ومن سار على طريقتهم الخوض في أسماء الله وصفاته إثباتا ونفيا عن طريق دلالة العقل القاصرة وذلك أنهم أصلوا قواعد عقلية فاسدة ثم بنوا عليها مسائل في هذا الباب كما سيأتي التمثيل لمذهبهم وقد بيَّن المصنف أن جنايتهم في باب الأسماء والصفات أعظم وأشد خطرا من جنايتهم في باب القدر لأن أسماء الله وصفاته متعلق بذات الله وصفاته والقدر متعلق بفعل الله والعلم بالذات والصفات أشرف وأهم من العلم بالفعل لكثرة الآثار والأحكام المترتبة على الذات والصفات ولذلك اعتنى الشارع ببيان الذات والصفات أكثر من اعتنائه ببيان القدر.

(وانقسم هؤلاء إلى قسمين: أحدهما: من نفى كثيراً مما ورد به الكتاب والسنة من ذلك لاستلزامه عنده للتشبيه بالمخلوقين، كقول المعتزلة: لو رؤي لكان جسما لأنه لا يرى إلا في جهة. وقولهم: لو كان له كلام يسمع لكان جسما. ووافقهم من نفى الاستواء فنفوه لهذه الشبهة، وهذا طريق المعتزلة والجهمية. وقد اتَّفق السلف على تبديعهم وتضليلهم وقد سلك سبيلهم في بعض الأمور كثير ممن انتسب إلى السنة والحديث من المتأخرين).

بيّن المصنف أن المخالفين لأهل السنة في باب الأسماء والصفات قسمان:

القسم الأول: من نفى الأسماء والصفات أو الصفات وبالغ في ذلك اعتمادا على دلالة العقل المجردة عن الوحي فتصور بعقله أن إثبات هذا الإسم أو تلك الصفة الواردة في الشرع يقتضي تشبيه الخالق بالمخلوق ثم نفى تلك الصفة قصدا لتنزيه الرب عن مشابهة الحوادث فبنى مذهبه في نفي الصفات على هذه القاعدة الفاسدة وهي أن إثبات الصفة للخالق يستلزم التشبيه بالمخلوق لأن هذه الصفات لا تثبت إلا في محل حادث وعلى هذا نفى صفة الرؤية للرب لأن الرؤية عقلا لا تثبت إلا لمن كان في جهة والجهة ظرف للمخلوق أما الخالق فلا تحده جهة وليس داخل العالم ولا خارجه وهذا كلام فاسد مخالف لدلالة القرآن في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾. قال الحسن البصري: (تنظر إلى الخالق وحق لها أن تنضر وهي تنظر إلى الخالق). ومخالف لدلالة السنة كما جاء في حديث جرير بن عبد الله البجلي قال: كنا جلوسا عند النبي ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر قال: (إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ، كما تَرَوْنَ هذا القَمَرَ، لا تُضَامُّونَ في رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أنْ لا تُغْلَبُوا علَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا ثُمَّ قَرَأَ: (وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وقَبْلَ الغُرُوبِ)). متفق عليه. وقال ابن كثير: (وقد ثبتت رؤية المؤمنين لله عز وجل في الدار الآخرة في الأحاديث الصحاح من طرق متواترة عند أئمة الحديث لا يمكن دفعها ولا منعها). وقد أثبت النبي ﷺ جهة العلو لله كما ثبت في صحيح الإمام مسلم في حديث معاوية بن الحكم السلمي في قصة ضربه لجاريته وفيه: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ: ائْتِنِي بِهَا . فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا: أَيْنَ اللهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: مَنْ أَنَا؟ ، قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، قَالَ: أَعْتِقْهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ). وتعطيل الله عن سائر الجهات يقتضي أن يكون عدما تعالى الله عنا يقولون علوا عظيما وقد أجمع السلف الصالح على رؤية المؤمنين لربهم بأبصارهم في الجنة قال الوليد بن مسلم: (سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن

أنس عن هذه الأحاديث التي فيها ذكر الرؤية فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف).

وبلغ الإمام أحمد بن حنبل أن رجلا يقول: (إن الله تعالى لا يرى في الآخرة. فغضب غضبا شديدا ثم قال: (من قال بأن الله تعالى لا يرى في الآخرة فقد كفر عليه لعنة الله وغضبه من كان من الناس).

وكذلك نفت المعتزلة صفة الكلام لله لأن إثبات الكلام لأحد يستلزم أن يكون المتكلم حادثا مخلوقا لأن الكلام المعهود عقلا لا يكون إلا بلسان وشفتين وهذا من صفات المخلوق والله منزه عن ذلك وهذا القول الفاسد مخالف للكتاب والسنة وإجماع أهل السنة كما قال تعالى: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا). وثبت في الصحيحين قوله ﷺ: (مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ اللَّهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ). فالنبي ﷺ أثبت الكلام للرحمن وقد أجمع السلف الصالح على ثبوت صفة الكلام لله على الوجه اللائق به قال ابن قدامة المقدسي: (واتفق أهل السنة على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ولم يكن القرآن الذى دعوا إلى القول بخلقه سوى هذه السور التي سماها الله قرآنا عربيا وأنزلها على رسوله عليه السلام ولم يقع الخلاف في غيرها البتة وعند الأشعري أنها مخلوقة فقوله قول المعتزلة لا محالة إلا أنه يريد التلبيس فيقول في الظاهر قولا يوافق أهل الحق ثم يفسره بقول المعتزلة). وقال ابن تيمية: (واستفاضت الآثار عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة السنة أنه سبحانه ينادي بصوت نادى موسى وينادي عباده يوم القيامة بصوت ويتكلم بالوحي بصوت ولم ينقل عن أحد من السلف أنه قال: إن الله يتكلم بلا صوت أو بلا حرف ولا أنه أنكر أن يتكلم الله بصوت أو حرف). وقال عبد الله بن الإمام أحمد قلت لأبي: (إن ههنا من يقول: إن الله لا يتكلم بصوت. فقال: يابني هؤلاء جهمية زنادقة إنما يدورون على التعطيل).

وكذلك وافقت الأشاعرة المعتزلة في نفيهم إستواء الرحمن على العرش بشبهة أن الاستواء يستلزم التشبيه بالمخلوق لحاجته للعرش وإحاطته له والله منزه عن ذلك وهذا القول

باطل مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف كما قال تعالى: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى). وثبت في السنة: (لما قضى الله الخلق كتب في كتابه فهو عنده فوق العرش إن رحمتي سبقت غضبي). متفق عليه. قال علي بن الحسن بن شقيق: (سألت عبد الله بن المبارك كيف ينبغي لنا أن نعرف ربنا عز وجل؟ قال : (على السماء السابعة على عرشه ولا نقول كما تقول الجهمية إنه هاهنا في الأرض). قلت: فأهل السنة تعرف ربها حق المعرفة لا يشتبه عليها الأمر وأهل البدعة تجهل صفات ربها لأنها تاهت في وحل الكلام. وقال يوسف بن موسى بن القطان: (قيل لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: الله عز وجل فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه وقدرته وعلمه في كل مكان ؟ قال: نعم على العرش وعلمه لا يخلو منه مكان). قال مُحَّد بن إسحاق بن خزيمة: (فنحن نؤمن بخبر الله جل وعلا أن خالقنا مستو على عرشه لا نبدل كلام الله ولا نقول قولا غير الذى قيل لنا كما قالت المعطلة الجهمية: إنه استولى على عرشه لا استوى فبدلوا قولا غير الذى قيل لهم كفعل اليهود لما أمروا أن يقولوا: حِطَّة فقالوا: حنطة مخالفين لأمر الله جل وعلا كذلك الجهمية). وأجمع السلف الصالح على أن الله مستو على عرشه بذاته فوق السموات السبع على الوجه اللائق به وعلمه بكل مكان قال أبو عمر الطلمنكي: (أجمع المسلمون من أهل السنة على أن الله استوى على العرش بذاته). قال ابن تيمية: (أصل الاستواء على العرش ثابت بالكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة وأئمة السنة بل هو ثابت في كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل).

ومنشأ هذا الانحراف العقدي عند نفاة الصفات أنهم أحالوا دلالة النصوص الشرعية المحكمة إلى دلالة أفهامهم القاصرة الظنية وخالفوا قواعد اللغة المحكمة وفهم الصحابة الثاقب الذين عايشوا التنزيل وتلقوا عن الرسول ﷺ مشافهة بلا واسطة وعرفوا بالفصاحة وصفاء المشرب وهذا يجعل فهمهم مقدما على غيرهم وقد تلقى التابعون لهم

من أهل السنة هذا الفهم ثم أتباعهم حتى استقر الإجماع عليه في زمن تدوين أصول السنة.

ثم بيَّن المصنف أن هذا المنهج في باب الأسماء والصفات هو طريقة الجهمية والمعتزلة وبيَّن موقف السلف منهم.

والنفاة في هذا الباب المخالفون لأهل السنة طائفتان:

الأولى: الجهمية وهم أتباع جهم بن صفوان السمرقندي (128 هـ) الذي اشتهر عنهم إنكار العلو والكلام والرؤية وسائر الصفات لأنها أعراض والعرض لا يقوم إلا بجسم والجسم حادث والله قديم ليس بجسم ثم أنكروا الأسماء لأنها مستلزمة لثبوت الصفات ثم جاء المعتزلة وأثبتوا الأسماء لكنهم نفوا الصفات فتناقضوا لأن إثبات الأسماء يستلزم الصفات وحقيقة مذهبهم إثبات الأسماء لله مع نفي الصفات فيثبتون لله الأسماء دون ما تضمنته من الصفات فيقولون عليم بلا علم سميع بلا سمع وهكذا فهم غلاة في نفي الصفات وتعطيلها وكان السلف الصالح يدخلون المعتزلة في الجهمية ويطلقون التجهم على كل منكر للصفات ويجعلونهم معطلة قال ابن تيمية: (ثم إن المعتزلة الذين اتبعوا عمرو بن عبيد على قوله في القدر والوعيد دخلوا في مذهب جهم فأثبتوا أسماء الله تعالى ولم يثبتوا صفاته وقالوا نقول إن الله متكلم حقيقة وقد يذكرون إجماع المسلمين على أن الله متكلم حقيقة لئلا يضاف إليهم أنهم يقولون إنه غير متكلم لكن معنى كونه سبحانه متكلما عندهم أنه خلق الكلام في غيره فمذهبهم ومذهب الجهمية في المعنى سواء).

وقد شنع عليهم السلف الصالح على الجهمية تشنيعا عظيما وحكموا بكفرهم قال ابن تيمية في بيان موقف الإمام أحمد: (وإنما كان يكفر الجهمية المنكرين لأسماء الله وصفاته لأن مناقضة أقوالهم لما جاء به الرسول ﷺ ظاهرة بيِّنة ولأن حقيقة قولهم تعطيل الخالق).

وقال ابن تيمية في بيان موقف مذهب السلف: (ولهذا كفروا من يقول إن القرآن مخلوق وإن الله لا يرى في الآخرة). وقال سفيان الثوري: (من قال القرآن مخلوق فهو كافر).

وحلف يزيد بن هارون الواسطي: (بالله الذي لا إله إلا هو من قال إن القرآن مخلوق فهو زنديق ويستتاب فإن تاب وإلا قتل).

الثانية: الأشاعرة وهم أتباع أبي الحسن الأشعري البصري (324 هـ) وقد اختلف الناس في آخر ما استقر عليه مذهبه وليس هذا موضعه والأشاعرة أقرب نوعا ما إلى السنة من المعتزلة ومذهبهم موافق لأصول الكلابية أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري (243 هـ) الذي توسط بين السلف والجهمية فكان يثبت الصفات الذاتية وينفي الصفات الفعلية الاختيارية قال ابن تيمية: (والكلابية هم مشايخ الأشعرية فإن أبا الحسن الأشعري إنما اقتدى بطريقة أبي مُحَمَّد بن كلاب وابن كلاب كان أقرب إلى السلف زمنا وطريقة وقد جمع أبو بكر بن فورك شيخ القشيري كلام ابن كلاب والأشعري وبيَّن اتفاقهما في الأصول). ومذهب الأشاعرة في الصفات إثبات سبع صفات لله عز وجل فقط وتأويل سائر الصفات والصفات التي يثبتونها هي الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام النفسي وتسمى بالصفات العقلية لأن العقل دل على ثبوتها أما غير هذه الصفات فهم يتأولونها كتأولهم صفة الغضب بإرادة العقاب وصفة الرحمة بإرادة الثواب وصفة اليد بالنعمة ويؤلون صفة استواء الله على العرش بقهره له واستيلائه عليه وهكذا يسلكون هذا المسلك في باقي الصفات وهذا المذهب مخالف للكتاب والسنة وإجماع أئمة السلف الصالح ومتأخرو الأشاعرة مالوا إلى طريقة الجهمية ووافقوهم في كثير من المسائل قال ابن تيمية: (فإن كثيرا من متأخري أصحاب الأشعري خرجوا عن قوله إلى قول المعتزلة أو الجهمية أو الفلاسفة). قال ابن عبد الهادي في العقود الدرية: (وكان الحافظ جمال الدين المزي يقرأ صحيح البخاري لأجل الاستسقاء فقرأ يوم الإثنين الثاني والعشرين من رجب في أثناء ذلك فصلا في الرد على الجهمية وأن الله فوق العرش من كتاب أفعال العباد تأليف البخاري تحت النسر فغضب لذلك بعض الفقهاء الحاضرين (الشافعية الأشاعرة) وقالوا نحن المقصودون بهذا ورفعوا الأمر إلى قاضي

القضاة الشافعي فطلبه ورسم بحبسه). ومن تأمل في تقريرات الكلابية الأشاعرة في باب الصفات وغيره في كثير مما أثبتوه يجد أنهم يثبتون الألفاظ الشرعية الواردة ويعطلون معانيها ويلتقون مع المعتزلة في النتيجة كما فعلوا في مسألة كلام الله ومسألة القرآن ومسألة الرؤية ومسألة العلو وغيرها.

وقد حذر السلف الصالح من بدعتهم وهجروهم ولم يقبلوا شهادتهم وشددوا النكير عليهم قال ابن تيمية: (وأما الحارث المحاسبي فكان ينتسب إلى قول ابن كلاب ولهذا أمر أحمد بهجره وكان أحمد يحذر من ابن كلاب وأتباعه). وقال أبو العباس بن سريج الشافعي: (لا نقول بتأويل المعتزلة والأشعرية والجهمية والملحدة والمجسمة والمشبهة والكرامية والمكيفة بل نقبلها بلا تأويل ونؤمن بها بلا تمثيل). وأنكر أبو بكر ابن خزيمة على الأشاعرة ميلهم إلى مذهب الكلابية قال له أبو علي الثقفي: (ما الذي أنكرت أيها الأستاذ من مذاهبنا حتى نرجع عنه ؟ قال: ميلكم إلى مذهب الكلابية فقد كان أحمد بن حنبل من أشد الناس على عبدالله بن سعيد بن كلاب وعلى أصحابه مثل الحارث وغيره). وقال مُحَمَّد بن أحمد بن خويز منداد المالكي: (أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعريا كان أو غير أشعري ولا تقبل له شهادة في الإسلام أبدا ويهجر ويؤدب على بدعته). وقال أبو نصر السجزي الحنفي: (ثم بلي أهل السنة بعد هؤلاء بقوم يدعون أنهم من أهل الاتباع وضررهم أكثر من ضرر المعتزلة وغيرهم وهم أبو مُحَمَّد بن كلاب وأبو العباس القلانسي وأبو الحسن الأشعري ...وفي وقتنا أبو بكر الباقلاني ببغداد وأبو إسحاق الإسفرائني وأبوبكر بن فورك بخراسان فهؤلاء يردون على المعتزلة بعض أقاويلهم ويردون على أهل الأثر أكثر مما ردوه على المعتزلة....وكلهم أئمة ضلالة يدعون الناس إلى مخالفة السنة وترك الحديث). وهذا يبيِّن لنا أن مذهب الأشاعرة أخطر من مذاهب أهل البدع الصريحة لأنهم يلبسون على الناس بانتسابهم للسنة وإثباتهم بعض الصفات وموافقة أهل

الحديث في بعض الأبواب مع خفاء مذهبهم وإظهارهم اتباع الحديث والسنة وردودهم على المعتزلة قال ابن قدامة المقدسي: (ولا نعرف في أهل البدع طائفة يكتمون مقالتهم ولا يتجاسرون على إظهارها الا الزنادقة والأشعرية وقد أمر الله تعالى رسوله ﷺ بإظهار الدين والدعاء اليه وتبليغ ما أنزل عليه).

وقد نبَّه المصنف هنا رحمه الله على أن السلف الصالح مجمعون على ذم طريقة أهل الكلام في مسائل الاعتقاد في القرون الأولى قال أبو طالب المكي: (كان مالك رحمه الله أبعد الناس من مذاهب المتكلمين وأشدهم بغضا للعراقيين وألزمهم لسنة السالفين من الصحابة والتابعين). وكان هذا الأمر ظاهرا لا خفاء فيه عند سائر أئمة السنة ثم التبس الأمر على كثير من المتأخرين لضعف نور النبوة وتقادم العهد وقلة العلماء الربانيين وكثرة البدع وتأثير الأمراء فصار كثير من متأخري الفقهاء والمحدثين يسلكون مسلك المتكلمين في باب الصفات وغيره من أبواب الاعتقاد وهذا ظاهر في كتبهم وتورط في ذلك فطاحلة كبار وانتشر مذهب الأشاعرة في كثير من دول الإسلام وصار مذهبا رسميا في كثير من المراكز العلمية وكثير من العلماء والوعاظ اليوم يدينون بمذهب الأشاعرة والماتريدية وفي المقابل لحق كثيرا من دعاة السنة ضعف وفتور في بيان اعتقاد أهل السنة وابتلوا ببدعة التسامح والثناء على أهل الكلام تحت مشروع الدعوة إلى الله والعمل للإسلام.

(والثاني من رام إثبات ذلك بأدلة العقول التي لم يرد بها الأثر ورد على أولئك مقالتهم كما هي طريقة مقاتل بن سليمان ومن تابعه كنوح بن أبي مريم، وتابعهم طائفة من المحدثين قديماً وحديثاً. وهو أيضاً مسلك الكرامية فمنهم من أثبت لإثبات هذه الصفات الجسم إما لفظاً وإما معنى. ومنهم من أثبت لله صفات لم يأت بها الكتاب والسنة كالحركة وغير ذلك مما هي عنده لازم الصفات الثابتة. وقد أنكر السلف على مقاتل

قوله في رده على جهم بأدلة العقل وبالغوا في الطعن عليه، ومنهم من استحل قتله، منهم مكي بن إبراهيم شيخ البخاري وغيره).

القسم الثاني: من أثبت الأسماء والصفات للرب لكن بالغ جدا في الإثبات حتى جعل للصفات الواردة لله كصفات العبد وهذا تشبيه مذموم وكفر بيّن مخالف للكتاب والسنة قال تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ). وقال تعالى: (وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى). وقال تعالى: (وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ). وقد أجمع أئمة السلف الصالح على كفر من شبه الخالق بالمخلوق في شيء من صفاته وقال إسحاق بن راهويه: (من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم). وقال نعيم بن حماد: (من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه). والمشبهة موقفهم كان ردة فعل من المعطلة الذين نفوا الصفات قال أبو حنيفة: (أفرط جهم في النفي حتى قال إنه ليس بشئ وأفرط مقاتل في الإثبات حتى جعل الله تعالى مثل خلقه).

وإنما ضل المشبهة في هذا الباب لأنهم اعتمدوا على دلالة العقل القاصر فقالوا لا نعقل ولا ندرك صفة وردت في القرآن إلا كصفة المخلوق فكل ما ورد في القرآن من صفة فهو كصفتنا حتى شبهوا الخالق بالمخلوق في كل الصفات وقالوا إن لله جثة ونثبت لله جميع صفات المخلوق واضطرب كلامهم وتطور مذهبهم في وحل الكفر والإلحاد ومنهم من أثبت صفات مستقلة لم ترد في النصوص كصفة الحركة بناء على أن الصفات الفعلية تستلزم ذلك فزاد في الإثبات على ما ورد في الشرع وهذا مسلك شاذ لقلة من المنتسبين للحديث في القديم والحديث لغلوهم في الإثبات وانتشرت هذه المقالة في الصدر الأول عن مقاتل بن سليمان البلخي (150 هـ) وانتشر مذهبه في خراسان قال ابن حبان: (وكان شبهيًّا يشبه الرب بالمخلوقين وكان يكذب مع ذلك في الحديث). ثم استقر في البصرة وبها مات وكان العلماء يحذرون من بدعته وكان عالما في التفسير احتاج الناس إلى

تفسيره لكثرة روايته عن التابعين المفسرين لكن كان العلماء يتعاملون معه بحذر قال ابن المبارك: (ما أحسن تفسيره لو كان ثقة). وقال نعيم بن حماد: (رأيت عند ابن عيينة كتابا لمقاتل فقلت يا أبا مُحَمَّد تروي لمقاتل في التفسير قال لا ولكن أستدل به وأستعين). وقد ذمه العلماء وضللوه قال إسحاق بن راهويه: (أخرجت خراسان ثلاثة لم يكن لهم في الدنيا نظير يعني في البدعة والكذب جهم بن صفوان وعمر بن صبح ومقاتل بن سليمان). وقال أبوحنيفة: (أتانا من المشرق رأيان خبيثان جهم معطل ومقاتل مشبه). وذكر المصنف أن مكي بن إبراهيم شيخ البخاري استحل دمه وذلك بناء على تكفيره لشناعة بدعته. واتبعه على ضلالته نوح بن أبي مريم وهو أبوعصمة القرشي المروزي قاض مرو كان فقيها مشتغلا بالرد على الجهمية مُنكَر الحديث وقد تأثر برأي مقاتل وجاءه البلاء من جهة زواج مقاتل بأمه ومعاشرته له ثم صار مذهبا لفرقة الكرامية وهم أتباع مُحَمَّد بن كرام السجستاني (255 هـ) واشتهروا بالتشبيه في صفات الله والقول بالإرجاء ثم انتشر هذا المذهب عند فرق الرافضة المتقدمين أما المتأخرون فقد سلكوا مذهب الاعتزال في هذا الباب وصاروا معطلة للصفات. وقد تأثر بهذا المسلك بعض متأخري المحدثين وظنوا أن القول بإثبات الصفات يقتضي التشبيه وهذا لجهلهم وعدم رسوخهم في معرفة اعتقاد السلف الصالح وقد شنع عليهم المحققون أما متقدموا المحدثين فقد كانوا جميعا على مذهب أئمة السلف.

وفكرة التشبيه في الأصل مأخوذة من النصارى الذين شبهوا عيسى بالله لكن مشبهة هذه الأمة عكسوا فشبهوا الله بالمخلوق ويدخل في معنى التشبيه تشبيه الذات والصفات والأفعال فكل من أثبت لله معنى وجعله كالمخلوق في الكيف فهو مشبه واقع في الكفر لأنه مكذب لله عز وجل ورسوله ﷺ والمشبه يعبد في الحقيقة صنما كما قال ابن تيمية: (فالمعطل يعبد عدما والممثل يعبد صنما والموحد يعبد ربا). والفطرة السليمة والبصيرة النافذة تأبى فكرة التشبيه بين الخالق والمخلوق ولذلك فإن هذا المذهب فيما

يظهر اختفى ولم يبقى مشهورا وليس له مدرسة وأتباع منذ زمن قديم وصار يروى في التاريخ.

ومما يجدر التنبيه هنا في هذا المقام أن المعطلة من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة يطلقون زورا وبهتانا على أهل السنة والحديث لقب المشبهة والمجسمة لينفروا الناس من مذهب الحق قال الإمام أحمد: (وقد أحدث أهل الأهواء والبدع والخلاف أسماء شنيعة قبيحة يسمون بها أهل السنة يريدون بذلك الطعن عليهم والإزراء بهم عند السفهاء والجهال). وقال أبو زرعة الرازي: (المعطلة النافية الذي ينكرون صفات الله عز وجل التي وصف بها نفسه في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ ويكذبون بالأخبار التي جاءت عن رسول الله ﷺ في الصفات ويتأولونها بآرائهم المنكوسة على موافقة ما اعتقدوا من الضلالة وينسبون رواتها إلى التشبيه فمن نسب الواصفين ربهم تبارك وتعالى بما وصف به نفسه في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ من غير تمثيل ولا تشبيه إلى التشبيه فهو معطل ناف ويستدل عليهم بنسبتهم إياهم إلى التشبيه أنهم معطلة نافية كذلك كان أهل العلم يقولون منهم عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح). وذلك لأنهم اعتقدوا أن الأخذ بظواهر النصوص الواردة في الأسماء والصفات تشبيه وهذا اعتقاد فاسد لأن إثبات الصفات لا يستلزم التشبيه بين الخالق والمخلوق لوجود الفرق الظاهر بين الخالق والمخلوق وقد استخدم الأشاعرة منذ وقت مبكر الإعلام المضلل ضد الحنابلة وألصقوا بهم هذه التهم الكاذبة قال الحافظ أبو عبد الله اليونيني: (لما كنت أسمع شناعة الخلق على الحنابلة بالتشبيه عزمت على سؤال الشيخ الموفق (يعني ابن قدامة) وبقيت أشهرا أريد أن أسأله فصعدت معه الجبل فلما كنا عند دار ابن محارب قلت: يا سيدي وما نطقت بأكثر من سيدي. فقال لي: التشبيه مستحيل. فقلت: لم ؟ قال: لأن من شرط التشبيه أن نرى الشيء ثم نشبهه من الذي رأى الله ثم شبهه لنا ؟). فلا تغتر بصنيع كثير من أهل السير والتراجم من المتأخرين في وصفهم لأئمة السنة السلفيين بالتشبيه والتجسيم.

(والصواب ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت من غير تفسير لها ولا تكييف ولا تمثيل. ولا يصح عن أحد منهم خلاف ذلك ألبتة خصوصاً الإمام أحمد ولا خوضاً في معانيها ولا ضرب مثل من الأمثال لها. وإن كان بعض من كان قريباً من زمن الإمام أحمد فيهم من فعل شيئاً من ذلك اتباعاً لطريقة مقاتل فلا يقتدى به في ذلك).

بيَّن المصنف أن الحق في باب الأسماء والصفات هو ما سار عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأتباعهم من أئمة السنة والحديث من إثبات الأسماء والصفات كما وردت في القرآن والسنة فيثبتون لله ما وصف به نفسه وما وصفه به رسوله ﷺ على ما يليق به من غير تحريف ولا تعطيل لمعناها ولا تكييف ولا تمثيل لها فحقيقة مذهبهم إثبات معنى الصفة إثباتا حقيقيا من غير التعرض لتكييفها أو تمثيلها كما قال ابن مندة: (إن الأخبار في صفات الله عز وجل جاءت متواترة عن النبي ﷺ موافقة لكتاب الله عز وجل نقلها الخلف عن السلف قرنا بعد قرن من لدن الصحابة والتابعين إلى عصرنا هذا على سبيل إثبات الصفات لله عز وجل والمعرفة والإيمان به والتسليم لما أخبر الله عز وجل به في تنزيله وبيَّنه الرسول ﷺ عن كتابه مع اجتناب التأويل والجحود وترك التمثيل والتكييف). وقال ابن القيم: (قال ابن الماجشون والإمام أحمد وغيرهما من السلف إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه). وقال ابن جرير: (فما الصواب من القول في معاني هذه الصفات التي ذكرت وجاء ببعضها كتاب الله عز وجل ووحيه وجاء ببعضها رسول الله. قيل: الصواب من هذا القول عندنا أن نثبت حقائقها على ما نعرف من جهة الإثبات ونفي التشبيه كما نفى ذلك عن نفسه جل ثناؤه فقال: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ). وقال ابن عبد البر الأندلسي: (أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في الكتاب والسنة وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لم يكيفوا شيئا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة. وأما أهل البدع

والجهمية والمعتزلة والخوارج كلها فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئا منها على الحقيقة ويزعمون أن من أقر بها مشبه). وقال ابن تيمية: (فإن الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة يؤمنون بذلك كما يؤمنون بما أخبر الله به في كتابه العزيز من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل بل هم الوسط في فرق الأمة كلها كما أن الأمة هي الوسط في الأمم فهم وسط في باب صفات الله سبحانه وتعالى بين أهل التعطيل الجهمية وأهل التمثيل المشبهة وهم وسط في باب أفعال الله تعالى بين القدرية والجبرية وهم وسط في باب وعيد الله بين المرجئة والوعيدية من القدرية وغيرهم وفي باب أسماء الإيمان والدين بين الحرورية والمعتزلة وبين المرجئة والجهمية وفي أصحاب رسول الله ﷺ بين الروافض والخوارج). والحاصل أن ظاهر الصفات مراد ومعناها الظاهر معلوم لنا لكننا نجهل كيفية هذا الصفات لأن الله أخفاها عنا واستأثر بعلمها ولا يمكن لعقولنا تصورها لأن الصفات توقيفية لا يمكن معرفة شيء منها إلا عن طريق الشرع ولم نكلف معرفة كيفية الصفات ونهينا عن التكلف والتنطع في الدين.

ومراد المصنف في قوله: (من غير تفسير) أي من غير تفسير الكيف أو إخراج الصفة عن معناها الحقيقي وليس مراده ألبتة من غير إثبات المعنى فهذا تفويض والتفويض هو اعتقاد أن معاني الصفات مجهولة غير معقولة للمكلفين لا يعلمها إلا الله وهو مذهب باطل مخالف للكتاب والسنة وآثار الصحابة ولغة العرب وأقوال أئمة السنة المجمع عليها عند العارفين بمذهب السلف الصالح وكل ما ورد عن أئمة السلف من ترك التفسير أو امرارها كما جائت فالمراد النهي عن تكييفها أو تأويلها كما روى الخلال في السنة عن الوليد بن مسلم قال: (سألت سفيان والأوزعي ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث فقالوا: نمرها كما جاءت. قال الخلال: هذا في أحاديث الصفات وهو مذهب السلف إثبات حقيقتها ونفي علم الكيفية). ومن زعم أن مراد السلف تفويض معاني الصفات فقد أخطأ وخالف جادتهم وتعدى عليهم وقد وردت آثار صحيحة عن

الصحابة ﷺ أنهم كانوا يفسرون معاني الصفات ويقرون بظاهرها المعلوم بخطاب لغة العرب الذي يستوي في فهمه كل الناس ولا يشكل إلا على من تلطخ قلبه وسمعه بعلم الكلام ولهذا قال الإمام مالك حين سئله رجل عن كيفية الاستواء: (الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة). وقال البخاري في صحيحه: (قال أبو العالية: استوى إلى السماء: ارتفع. قال: وقال مجاهد: استوى: علا على العرش). وروى اللالكائي عن أبي العباس ثعلب أنه قال: (استوى على العرش: علا ثم قال: هذا الذي يعرف من كلام العرب). قال ابن تيمية: (وهكذا سائر الأئمة قولهم يوافق قول مالك في أنا لا نعلم كيفية استوائه كما لا نعلم كيفية ذاته ولكن نعلم المعنى الذي دل عليه الخطاب فنعلم معنى الاستواء ولا نعلم كيفيته ونعلم معنى النزول ولا نعلم كيفيته ونعلم معنى السمع والبصر والعلم والقدرة ولا نعلم كيفية ذلك ونعلم معنى الرحمة والغضب والرضا والفرح والضحك ولا نعلم كيفية ذلك). وقال القاسم بن سلام: (هذه الأحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض وهي عندنا حق لا نشك فيها ولكن إذا قيل كيف وضع قدمه وكيف ضحك قلنا لا يفسر هذا ولا سمعنا أحدا يفسر). وقد أنكر محققو أهل السنة مذهب التفويض وبيَّنوا بطلانه ولوازمه الفاسدة قال ابن تيمية: (وأما على قول أكابرهم إن معاني هذه النصوص المشكلة المتشابهة لا يعلمه إلا الله وأن معناها الذي أراده الله بها هو ما يوجب صرفها عن ظواهرها فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص ولا الملائكة ولا السابقون الأولون وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن أو كثير مما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه بل يقولون كلاما لا يعقلون معناه... ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء...فتبيَّن أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد). ومذهب التفويض مذهب حادث لم يعرفه السلف في القرون الفاضلة ولم يظهر إلا في أوائل القرن

الرابع وأول من قال به أبومنصور الماتريدي (333 هـ) وأبو الحسن الأشعري (324 هـ) ويمكن القول أن أول من أشار إلى أن السلف موقفهم من الصفات التفويض أبوسليمان الخطابي (388هـ) ثم تبعه على ذلك أبو بكر البيهقي الأشعري (458 هـ) وصرح أن التفويض مذهب السلف ومال إلى هذا المسلك ثم أصبح التفويض والتأويل مسلكان مشهوران في مذهب الأشاعرة والمتأخرون على التأويل ثم اخترعوا فرية في باب الصفات وشرعنوا خلافا وزعموا أن مذهب السلف أسلم (التفويض) ومذهب الخلف أعلم وأحكم (التأويل) ومن سلك أحد الطريقين لا تثريب عليه والخلاف سائغ في هذه المسائل وهذا التأصيل باطل مخالف لنصوص الكتاب والسنة ومنهج أئمة السلف الصالح قال ابن تيمية: (لا يجوز أيضا أن يكون الخالفون أعلم من السالفين كما يقوله بعض الأغبياء ممن لم يقدر قدر السلف بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها من أن: (طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم). فإن هؤلاء المبتدعين الذين يفضّلون طريقة الخلف من المتفلسفة ومن حذا حذوهم على طريقة السلف إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميين الذين قال فيهم: (وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ). وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات. فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر وقد كذبوا على طريقة السلف وضلوا في تصويب طريقة الخلف فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف).

ومذهب السلف الصالح في باب الصفات وسط بين النفاة المعطلة وبين المثبتة المشبهة قال ابن تيمية: (فإن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله وحققها قوم من المثبتين فخرجوا في

ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف وإنما القصد في السلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين دين الله تعالى بين الغالي فيه والمقصر عنه). فهم وقافون عند دلالات الكتاب والسنة بفهم الصحابة وعدم تحكيم العقل والرأي في هذه المسائل لأنها من الغيب التي لا يمكن معرفتها والإحاطة بها إلا عن طريق الوحي.

ومذهب السلف الصالح في باب الصفات يقوم على ثلاثة قواعد:

الأولى: تنزيه الرب عن مشابهة المخلوق قال تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ).

الثانية: إثبات الصفات الواردة في الكتاب والسنة بمعانيها الحقيقية. قال تعالى: (وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ).

الثالثة: نفي الكيفية لصفات الله قال تعالى: (وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا).

ثم بيَّن المصنف رحمه الله أن مذهب السلف الصالح في الصفات هو الثابت عن جميع أئمة السنة المحفوظ عنهم كما نقله تلاميذهم الثقات في أصولهم المعتمدة ولا يثبت عن أحد منهم خاصة الإمام أحمد القول بالتأويل أو التفويض وما يحكيه عنهم مخالفوهم من نسبة التأويل لهم فغلط خارج عن أصولهم وجادتهم وهو إما أن تكون الرواية شاذة لا تثبت أو يكون الناقل فهم هذا الفهم الخاطئ اجتهادا منه وقوله مردود لا يلتفت إليه ومن هذا ما روى البيهقي عن الحاكم عن عمرو بن السماك عن حنبل: (أن أحمد بن حنبل تأول قول الله تعالى: (وَجَاءَ رَبُّكَ) أنه جاء ثوابه). وهذه الرواية مشكلة شاذة مخالفة للمستقر الثابت عن الإمام أحمد في إثباته الصفات وخاصة المجيء والنزول ونهيه عن التأويل نهيا شديدا ووصفه بالبدعة والرد على أهل التأويل والواجب رد المشكل إلى المحكم فلا يعرض عن الروايات المتكاثرة المحفوظة عند أصحابه ويؤخذ بالرواية النادرة المخالفة لمذهبه الرسمي فلعله قال ذلك من باب التنزل في معارضة الخصم قال ابن رجب في تخريج هذه الرواية: (ومنهم من قال: إنما قال ذلك إلزاماً لمن ناظره في القرآن فإنهم استدلوا على خلقه بمجيء القرآن فقال إنما يجيء ثوابه كقوله: (وَجَاءَ رَبُّكَ) أي كما

تقولون أنتم في مجيء الله أنه مجيء أمره وهذا أصح المسالك في هذا المروي). ثم إن حنبل تكلم العلماء فيما ينفرد به من مسائل فليس هو من كبار متقني أصحابه. قال ابن القيم عن حنبل: (وهو كثير المفاريد المخالفة للمشهور من مذهبه وإذا تفرد بما يخالف المشهور عنه فالخلال وصاحبه عبد العزيز لا يثبتون ذلك رواية). وقال ابن تيمية في نفي التفويض عن الإمام أحمد: (والمنتسبون إلى السنة من الحنابلة وغيرهم الذين جعلوا لفظ التأويل يعم القسمين يتمسكون بما يجدونه فى كلام الأئمة في المتشابه مثل قول أحمد فى رواية حنبل ولا كيف ولا معنى ظنوا أن مراده أنا لا نعرف معناها وكلام أحمد صريح بخلاف هذا في غير موضع وقد بيَّن أنه إنما ينكر تأويلات الجهمية ونحوهم الذين يتأولون القرآن على غير تأويله). ثم إن الإمام أحمد كان مرضي المعتقد عند أئمة السنة سائرا على طريقتهم ولم يحفظ عن أحد من السلف الصالح الطعن والانتقاد على شيء من معتقده فلو كان تأويل هذه الصفة ثابتا عنه لصاحوا به ولم يسكتوا عنه كما نقدوا طائفة ممن تلبسوا ببدعة القدر أو التشيع أو الإرجاء أو الخروج وغيرها والحاصل أنه لا يثبت عنه رحمه الله التأويل أو التفويض ومن زعم ذلك فقد خالف المعتمد عند محققي أصحابه المتبعين لمذهب السلف الصالح. قال ابن رجب: (ومنهم من يقر ذلك ويمره كما جاء ولا يفسره ويقول هو مجيء وإتيان يليق بجلال الله وعظمته سبحانه وهذا هو الصحيح عن أحمد ومن قبله من السلف وهو قول إسحاق وغيره من الأئمة). وتتبع المشكل والمتشابه من مسلك الذين في قلوبهم مرض الذين يريدون الفتنة عن الحق ويريدون تحريف الكلم عن مواضعه وهذا مسلك أهل الأهواء والبدع.

ثم ذكر المصنف أن بعض المثبتة للصفات المنتسبين للإمام أحمد بالغوا في الإثبات حتى تأثروا بمذهب مقاتل فوقعوا في التشبيه وأثبتوا لوازم ذلك في المخلوقات ظنا منهم أن هذه هي طريقة الإمام أحمد وربما احتجوا بأحاديث منكرة تروى في السنة لا تصح أسانيدها قد وضعها الجهال فأدخلوا في صفات الله شيئا من صفات المخلوقين وهذا

مسلك مذموم موافق لطريقة المبتدعة المشبهة وإنما وقع ذلك منهم بسبب ضعف صناعتهم في الحديث وعدم تمييزهم بين الصحيح والضعيف في الروايات وقلة رسوخهم في فهم مذهب السلف الصالح وغلوهم في الإثبات بسبب ردة فعلهم تجاه مسلك المعطلة النافية وليس في هؤلاء من عرف بالرسوخ في معرفة طريق السلف ومع ذلك فإن الابتداع قليل في الحنابلة مقارنة بغيرهم من أهل المذاهب والحنابلة أشد الناس اتباعا للسنة وأقلهم بدعة ولهم دور مشهود في حراسة العقيدة والرد على أهل البدع ونصرة مذهب السلف الصالح قال ابن تيمية: (وأهل البدع في غير الحنبلية أكثر منهم في الحنبلية بوجوه كثيرة لأن نصوص أحمد في تفاصيل السنة ونفي البدع أكثر من غيره بكثير....وفي الحنبلية أيضا مبتدعة وإن كانت البدعة في غيرهم أكثر وبدعتهم غالبا في زيادة الإثبات في حق الله وفي زيادة الإنكار على مخالفهم بالتكفير وغيره لأن أحمد كان مثبتا لما جاءت به السنة منكرا على من خالفها مصيبا في غالب الأمور مختلفا عنه في البعض ومخالفا في البعض. وأما بدعة غيرهم فقد تكون أشد من بدعة مبتدعهم في زيادة الإثبات والإنكار وقد تكون في النفي وهو الأغلب كالجهمية والقدرية والمرجئة والرافضة. وأما زيادة الإنكار من غيرهم على المخالف من تكفير وتفسيق فكثير). وليس كل من انتسب لأئمة السنة كان موافقا للحق والسنة ولا تنفعه تلك النسبة إنما العبرة بتحري موافقة الكتاب والسنة ومذهب السلف المحفوظ عنهم وكثير من متأخري أتباع الأئمة الأربعة مخالفون لطريقة السلف الصالح في الاعتقاد والسلوك فالعبرة بالحقائق لا بالأسماء والألقاب فكثير من متأخري الحنفية ماتريدية في الصفات ومتأخري المالكية والشافعية أشاعرة وبعض الحنابلة مؤولة ومفوضة قال ابن تيمية: (وكذلك أهل المذاهب الأربعة وغيرها لا سيما وكثير منهم قد تلبس ببعض المقالات الأصولية وخلط هذا بهذا فالحنبلي والشافعي والمالكي يخلط بمذهب مالك والشافعي وأحمد شيئا من الأصول الأشعرية والسالمية وغير ذلك ويضيفه إلى مذهب مالك والشافعي وأحمد وكذلك الحنفي

يخلط بمذهب أبي حنيفة شيئا من أصول المعتزلة والكرامية والكلابية ويضيفه إلى مذهب أبي حنيفة). ودخل على كثير من أتباع المذاهب بدعة التصوف في السلوك وبدعة الغلو في القبور والأضرحة وانتشر التأله والتقرب لغير الله في كثير من الممارسات والصور والله المستعان. وكلام المصنف رحمه الله عن أصحابه الحنابلة وبيان بعض الأخطاء التي وقعوا فيها في أكثر من موضع يدل على إنصافه وتجرده عن الهوى وقوله الحق ولو على طائفته ولما ترجم لنجم الدين الطوفي الحنبلي الأصولي قال عنه: (وله نظم كثير رائق وقصائد في مدح النبي ﷺ وقصيدة طويلة في مدح الإمام أحمد وكان مع ذلك كله شيعيا منحرفا في الاعتقاد عن السنة حتى إنه قال في نفسه: حنبلي رافضي أشعري...هذه إحدى العبر. ووجد له في الرفض قصائد وهو يلوح في كثير من تصانيفه). وهذا هو منهج أهل السنة يقولون مالهم وما عليهم وينصحون ويبيِّنون الخطأ ولو كان من أقرب أصحابهم خلافا لمنهج المبتدعة في القديم والحديث الذين يقولون مالهم ويكتمون ماعليهم ولا يرضون بالتخطئة والرد على أصحابهم لغلوهم وانحرافهم وضعف غيرتهم على السنة قال وكيع بن الجراح: (أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم).

(إنما الإقتداء بأئمة الإسلام كابن المبارك ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد واسحق وأبي عبيد ونحوهم. وكل هؤلاء لا يوجد في كلامهم شيء من جنس كلام المتكلمين فضلاً عن كلام الفلاسفة، ولم يدخل ذلك في كلام من سلم من قدح وجرح، وقد قال أبوزرعة الرازي: (كل من كان عنده علم فلم يصن علمه واحتاج في نشره إلى شيء من الكلام فلستم منه)).

بيَّن المصنف أصلا مهما في باب الاقتداء والتلقي في مسائل الاعتقاد أن التلقي إنما يكون عن أئمة السنة وذلك للوجوه الآتية:

الأول: لسلامة منهجهم من البدع وصحة معتقدهم.

الثاني: لشهادة الأمة لهم بحسن القصد وكمال العلم والزرع والإمامة في الدين.

الثالث: لاتباعهم مذهب من سلفهم من الصحابة والتابعين وسيرهم على جادتهم.

الرابع: لعدم دخولهم في علم الكلام المحدث واقتصارهم على دلائل الشرع ولذلك أجمعت الأمة على الثناء عليهم والأخذ عنهم في مسائل الأصول والفروع.

والمعتبر في هذا الباب بما اتفقوا عليه وأجمعوا على القول به وكان على الجادة أما ما انفرد فيه إمام مما وقع فيه اشتباه أو تردد أو شذوذ وأنكره الجماعة فلا حجة فيه ولا يعمل به ولا يعتبر من ثوابت السلف الصالح ويكون زلة عالم يرد على قائله مهما كان ويعتذر عنه ويحسن الظن به ويحفظ حرمته ومكانته والمعصوم من عصمه الله من الزلل.

وقد بيَّن المصنف ذم الدخول في علم الكلام وهي الأقيسة والطرق العقلية والمقدمات المنطقية التي يستدل بها أهل المنطق الفلسفي المخالف للوحي في إثبات العقائد وقد أجمع السلف الصالح على ذمه كما قال ابن رجب: (فتبيَّن بذلك أن النهي عن الكلام إجماع من جميع أئمة الدين من المتقدمين من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وأنه قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وغيرهم من أئمة المسلمين). وكل من دخل في علم الكلام فسد علمه وقل دينه وجره ذلك إلى تحريف وتعطيل وتأويل الحقائق الشرعية الواردة في باب الصفات وغيره وقد جر علم الكلام ويلات عظيمة ومفاسد جسيمة وشرور مستطيرة على المسلمين في زمن مبكر وفتح لهم باب الاختلاف والفتن وسفك الدماء وساعد في نشر البدع وذهاب السنن في كثير من أمصار المسلمين.

وقد تولى كبر ذلك المأمون حين استورد كتب الفلسفة والمنطق من الأمم الكافرة وأمر بترجمتها ويروى أن ابن تيمية قال: (ما أظن أن الله يغفل عن المأمون ولا بد أن يقابله على ما اعتمده من مع هذه الأمة من إدخال هذه العلوم الفلسفية بين أهلها).

وقد أورد المصنف كلام أبي زرعة الرازي وكان إماما في السنة وحافظا للحديث من سادات أهل الورع أثنى عليه الإمام أحمد وكلامه عظيم في الذب عن السنة وقد بيَّن أبوزرعة الرازي رحمه الله أن من رزق علما شرعيا ولم يصن علمه ويحفظه وأدخل فيه

وخلطه بعلم الكلام حتى ينشر علمه فينبغي على أهل السنة أن يتبرأو منه ولا يأخذوا عنه الدين لأنه سلك سبيل أهل البدع وشاب علمه بالبدعة وهذا يبيّن لنا خطر الكلام على العلم الأثري وقال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الزيغ والبدع يغلظان في ذلك أشد التغليظ وينكران وضع الكتب برأي في غير آثار وينهيان عن مجالسة أهل الكلام والنظر في كتب المتكلمين ويقولان: لا يفلح صاحب كلام أبدا). وما ذكره أبوزرعة يعتبر ميزانا للعالم الذي يصلح ويصح الأخذ عنه فمن كان متبعا للسنة صائنا علمه من البدع والهوى أخذ عنه واقتدي به ومن خلط علمه بالبدع وتأثر بمسلك أهل الهوى والعصرنة لم يؤخذ عنه العلم ولم يلتفت لكلامه ولو كان واسع العلم لأنه يجر القلوب للبدعة ويفتن الناس عن السنة فلا ينبغي للمؤمن أن يغتر بكل متكلم وليتحقق من سلامة العالم من مسلك أهل الأهواء والبدع.

(ومن ذلك (أعني محدثات العلوم) ما أحدثه فقهاء أهل الرأي من ضوابط وقواعد عقلية ورد فروع الفقه إليها، وسواء أخالفت السنن أم وافقتها طرداً لتلك القواعد المقررة، وإن كان أصلها مما تأولوه على نصوص الكتاب والسنة لكن بتأويلات يخالفهم غيرهم فيها. وهذا هو الذي أنكره أئمة الإسلام على من أنكروه من فقهاء أهل الرأي بالحجاز والعراق وبالغوا في ذمه وإنكاره).

ذكر المصنف أن من العلوم التي أحدثت بعد زمن الصحابة ﷺ فقه أهل الرأي وذلك أن الفقه كان زمن الصحابة يعتمد على الاستدلال بالقرآن والسنة والقياس باستعمال ضيق في المسائل المسكوت عنها والعمل ببعض القواعد الشرعية الظاهرة ثم لما جاء زمن التابعين كثرت النوازل وتولدت المسائل وتوسع الناس في الكلام عن الفقه ونشأ مدرستان متغايرتان في الأصول ومنهج الاستدلال والتطبيقات:

الأولى: مدرسة أهل الحديث وهي تعتمد أصالة على العمل بالكتاب والسنة وآثار الصحابة والقياس عند عدم ورود النص وهذا مسلك مالك والثوري والأوزاعي وابن المبارك والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهم.

الثانية: مدرسة أهل الرأي وهي تعتمد أصالة على الكتاب والقياس والقواعد العقلية والحديث المقيد بضوابط والاستحسان وهذا مسلك حماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومُحَّد بن الحسن.

ومنهج أهل الرأي يعتمد اعتمادا أصليا في فهم نصوص الكتاب والسنة على القياس والضوابط العقلية فما وافق أصولهم عملوا به وما خالفها تأولوه وردوه فكانت محصلة مذهبهم التوسع في قبول القياس والزهد في العمل بالحديث ولذلك لم يبرعوا في علم تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة واضطربوا في هذا الباب ووضعوا ميزان خاص في قبول ورد الأحاديث فتجدهم يعملون بالحديث الضعيف المنفرد بأصل في بعض المسائل في الوقت الذي يردون أحاديث من الصحاح بحجة أنها تخالف القياس ويحكمون عليها بالشذوذ ولذلك اشتهر عن أبي حنيفة رحمه الله رده لمسائل ظاهرة في السنة بدعوى أنها تخالف الأصول كمسألة بول الغلام وتخليل الخمر ورفع اليدين في الصلاة والجهر بالتأمين والوتر بركعة وإشعار البدن وتقليدها والخيار في البيع وخيار المصراة وسهم الفرس في الجهاد وغير ذلك من السنن المحفوظة.

وقد نبَّه المصنف إلى أنهم استنبطوا هذه القواعد من النصوص ولكن كانت طريقتهم خاطئة في تعيين أصول جامعة وإهمال نصوص صحيحة ولذلك اشتد نكير فقهاء السنة عليهم لمخالفتهم الأحاديث الصحيحة ومبالغتهم في العمل بالقواعد والقياس وأنكروا هذه البدعة كما أنكروا سائر البدع وقد كان السلف الصالح ينهون عن استفتائهم قال البويطي: (سمعت الشافعي يقول لا يحل لأحد من أهل الرأي أن يفتي فإن حل فلمحمد بن الحسن). وقال الإمام أحمد: (تركنا أصحاب الرأي وكان عندهم حديث كثير فلم

نكتب عنهم لأنهم معاندون للحديث لا يفلح منهم أحد). وقال أبو داود سمعت أحمد: (ذكر الحيل من أمر أصحاب الرأي فقال: يحتالون لنقض سنن رسول الله ﷺ). وقال الخطيب: (أما أهل الرأي فجل ما يحتجون به من الأخبار واهية الأصل ضعيفة عند العلماء بالنقل). وقال ابن تيمية في نقد فقه أهل الرأي: (ثم إن لهم أصولا كثيرة تخالف النصوص والذي عندهم من الفروع التي لا توجد عند غيرهم فهي مع ما فيها من المخالفة للنصوص التي لم يخالفها أحد من الفقهاء أكثر منهم عامتها إما فروع مقدرة غير واقعة وإما فروع متقررة على أصول فاسدة). وقال ابن القيم: (ومن مكايده التى كاد بها الإسلام وأهله الحيل والمكر والخداع الذى يتضمن تحليل ما حرم الله وإسقاط ما فرضه ومضادته فى أمره ونهيه وهى من الرأى الباطل الذى اتفق السلف على ذمه فإن الرأي رأيان رأى يوافق النصوص وتشهد له بالصحة والاعتبار وهو الذى اعتبره السلف وعملوا به ورأى يخالف النصوص وتشهد له بالإبطال والإهدار فهو الذى ذموه وأنكروه).

ويمكن تلخيص انحراف منهج مدرسة أهل الرأي في أمور:

الأول: اعتمادهم الأصيل على المعاني العقلية في فهم وتقييم النصوص.

الثاني: إعمال القياس في المسائل مع ورود النص.

الثالث: رد الأحاديث الصحيحة بدعوى مخالفتها للأصول بناء على قواعد محدثة.

الرابع: قبول المراسيل والأحاديث الواهية بدعوى موافقتها للأصول.

وفقه الرأي توجد له أمثلة وصور في كتب متأخري الفقهاء في جميع المذاهب إلا أنه بصمته ظاهرة في المذهب الحنفي لأن أصولهم قائمة على مدرسة أهل الرأي والعجيب أن كثيرا من الأتباع اليوم لا يزالون يتعصبون لبعض أقوال إمامهم المخالفة للسنة الصريحة والمبنية على أحاديث منكرة أو قياس معارض للآثار وهذا من أثر ضعف الاتباع للسنة والتعصب المذموم.

(فأما الأئمة وفقهاء أهل الحديث فإنهم يتبعون الحديث الصحيح حيث كان إذا كان معمولا به عند الصحابة ومن بعدهم أو عند طائفة منهم. فأما ما اتفق على تركه فلا يجوز العمل به لأنهم ما تركوه إلا على علم أنه لا يعمل به قال عمر بن عبد العزيز: (خذوا من الرأي ما يوافق من كان قبلكم فإنهم كانوا أعلم منكم). فأما ما خالف عمل أهل المدينة من الحديث فهذا كان مالك يرى الأخذ بعمل أهل المدينة والأكثرون أخذوا بالحديث).

بيَّن المصنف هنا منهج مدرسة فقهاء أهل الحديث وذكر أنهم يعتمدون في النظر والاستدلال على الأخذ بالحديث الصحيح إسنادا السالم من الشذوذ والعلة سواء كان هذا الحديث من أعلى المراتب كالصحاح المخرجة في الصحيحين أو ما دون ذلك مما صححه أهل الحديث ولم يتحقق فيه شرط البخاري أو مسلم كالمخرج في السنن ومع ذلك يشترطون في العمل بهذا الحديث أن يكون قد جرى العمل به عند الصحابة ﵈ أو عند بعضهم أو عند فقهاء التابعين المعتبرين المهم أن لا يكون الحديث مهجورا عند من سبقهم وإذا تحقق تركهم له لم يعملوا به لأنهم ما تركوه إلا لعلة قادحة في إسناده أو متنه ولا تضل جميع الأمة عن معرفة الحق وقد ذكر المصنف قول الخليفة الموفق عمر بن عبد العزيز رحمه الله (101 هـ) في النهي عن العمل بقول لم يقل به أحد لأن المتقدمين قد شهدوا التنزيل وعرفوا بفصاحة اللسان وأخذوا من مشكاة النبوة وارتضتهم الأمة وشهدت لهم بالورع والعلم وقد استفاض هذا الشرط عن أئمة السلف الصالح فلا يمكن

للمتأخر في زمن أتباع التابعين أو ممن بعدهم العمل بحديث قد تركه المتقدمون كما قال الإمام أحمد للميموني: (يا أبا حسن إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام). وقال سفيان الثوري: (إن استطعت ألا تحك رأسك إلا بأثر فافعل). ولذلك التزم هذا المنهج أبوعيسى الترمذي في جامعه.

والحديث والرأي الذي ليس له سلف في الأمة يسمى شاذا وغريبا عند الأئمة وقد أكثر الأئمة في النهي عن اتباع شواذ المسائل وغرائبها وزلات العلماء قال إبراهيم بن أدهم: (إذا حملت شاذَّ العلماء حملت شرا كثيرا). وقال الأوزاعي: (من أخذ بنوادر العلماء خرج من الإسلام). وقال أحمد بن حنبل: (لو أن رجلا عمل بقول أهل الكوفة في النبيذ وأهل المدينة في السماع وأهل مكة في المتعة كان فاسقاً). وكذلك يعمل أئمة السنة بالحديث الضعيف إذا كان ضعفه محتملا مع ورود ما يعضده من خبر ضعيف أو إجماع أو فتاوى الصحابة أو ظاهر القرآن أو قياس صحيح وهذا من جنس الحديث الذي اصطلح المتأخرون بتسميته الحديث الحسن وقد يكون بعضه قريبا منه ولذلك أخذ مالك بالبلاغات والشافعي بالمراسيل وأحمد عمل بالحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب غيره ولم يرد ما يدفعه وهذا مسلك الفقهاء وكثير من طلاب الحديث المتأخرين ينكره ويدفعه بلا روية ولا فقه.

والحاصل أن منهج مدرسة فقهاء الحديث يقوم على ركنين:

الأول: الاعتماد على الأحاديث الصحيحة السالمة من العلل القادحة.

الثاني: يشترطون في متن الحديث أن يكون العمل عليه عند فقهاء الأمة.

وهناك مدرسة ثالثة نشأت على يد داود بن علي الأصبهاني الظاهري (270 هـ) وهي تعتمد اعتمادا أصليا على ظاهر نصوص الكتاب والسنة في الاستنباط والاستدلال مع إهمال المعاني والعلل والقياس وعدم التقيد بفهم الصحابة ﷺ فهو اعتماد حرفي على النص وتسمى بالمدرسة الظاهرية وقد ظهرت في العراق وخراسان واندثرت بعد وفاة ابنه

أبي بكر مُحَمَّد ثم انتشرت في الأندلس عن طريق ابن حزم ثم انقرضت وبقي لها منتسبون أفراد في كل زمان وتأثر طائفة من متأخري أهل الحديث بمسلك الظاهرية ما بين مقل ومكثر وهذا المسلك ظاهر في منهج الشوكاني والصنعاني اللذين كانا يوافقانهم في كثير من المسائل ويعيبان على من يقدح فيهم ثم أخذ عنهم هذا المسلك كثير من علماء الحديث الهنود شراح متون الحديث ثم تأثر بهم بعض المعاصرين الأفاضل من أهل الحديث ممن عرفوا بالتزهيد بمدرسة وأصول الفقهاء والترغيب بأصول ابن حزم حتى صار في عرف كثير من متأخري طلاب الحديث النزع إلى الظاهر دون مراعاة للمعاني ومذاهب الأئمة المتقدمين يعد علامة على اجتهاد المرء وتحقيقه وسلامته من التقليد المذموم والله المستعان. والفقه الظاهري له حضور وزهو في النفوس ويأسر السامع لأول وهلة وإذا تأمل فيه العاقل عرف فساده وقصوره وخروجه عن مقاصد الشارع وقد ذم المحققون مسلك الظاهرية وبيَّنوا عواره.

وقد تكلم السلف في مذهب داود الظاهري وبيَّنوا شذوذه ومسلكه البدعي قال ابن أبي حاتم في داود مؤسس مذهب الظاهرية: (روى عن إسحاق الحنظلي وجماعة من المحدثين وتفقه للشافعي رحمه الله تعالى ثم ترك ذلك ونفى القياس وألف في الفقه على ذلك كتبا شذ فيه عن السلف وابتدع طريقة هجره أكثر أهل العلم عليها وهو مع ذلك صدوق في روايته ونقله واعتقاده إلا أن رأيه أضعف الآراء وأبعدها من طريق الفقه وأكثرها شذوذ).

وأراد داود الظاهري أن يدخل على الإمام أحمد بن حنبل فلم يأذن له وقال فيه قولا شديدا فخمد ذكره وأنكر عليه الإمام إسحاق بن راهويه في مسألة اللفظ بالقرآن وتكلم أبو حاتم الرازي فيه بسبب مؤازرته للكرابيسي في مسألة اللفظ في القرآن قال أبوحاتم الرازي: (من كلام جهم بن صفوان وحسين الكرابيسي وداود بن علي أن لفظهم بالقرآن مخلوق وأن القرآن المنزل على نبينا ﷺ مما جاء به جبريل الأمين حكاية القرآن فجهَّمهُم أبو عبدالله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل وتابعه على تجهيمهم علماء الأمصار طرّاً أجمعون لا

خلاف بين أهل الأثر في ذلك). وقال أبو الحسن الآبري: (كان داود بن علي الأصبهاني من كبار أصحاب الشافعي ثم إنه خالف وانتحل مذهبا لنفسه خالف فيه الأمة والإجماع نعوذ بالله من الحور بعد الكور). وقال القاضي عياض: (وكان (يعني إسماعيل بن إسحاق القاضي) شديدا على أهل البدع يرى استتابتهم حتى أنهم تحاموا بغداد في أيامه وأخرج داود بن علي من بغداد إلى البصرة لإحداثه منع القياس). وقارن هذا بصنيع الخلف الذين عظموا داود وأثنوا على مذهبه واعتبروا قوله في انعقاد الإجماع وحكاية مذاهب الفقهاء.

ثم تطرَّق المصنف لمسلك خاص عند الإمام مالك وهو الاحتجاج بعمل أهل المدينة فذكر أن مالكا لا يعمل بالحديث إذا خالف عمل أهل المدينة لأنه يرى أن المدينة لها فضائل خاصة في السنة وهي مصدر الوحي وأنها مركز الخلافة وفقه أكثر الصحابة ﷺ محفوظ في علماء المدينة قد توارثوا هذا العلم عمن قبلهم كالرواية ويرى جمهور فقهاء الحديث أن دلالة الحديث مقدمة على عمل أهل المدينة ولا خصوصية لعمل أهل المدينة ولا يقيد النص أو يترك لعملهم لأن النص لم يخصهم بفضيلة ولم يعتبر إجماعهم حجة ولأن الصحابة ﷺ تفرقوا في الأمصار ولا يفضل قول أحد منهم على أحد عند اختلافهم إلا ما ورد في تخصيص قول الخلفاء الراشدين كما ورد في حديث العرباض بن سارية الذي رواه الترمذي قال الشافعي: (ولست أقول ولا أحد من أهل العلم هذا مجتمع عليه إلا لما تلقى عالما أبدا إلا قاله لك وحكاه عمن قبله كالظهر أربع وكتحريم الخمر وما أشبه ذلك. قال: وقد أجده يقول: المجمع عليه وأجد من المدينة من أهل العلم كثيراً يقولون بخلافه وأجد عامة أهل البلدان على خلاف ما يقول المجمع عليه).

وقد انفرد الإمام مالك بهذا الأصل القول بحجية عمل أهل المدينة وعدم جواز مخالفتهم وترتب عليه تطبيقات مرجوحة كمسألة الاستفتاح في الصلاة ورفع اليدين في غير تكبيرة الإحرام والتطوع وسط النهار وصيام الست من شوال وغيرها ومسلك الجمهور أصح

ويتمحض الخلاف في الاحتجاج بعمل أهل المدينة المتأخر أما ما كان في منزلة المنصوص عليه وشبهه وعمل الخلفاء الراشدين فهذا لا اختلاف فيه بين فقهاء المحدثين وقد فصَّل ابن تيمية هذا المسألة بأحسن تقرير وقسَّم عمل أهل المدينة إلى أربعة مراتب:

الأولى: ما يجرى مجرى النقل عن النبي ﷺ مثل نقلهم لمقدار الصاع والمد وكترك الصدقة في الخضروات قال: فهذا مما هو حجة باتفاق العلماء.

الثانية: العمل القديم بالمدينة قبل مقتل عثمان بن عفان قال: فهذا حجة في مذهب مالك وهو المنصوص عن الشافعي وكذا هو ظاهر مذهب أحمد.

الثالثة: إذا تعارض في المسألة دليلان كحديثين وقياسين جهل أيهما أرجح وأحدهما يعمل به أهل المدينة قال: ففيه نزاع فمذهب مالك والشافعي أنه يرجح بعمل أهل المدينة ومذهب أبي حنيفة أنه لا يرجح بعمل أهل المدينة ولأصحاب أحمد وجهان والمنصوص عن أحمد يحتج به وقال: (إذا رأى أهل المدينة حديثًا وعملوا به فهو الغاية). فهذه مذاهب جمهور الأئمة توافق مذهب مالك في الترجيح لأقوال أهل المدينة.

الرابعة: العمل المتأخر بالمدينة فهذا هل هو حجة شرعية يجب اتباعه أم لا؟ فالذي عليه أئمة الناس هذا مذهب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم وهو قول المحققين من أصحاب مالكٍ أنه ليس بحجة شرعية.

والحاصل أن أهل الرأي غلوا في إثبات المعاني وأهل الظاهر غلوا في إثبات الظاهر وتوسط فقهاء أهل الحديث بينهم فعملوا بالظاهر مع مراعاة المعاني والقواعد.

(ومما أنكره أئمة السلف الجدال والخصام والمراء في مسائل الحلال والحرام أيضاً ولم يكن ذلك طريقة أئمة الإسلام، وإنما أحدث ذلك بعدهم كما أحدثه فقهاء العراقين في مسائل الخلاف بين الشافعية والحنفية وصنفوا كتب الخلاف ووسعوا البحث والجدال فيها. وكل ذلك محدث لا أصل له وصار ذلك علمهم حتى شغلهم ذلك عن العلم النافع. وقد

أنكر ذلك السلف وورد في الحديث المرفوع في السنن: (ما ضل قوم بعد هدى إلا أوتوا الجدل ثم قرأ: (ما ضَرَبوهُ لَكَ إلّا جَدَلاً بَل هُم قَومٌ خَصِمون). وقال بعض السلف: (إذا أراد الله بعبد شراً أغلق عنه باب العمل وفتح له باب الجدل)).

ومن العلوم التي أنكرها أئمة السلف الصالح الجدال والمراء في المسائل الخلافية بين الفقهاء وقد بيَّن المصنف أن هذه الطريقة ليست منهجا للسلف لأن السلف كان مقصودهم في تدارس العلم معرفة الحق من أجل العمل به والدعوة إليه ولأنه طريق للجنة ولم يكن همهم المراء والجدال في العلم وإنما هذه الطريقة حدثت عند فقهاء العراقيين ممن أولعوا في توليد المسائل وتشقيق الكلام والانتصار للمذهب والتعصب له فظهر عند فقهاء الكوفة والبصرة في تصنيف الخلافيات بين الحنفية والشافعية وكان جل هم المصنفين الانتصار لمذهب شيخهم وليس الوصول للحق الذي دل عليه الدليل وأكثروا من المسائل والدلائل وهذا المسلك محدث ويفضي إلى مفاسد فيحمل على التعصب المذموم ويورث النفوس العداوة والبغضاء ويحمل المتكلم على البغي والكبر ومن أعظم مفاسدة أنه يصرف الفقيه ويصده عن الاشتغال بالعلم النافع والعمل الصالح. وقد أورد المصنف حديث أبي أمامة المخرج في مسند أحمد ومعناه ما كان ضلالتهم ووقوعهم في الكفر إلا بسبب الجدال وهو الخصومة بالباطل مع نبيهم وطلب المعجزة منه عنادا أو جحودا ويدل على النهي عن الجدال والمراء في العلم ويدل أيضا على أن الجدال يوقع في الضلالة بعد الهدى لأنه يجعله يغضب لغير الله وينتصر لنفسه فيحجب الله عنه نور الحق عقوبة له ونقيضا لقصده لأنه ما أراد الله في بحثه وجداله.

وذكر المصنف قول معروف الكرخي: (إذا أراد بعبد خيرا فتح عليه باب العمل وأغلق عليه باب الجدل وإذا أراد بعبد شرا أغلق عليه باب العمل وفتح عليه باب الجدل) وقال الأوزاعي: (بلغني أن الله عز وجل إذا أراد بقوم شرا ألزمهم الجدل ومنعهم العمل).

وهذا يفيد أن علامة الخير للمؤمن الاشتغال بالعمل وترك الجدال وعلامة الشر للمؤمن الاشتغال بالجدال وترك العمل.

أما إذا كان البحث والمناظرة مع المخالف لغرض الوصول إلى الحق وإظهار الدليل فهذا محمود وليس بمذموم وقد استحسنه الأئمة وكانوا يختلفون ويتناظرون في المسائل بحثا عن الحق من غير بغي قال الشافعي: (ما كلمت أحدا قط إلا أحببت أن يوفق ويسدد ويعان ويكون عليه رعاية من الله وحفظ وما كلمت أحدا قط إلا ولم أبال بيَّن الله الحق على لساني أو لسانه). لكن ينبغي أن يقيد ذلك بالحاجة العارضة والتزام الإخلاص والانصاف والعدل مع المخالف والرفق وخفض الصوت في الكلام ولا يكون شغل الفقيه كثرة المناظرة قال الشافعي: (من إهانة العلم أن تناظر كل من ناظرك وتقاول كل من قاولك).

والتجرد للدليل عند المصنفين في علم الخلاف عزيز عند كثير من الفقهاء فتجد الفقيه لا تقوى نفسه على التصريح بمخالفة المذهب للسنة الظاهرة وبيان أن قول المذهب مرجوح والراجح في هذه المسألة قول المخالف أما من عُرف بالتحقيق واتباع الدليل فيختار الراجح تبعا للدليل وإن كان هذا القول مخالفا لقول أصحابه كصنيع ابن عبد البر وابن تيمية وابن القيم وابن رجب وغيرهم المعروفين بتحرير العلم والانتصار للسنة وتعظيم الآثار السلفية لا سيما في مسائل الأصول وعدم القناعة بالتقليد والركون إلى أقوال المتأخرين الذين قلت معرفتهم بالأحاديث الصحيحة وغلب عليهم النقل والتوسع في الروايات وضبطها.

(وقال مالك: (أدركت أهل هذه البلدة وإنهم ليكرهون هذا الإكثار الذي فيه الناس اليوم). يريد المسائل، وكان يعيب كثرة الكلام والفتيا ويقول: (يتكلم أحدهم كأنه جمل مغتلم يقول هو كذا هو كذا يهدر في كلامه). وكان يكره الجواب في كثرة المسائل ويقول:

قال الله عز وجل: (وَيَسأَلونَكَ عَنِ الرّوحِ قُلِ الرّوحُ مِن أَمرِ رَبّي). فلم يأته في ذلك جواب)).

ذكر المصنف أن الإمام مالك يحكي عن عمل فقهاء أهل المدينة أنهم يكرهون تشقيق المسائل في العلم وكثرة الجدال في العلم وكثرة الافتاء بلا ورع وإنما كان جل اهتمامهم بيان أحكام القرآن والسنة وهذا هو مسلك سائر أئمة السلف الصالح من أهل الحديث. ثم ذكر قول مالك في ذمه لمن يكثر الكلام في مسائل العلم بلا تؤدة ولا تثبت ولا ورع وتشبيهه بفحل الجمل الثائر الذي يهدر لغلبة الاغتلام والشهوة في صورة قبيحة كحال من يتكلم بجرأة لشهوة الرياسة بلا زمام ولا خطام وكان الإمام مالك يكره وينهى عن الإكثار من الفتوى بلا علم ويستدل بقوله تعالى: (وَيَسأَلونَكَ عَنِ الرّوحِ قُلِ الرّوحُ مِن أَمرِ رَبّي). على أن الله لم يجب في مسألة الروح واستأثر بعلمه عن الخلق وهذا يدل على أن الفقيه إذا سئل عن شيئ لا يعلمه وقال لا أدري أن ذلك من كمال العلم والأمانة والورع وسبب لحصول الثقة بالفقيه والإطمئنان لفتواه وليس كما يظنه بعض المتصدرين للعلم أن عدم الجواب يدل على نقص الفقيه وقلة علمه وسبب لنفرة الأتباع وكل هذا من نسج الشيطان وحب الرئاسة واتباع الهوى.

(وقيل له: الرجل يكون عالماً بالسنن يجادل عنها؟ قال: (لا ولكن يخبر بالسنة فإن قبل منه وإلا سكت). وقال: (المراء والجدال في العلم يذهب بنور العلم). وقال: (المراء في العلم يُقسي القلب ويورث الضعن). وكان يقول في المسائل التي يسئل عنها كثيراً: (لا أدري). وكان الإمام أحمد يسلك سبيله في ذلك).

هذا من أصول الإمام مالك وأصوله في اتباع السنة وصيانتها ونبذ البدعة وتقرير التوحيد والنهي عن الشرك ووسائله من أحسن أصول أهل العلم وله كلام محرر في هذا الباب والإمام الشافعي رحمه الله تميزت أصوله في أبواب أصول الفقه والتفقه في نصوص القرآن والسنة ونقض أصول أهل الرأي وذم أهل البدع وعلم الفراسة وأدب المناظرة وقد جمع

الإمام أحمد جلَّ هذه الأصول في مدرسته فأخذ أصول السنة عن الإمام مالك وزاد عليها تفصيلا في معرفة مذاهب أهل البدع المخالفين في أصول مسائل الاعتقاد وأخذ أصول الفقه والفروع عن الإمام الشافعي وزاد عليها العناية بآثار الصحابة وكثرة المرويات في السنة والتمييز بين الصحيح والضعيف وأخذ أصول الزهد والاتباع وقول الحق والتجافي عن السلطان عن الإمام سفيان الثوري وزاد عليها في الثبات في الفتن وأخذ أصول الحديث والعلل والنقد عن الإمام عبد الرحمن بن مهدي وبنى له منهجا محققا في نقد الأحاديث وكلهم أئمة هدى وأخيار والناس بعدهم عيال عليهم ولهم فضل على الأمة ومن رام أن ينهل من المورد العذب في فقه الإمام أحمد فعليه بمسائل الإمام ولا يقصر علمه على صنيع المتأخرين.

والإمام مالك يبيِّن منهجا عاما لأهل السنة في نشرها بأن يجتهد العالم في نشر السنة وتقريرها على الناس فإذا اعترض عليه رجل من أهل الأهواء أعاد بيانها مرة أخرى فإن قبلت منه السنة فهذا هو المقصود وإن ردت أمسك عن الكلام وقد أدى ما عليه ولم يدخل في الجدال والمراء حتى لا تذهب هيبته ولا يخبو نور السنة والأصل في المسلم الذي على الفطرة قبول السنة ومن كان قلبه مريضا بالبدعة والشبهات لم يقبل السنة لأنه يقدم هواه وعقله على الشرع وهذا المنهج هو الأصل في بيان السنة وينبغي على الشيخ أن يربي تلاميذه على تعظيم السنة وعدم الاعتراض عليها بحال من الأحوال وينبغي على الفقيه إذا كان يبيِّن السنة في مجلس فاعترض عليه أن يقطع الحديث ولا يستمر ويزجر المخالف.

وأما التصدر في المجامع والمجالس لمناظرة ومجادلة أهل البدع والإكثار في الكلام عن المبتدعة مع العامة فليس ذلك منهجا لأئمة السلف الصالح وهو مخالف لمسلكهم وقد افتتن في زماننا طائفة من المتأخرين من المنتسبين للسلف بهذا المسلك وظنوا أن هذا العمل من السنة فانشغلوا بكثرة الردود وأشغلوا أتباعهم الصغار بالردود عن طلب العلم

النافع وقابلهم طائفة كبيرة في الطرف الآخر من المنتسبين للدعوة ومنعوا الكلام عن أهل البدع جملة وتفصيلا مما أدى هذا المسلك إلى استحسان أهل البدع واتباعهم وتعظيم أصولهم وتوليهم والسكوت عن ضلالاتهم وكلا المسلكين خطأ لكن الأول خطأ في العمل والثاني خطأ في الاعتقاد.

(وقد ورد النهي عن كثرة المسائل، وعن أغلوطات المسائل، وعن المسائل قبل وقوع الحوادث وفي ذلك ما يطول ذكره)

ذكر المصنف ورود النهي عن أغلوطات المسائل والأحاديث الواردة في هذا الباب على سبيل الخصوص لا تخلو أسانيدها من ضعف لكن معناها محفوظ في الشرع قال تعالى: (قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ). وورد في الصحيحين: (إنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قيلَ وقالَ، وإضَاعَةَ المَالِ، وكَثْرَةَ السُّؤَالِ). وأغلوطات المسائل هي كل مسألة صعبة يقصد بها تعنيت المسئوول وإيقاعه في الحرج أو لغرض جره إلى الوقوع في الفتنة قال الأوزاعي: (الغلوطات شداد المسائل وصعابها). وقد نهى الصحابة ﷺ عنها قال علي بن أبي طالب ﷺ لما سأله ابن الكواء: (ويلك سل تفقها ولا تسل تعنتا). وذمها السلف الصالح قال الحسن البصري: (شرار عباد الله ينتقون شرار المسائل يعنتون بها عباد الله). وقال الأوزاعي: (أذا أراد الله أن يحرم عبده بركة العلم ألقى على لسانه الأغاليط). وكانوا لا يجيبون على أغلوطات المسائل ويزجرون السائل وإنما نُهي عن الأغلوطات لأنها من التكلف وقصد بها أمور محرمة من ازدراء العالم وخيلاء السائل والسعي إلى الفتنة. وكذلك نهى العلماء عن المسائل المستقبلية التي لم تقع لأنها من التكلف واشتغال بالجدل المذموم الذي يصرف عن الحق ولأن السؤال في العلم شرع لبيان الشرع فيما تلبس به العبد والاشتغال بالمستقبل من العبث وقد ذم السلف هذا المسلك في التفقه وورد فيه آثار كثيرة واشتهر عند أهل الرأي.

(ومع هذا ففي كلام السلف والأئمة كمالك والشافعي وأحمد وإسحاق التنبيه على مأخذ الفقه ومدارك الأحكام بكلام وجيز مختصر يفهم به المقصود من غير إطالة ولا إسهاب. وفي كلامهم من رد الأقوال المخالفة للسنة بألطف إشارة وأحسن عبارة بحيث يغني ذلك من فهمه عن إطالة المتكلمين في ذلك بعدهم. بل رُبَّما لم يتضمن تطويل كلام من بعدهم من الصواب في ذلك ما تضمنه كلام السلف والأئمة مع اختصاره وإيجازه. فما سكت من سكت من كثرة الخصام والجدال من سلف الأمة جهلاً ولا عجزاً ولكن سكتوا عن علم وخشية لله. وما تكلم من تكلم وتوسع من توسع بعدهم باختصاصه بعلم دونهم ولكن حباً للكلام وقلة ورعٍ كما قال الحسن وسمع قوما يتجادلون: (هؤلاء قوم ملوا العبادة وخفَّ عليهم القول وقل ورعهم فتكلموا). وقال مهدي بن ميمون: (سمعت مُحَمَّد بن سيرين وما رآه رجل ففطن له فقال: إني أعلم ما يريد إني لو أردت أن أماريك كنت عالماً بأبواب المراء). وفي رواية قال: (أنا أعلم بالمراء منك ولكني لا أماريك). وقال إبراهيم النخعي: (ما خاصمت قطُّ). وقال عبد الكريم الجزري: (ما خاصم وَرِعٌ قطُّ). وقال جعفر بن مُحَمَّد: (إيَّاكم والخصومات في الدين فإنها تشغل القلب وتورث النفاق). وكان عمر بن عبد العزيز يقول: (إذا سمعت المراء فاقصر). وقال: (من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر التنقل). وقال: (إن السابقين عن علم وقفوا وببصر نافذ قد كفوا وكانوا هم أقوى على البحث لو بحثوا). وكلام السلف في هذا المعنى كثيرٌ جداً).

بيَّن المصنف منهج أئمة السلف الصالح في الكلام عن المسائل العلمية أن كلامهم مختصر مفيد ليس مطولا فيبينون المعنى بيانا تاما بلفظ موجز يفهمه سليم العقل والقصد ويشيرون إلى بطلان القول وانحراف المذهب بإشارة مختصرة وكلامهم مع اختصاره يغني عن كلام الخلف المطول لأن كلام السلف مبني على اتباع السنة وفهم الصحابة ﭭ وما يوجد في كلام السلف من الصواب والحكمة أكثر بكثير مما يوجد في كلام الخلف ثم بيَّن

المصنف أن السلف لم يختصروا كلامهم لعجزهم عن الإسهاب وضعف فصاحتهم وإنما حملهم على ذلك سلوك الورع والاحتياط عن الغلط والوهم في الشريعة واتباع الصحابة والبعد عن الجدال المذموم فإن الجدال يشقق الكلام ويوسعه فيما لا طائل فيه ولذلك فإن كلام الصحابة ﷺ في أبواب العلم معدود وليس بكثير ولكنه حوى أصول المسائل والمعاني ومن تأمل كلام أئمة السلف في المسائل والمواعظ والآداب وجد أنه أنفع بكثير من كلام الخلف.

ثم بيَّن المصنف منهج الخلف في الكلام عن مسائل العلم وهو إكثارهم الكلام وتشقيق المسائل وكثرة النقول التي لا فائدة فيها وكثرة الاعتراض وإنما حملهم على ذلك التولع بالجدال وحب الرئاسة والتفاخر بالعلم وقلة الورع والبعد عن اتباع السنة.

ثم بيَّن المصنف ذم السلف الصالح لمسلك الجدال وأثره السيئ على دين المرء وعلمه وذكر أثر الحسن البصري الذي يدل على أن الاشتغال بالجدل يدل على قلة الورع وضعف البصيرة ونقص العبادة.

ثم ذكر المصنف آثار السلف مُحَمَّد بن سيرين وإبراهيم النخعي وجعفر بن مُحَمَّد التي تدل على تورعهم وتركهم المراء في مسائل الدين لأن المراء يقسي القلب ويكون سببا في النفاق وبفسد العمل ويحمل المرء على الانتصار لنفسه والبغي على الغير ورد الحق وبيَّن أنهم كانوا قادرين على المراء لفرط ذكائهم وكثرة محفوظهم ولكنهم تورعوا عنه لمفاسده.

ثم ذكر أثر عمر بن عبد العزيز في النهي عن المراء وفيه دلالة على أمر خطير وهو أن المرء إذا اشتغل بالخصومات وتصدر في المجالس وكان ديدنه المراء ابتلي بالتقلب بين المذاهب لتمكن الشبه من قلبه وكثرة حيرته وهذه سمة مشهورة عند أهل البدع من المتقدمين والمتأخرين أما السُّني المتبع لجادة السنة المقتدي بأئمة السلف فهو ثابت ومستقر على الحق لا يضره كثرة الاعتراض وتشغيب أهل البدع لأنه معظِّم للسنة متبع لآثار السلف.

والحاصل أن كلام السلف الصالح قليل كثير البركة وكلام الخلف كثير قليل البركة ومقصود المصنف الرد على من ذم مسلك السلف وبيان أن منهج السلف في الاختصار أفضل وأحكم من منهج الخلف الذين ابتلوا بتشقيق الكلام وكثرة الخصومات.

(وقد فُتِن كثيرٌ من المتأخرين بهذا فظنوا أن من كثُر كلامه وجداله وخصامه في مسائل الدين فهو أعلم ممن ليس كذلك. وهذا جهل محض وانظر إلى أكابر الصحابة وعلمائهم كأبي بكر وعمر وعلي ومعاذ وابن مسعود وزيد بن ثابت كيف كانوا؟ كلامهم أقل من كلام ابن عباس وهم أعلم منه. وكذلك كلام التابعين أكثر من كلام الصحابة والصحابة أعلم منهم. وكذلك تابعوا التابعين كلامهم أكثر من كلام التابعين والتابعون أعلم منهم. فليس العلم بكثرة الرواية ولا بكثرة المقال، ولكنه نورٌ يُقذف في القلب يفهم به العبد الحق ويميِّز به بينه وبين الباطل، ويعبر عن ذلك بعبارات وجيزةٍ محصِّلة للمقاصد. وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أُوتي جوامع الكلم واختُصر له الكلام اختصاراً. ولهذا ورد النهي عن كثرة الكلام والتوسع في القيل والقال وقد قال النبي ﷺ (إن الله لم يبعث نبيا إلا مبلغاً وإن تشقيق الكلام من الشيطان). يعني أن النبي إنما يتكلم بما يحصل به البلاغ. وأمَّا كثرة القول وتشقيق الكلام فإنه مذموم. وكانت خطب النبي ﷺ قصداً، وكان يحدث حديثاً لو عده العاد لأحصاه وقال: (إن من البيان سحراً). وإنما قاله في ذم ذلك لا مدحاً له كما ظنَّ ذلك من ظنَّه ومن تأمل سياق ألفاظ الحديث قطع بذلك. وفي الترمذي وغيره عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: (إن الله ليبغض البليغ من الرجال الذي يتخلَّل بلسانه كما تتخلل البقرة بلسانها). وفي المعنى أحاديث كثيرة مرفوعة وموقوفة على عمر وسعد وابن مسعود وعائشة وغيرهم من الصحابة. فيجب أن يُعتقد أنه ليس كل من كثُر بسطه للقول وكلامه في العلم كان أعلم ممن ليس كذلك).

بيَّن المصنف أن كثيرا من المتأخرين فُتنوا بأمر فاسد وهو استدلالهم على كثرة علم الرجل ورسوخه بكثرة كلامه ومرائه وهذه العلامة فاسدة لأن كثرة الكلام ليس دليلا على كثرة

العلم وقلة الكلام ليس دليلا على قلة العلم والدليل أن كلام أكابر الصحابة وعلمائهم كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاذ وابن مسعود وزيد بن ثابت ﷺ أقل من كلام ابن عباس رضي الله عنهما وهم أعلم منه وكلام الصحابة ﷺ أقل من كلام التابعين وهم أعلم منهم وكلام التابعين أقل من كلام تابع التابعين وهم أعلم منهم وهذا يدل على أن حقيقة العلم ليس بكثرة الكلام وإنما هو نور يقذفه الله في قلب المؤمن ويجعله فرقانا يميز به من الحق والباطل ويعبِّر المؤمن عنه بموجز الكلام ومما يؤكد هذا المعنى أن النبي ﷺ مع كونه من أفصح الخلق وأقدرهم على البيان آتاه الله جوامع الكلم كما ورد في الصحيحين من حديث أبي هريرة ﷺ قال قال النبي ﷺ: (بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ، فَوُضِعَتْ فِي يَدِي). والجوامع هي الكلام المختصر الكثير المعنى بحيث يتكلم بكلام قليل يحوي على معاني وأصول كثيرة ولذلك كان كلامه ﷺ معدودا فكلامه نافع ومبارك وجامع لما أوتي من كمال الفهم والتوفيق الرباني وفصاحة اللسان وصدق التوجه وصلاح الباطن وحسن الأدب وكان ينهى عن كثرة الكلام وتوسيع المقال وبيَّن أن تشقيق الكلام وكثرة المقال مذموم وكانت خطبه ﷺ مختصرة خلافا لما عليه اليوم كثير من الخطباء ثم ذكر المصنف حديث: (إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا). وفسَّره بأن المراد به الذم وليس المدح لأن سياق الرويات يدل على ذلك قال أبو عبيد البكري: (الناس يتلقَّوْن هذا الحديث على أنَّه في مدح البيان، وأدرجوا في كتبِهم هذا التأويل، وتلقَّاه العلماء على غير ذلك، بوَّب مالك في الموطأ عليه (باب ما يُكره من الكلام)، فحمله على الذم، وهذا هو الصحيحُ في تأويله). والحديث له قصة روى البخاري عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أنَّه قدم رجلان مِن المشرق فخطبا فعجب الناس لبيانهما فقال رسول الله ﷺ: (إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا أَوْ إِنَّ بَعْضَ البَيَانِ سِحْرٌ). وقد شبه النبي ﷺ البيان بالسحر لأن المتكلم يُحسِّن كلامه وينمِّقه ويتكلف بأمر مخالف للحقيقة ليقنع السامع بالباطل كما أن الساحر يستعمل الخيال

والتزوير لقلب الحقيقة في نظر المشاهد وأما حديث: (إِنَّ اللهَ لَمْ يبعَثْ نبياً إِلَّا مُبلّغاً وإِنَّ تشقِيقَ الكَلامِ مِن الشّيطانِ). فقد رواه عبد الرزاق وهو حديث مرسل عن مجاهد لا يصح لأنه منقطع.

ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن عمرو الذي أخرجه الترمذي: (إِنَّ اللَّه يُبْغِضُ الْبَلِيغَ مِنَ الرِّجَالِ الَّذي يَتَخَلَّلُ بِلِسَانِهِ كَمَا تَتَخَلَّلُ الْبَقَرَةُ). ولفظه في سنن أبي داود: (تَخَلُّلَ البَاقِرةِ بِلِسَانِهَا). وهو يدل على أن المبالغة في فصاحة الكلام والتشدق على الناس واستعمال غرائب الألفاظ صفة مبغوضة عند الله لما فيها من التكلف والتصنع والكبر أو كثرة الكلام بلا فائدة وقد ورد النهي عن الثرثرة وذم الثرثارين كما في جامع الترمذي مرفوعا: (وإِنَّ أَبَغَضَكُم إِلَيَّ وَأَبْعَدكُم مِنِّي يومَ الْقِيامةِ، الثَّرْثَارُونَ والمُتَشَدِّقُونَ وَالمُتَفَيْهِقُونَ. قالوا: يَا رسول اللَّه قَدْ عَلِمْنَا الثَرْثَارُونَ وَالمُتَشَدِّقُونَ، فَمَا المُتَفيْهِقُونَ؟ قَالَ: المُتَكَبِّرُونَ).

وفيه دليل على ثبوت صفة الغضب لله كما قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللهُ عَلَيْهِمْ). وأهل السنة يثبتون لله صفة الغضب على ما يليق بجلاله وعظمته خلافا للأشاعرة وغيرهم من المتكلمين الذين يحرفوها بإرادة العقاب. ثم ذكر المصنف أنه قد وردت أحاديث كثيرة وآثار موقوفة في ذم كثرة الكلام وبيَّن المقصود أنه ليس من كثر كلامه كان أعلم ممن قل كلامه.

(وقد ابتُلينا بجهلةٍ من الناس يعتقدون في بعض من توسَّع في القول من المتأخرين أنه أعلم ممن تقدم، فمنهم من يظن في شخص أنه أعلم من كل من تقدم من الصحابة ومن بعدهم لكثرة بيانه ومقاله. ومنهم من يقول هو أعلم من الفقهاء المشهورين المتبوعين. وهذا يلزم منه ما قبله، لأن هؤلاء الفقهاء المشهورين المتبوعين أكثرُ قولاً ممن كان قبلهم فإذا كان من بعدهم أعلم منهم لاتساع قوله كان أعلم ممن كان أقل منهم قولا بطريق الأولى، كالثوري والأوزاعي والليث وابن المبارك وطبقتهم، وممن قبلهم من التابعين والصحابة أيضاً فإن هؤلاء كلهم أقلُ كلاماً ممن جاء بعدهم. وهذا تنقصٌ عظيم بالسلف

الصالح وإساءة ظن بهم ونسبته لهم إلى الجهل وقصور العلم ولا حول ولا قوة إلا بالله، وقد صدق ابن مسعود في قوله في الصحابة: (إنهم أبر الأمة قلوباً وأعمقها علوماً وأقلها تكلفاً). وروي نحوه عن ابن عمر أيضاً. وفي هذا إشارة إلى أن من بعدهم أقلُ علوماً وأكثرُ تكلفاً. وقال ابن مسعوداً أيضاً: (إنكم في زمان كثير علماؤه قليل خطباؤه وسيأتي بعدكم زمان قليل علماؤه كثير خطباؤه). فمن كثر علمه وقل قوله فهو الممدوح ومن كان بالعكس فهو مذموم. وقد شهد النبي ﷺ لأهل اليمن بالإيمان والفقه، وأهل اليمن أقل الناس كلاماً وتوسعاً في العلوم لكن علمهم علم نافع في قلوبهم، ويعبِّرون بألسنتهم عن القدر المحتاج إليه من ذلك، وهذا هو الفقه والعلم النافع).

بيَّن المصنف أنه ابتلي بجهال في زمانه يعتقدون أن الخلف أعلم من السلف الصالح لكثرة كلامهم ومنهم من يزعم أن عالما من المتأخرين أعلم من كل المتقدمين سواء كانوا من الصحابة أو من بعدهم ومنهم من يزعم أنه أعلم من أئمة الفقه المتبوعين وهذا يلزم منه أن يكون أفضل ممن قبلهم فإذا كان من جاء بعد الفقهاء أعلم منهم لاتساع كلامه كان أعلم ممن سبقهم من طبقة الثوري والأوزاعي والليث وابن المبارك وكان أعلم ممن سبق هذه الطبقة من التابعين وكان أعلم من الصحابة من باب أولى لأنه بنى التفضيل على كثرة الكلام وتشقيق المسائل وهذا التفضيل فيه انتقاص للسلف ونسبتهم للجهل وإساءة ظن بهم وأنهم يحملون العلم ولا يفقهونه وهذا التصرف يدل على قلة الأدب وضعف الورع والجهل وعدم إدراك فضل أئمة السلف الصالح والاستهانة بمنزلة الصحابة ﷺ وقد ذكر المصنف أثر ابن مسعود ﷺ في وصف الصحابة وهو يدل على أن الصحابة ﷺ أصلح الناس قلوبا وأعمقها فهما لنصوص الشرع وأقلها تكلفا ومفهوم هذا الأثر يدل على أن من تأخر عنهم أقل منهم علما وأكثر تكلفا.

ثم ذكر المصنف أثرا لابن مسعود ﷺ يخبر فيه أن زمن الصحابة يكثر فيه العلماء ويقل فيه الخطباء والزمن الذي يليهم يكثر فيه الخطباء ويقل فيه العلماء وهذا يبيِّن لنا فضل

زمان الصحابه بكثرة الفقهاء العاملين وقلة الوعاظ وذمِّ الزمان الذي يكثر فيه الوعاظ ويقل فيه الفقهاء كما هو مشاهد في زماننا من كثرة الدعاة المتكلمين الذين لا يتبعون منهج السلف الصالح في الفتن ولا يفقهون الشرع ومادتهم المبالغة في الوصف وتأجيج العواطف وإثارة الفتنة والقول على الله بلا علم وينشأ عن هذه الحال كثرة الفتن وذهاب هيبة الدين وإماتة السنن وإحياء البدع فليس العلم الممدوح بكثرة الكلام وقلة الفقه وإنما الممدوح علمه هو من كثر فقهه وقل كلامه.

ثم بيَّن المصنف أن الشارع مدح أهل اليمن ووصفهم بالعلم والحكمة كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: (جَاءَ أَهْلُ الْيَمَنِ هُمْ أَرَقُّ أَفْئِدَةً، الْإِيمَانُ يَمَانٍ وَالْفِقْهُ يَمَانٍ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ). مع أنهم أقل الناس كلاما في العلم ولا يعهد عليهم التوسع الذي شاع عند غيرهم فقلوبهم عامرة بالفقه وكلامهم مختصر على قدر الحاجة وهذا يؤكد أن الحكمة وإصابة الحق ليست بكثرة الكلام وتشقيقه.

وهذا الموقف الذي ذكره المصنف عن جهال زمانه يشبه من وجه موقف طائفة من شباب الصحوة في أزمة الخليج حين اعتقدوا أن الدعاة الذين أكثروا الكلام والتحليل في مسائل العصر أفقه من العلماء الكبار ابن باز وابن عثيمين والفوزان وزعموا أن هؤلاء الدعاة يفقهون الواقع ويكيفون الأحكام الشرعية والعلماء لقلة كلامهم لا يفقهون الواقع ولا يؤخذ بفتاواهم في النوازل ومن تأمل كلام العلماء وحكمتهم في هذه الفتنة رأى رسوخهم وفقههم في الفتن وتحقق له بطلان هذه الدعوى وضعف كلام الدعاة وقصوره عن مقاصد الشرع وبعده عن الواقع. والمتكلم في النوازل الكبرى يفتقر إلى ركائز منها الرسوخ في العلم والورع وأن تكون أصوله صحيحة في الاتباع والاعتقاد والفتوى وكثير من المتكلمين في قضايا العصر من المفكرين وغيرهم يفتقدون بعض هذه الركائز أو جلَّها.

(فأفضل العلوم في تفسير القرآن ومعاني الحديث والكلام في الحلال والحرام ما كان مأثوراً عن الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى أن ينتهي إلى أئمة الإسلام المشهورين المقتدى بهم الذين سميناهم فيما سبق. فضبط ما رُوي عنهم في ذلك أفضل العلم مع تفهمه وتعقله والتفقه فيه، وما حدث بعدهم من التوسع لا خير في كثير منه إلا أن يكون شرحاً لكلام يتعلق بكلامهم. وأمّا ما كان مخالفاً لكلامهم فأكثره باطل أو لا منفعة فيه، وفي كلامهم في ذلك كفايةٌ وزيادة فلا يوجد في كلام من بعدهم من حق إلا وهو في كلامهم موجودٌ بأوجز لفظٍ وأخصر عبارةٍ. ولا يوجد في كلام من بعدهم من باطل إلا وفي كلامهم ما يبيِّن بطلانه لمن فهمه وتأمله. ويوجد في كلامهم من المعاني البديعة والمآخذ الدقيقة مالا يهتدي إليه من بعدهم ولا يلمُّ يه. فمن لم يأخذ العلم من كلامهم فاته ذلك الخير كله مع ما يقع في كثيرٍ من الباطل متابعةً لمن تأخر عنهم).

بيَّن المصنف أن أفضل العلوم الشرعية النافعة في تفسير القرآن وشروح الحديث ومسائل الحلال والحرام ما كان مرويا عن أئمة السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة السنة قال ابن تيمية مقررا هذا المعنى: (فمن بنى الكلام في العلم الأصول والفروع على الكتاب والسنة والآثار المأثورة عن السابقين فقد أصاب طريق النبوة وكذلك من بنى الإرادة والعبادة والعمل والسماع المتعلق بأصول الأعمال وفروعها من الأحوال القلبية والأعمال البدنية على الإيمان والسنة والهدي الذي كان عليه مُحَمَّد ﷺ وأصحابه فقد أصاب طريق النبوة وهذه طريق أئمة الهدى. تجد الإمام أحمد إذا ذكر أصول السنة قال: هي التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ وكتب كتب التفسير المأثور عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين وكتب الحديث والآثار المأثورة عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين وعلى ذلك يعتمد في أصوله العلمية وفروعه حتى قال في رسالته إلى خليفة وقته المتوكل: لا أحب الكلام في شيء من ذلك إلا ما كان في كتاب الله أو في

حديث عن رسول الله ﷺ أو الصحابة أو التابعين فأما غير ذلك فالكلام فيه غير محمود).

ثم بيَّن المصنف أن ضبط ما روي عنهم من العقائد والأحكام والفضائل والآداب أفضل ما يشتغل به الطالب من العلم مع فهمها وتعقل معانيها والتفقه فيها أما ما توسع فيه الناس ممن أتى بعدهم فليس فيه كبير فائدة ولا علم وإن كان له زخرفة وحلاوة لأنه ليس قائما على السنة ولم يقتفى فيه أثر السلف الصالح إلا إذا كان كلام المتأخرين متعلق بشرح كلام السلف وتقريره وبيان ضوابطه فالاشتغال فيه مفيد ونافع تابعا لأصله وأما علوم الخلف التي تخالف كلام السلف فأكثرها باطلة أو قليلة النفع والحاصل أنه ينبغي للمرء ألا يشتغل بعلوم الخلف ولا يهتم بها إلا بما كان متعلقا بعلوم السلف.

وكثير من الكتب والأطروحات اليوم لم تبن على قواعد السلف الصالح ولم تؤصل على الكتاب والسنة فينبغي الحذر منها ككتب الفلسفة والتصوف وكتب التفسير الخلفية وكتب المفكرين الاسلاميين التي بنيت على أصول مخالفة للسنة كأصول المعتزلة والخوارج والمرجئة وكتب التربية التي بنيت على أصول غربية وغيرها فإن كثيرا من المتأخرين لم ينطلق في كتاباته وأطروحاته على أصول السلف ومنهج أئمة السنة وإنما بناها على أصول بدعية وخواطر شخصية واستدلالات تاريخية وسبب انحراف المنهج عنده أنه لا يؤمن بصحة الانتساب لمنهج السلف الصالح ولا يرى لفهم السلف أحقية ولا سيادة في تفسير النصوص ولا يتعبد الله بذلك وإنما يعتقد أن مذهب السلف فترة زمنية انقضت مع أهلها ولكل زمان قرائته وتفسيره وهو مخالف لأقوال أئمة السلف وأصولهم قال ابن تيمية: (ومن آتاه الله علما وإيمانا علم أنه لا يكون عند المتأخرين من التحقيق إلا ما هو دون تحقيق السلف لا في العلم ولا في العمل).

ثم بيَّن المصنف سبب تقديم علوم السلف الصالح وفضلها أن كلامهم عظيم البركة فلا خير يوجد في كلام الخلف إلا كان موجودا في كلام السلف بأخصر عبارة ولا باطل يوجد

في كلام الخلف إلا كان في كلام السلف ما يدل على بطلانه ورده فكلامهم مشتمل على الضوابط والفوائد والمآخذ الدقيقة فمن أعرض عن كلامهم وزهد فيه فاته خير عظيم وكان معرضا للضلال وفتنة الرأي وهذا مشاهد في كثرة انحرافات المتأخرين ومن أعظم البلاء أن تجد الرجل يتعصب لمتن في الاعتقاد وضع في القرون المتأخرة يتعبد الله به ويلزم به الأتباع وهو متن فاسد بني على أصول بدعية وما ابتلي به إلا لأنه أعرض عن عقائد أئمة السلف الصالح المدونة في القرون المفضلة قال ابن تيمية: (ومن المعلوم بالضرورة لمن تدبر الكتاب والسنة وما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف أن خير قرون هذه الأمة في الأعمال والأقوال والاعتقاد وغيرِها من كل فضيلة أن خيرها القرن الأول ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ من غير وجه وأنهم أفضل من الخلف في كل فضيلة من علم وعمل وإيمان وعقل ودين وبيان وعبادة وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام وأضله الله على علم كما قال عبدالله بن مسعود ﵁: (من كان منكم مستنا فليستن بمن قد مات فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة أولئك أصحاب مُحَمَّد أبر هذه الأمة قلوبا وأعمقها علما وأقلها تكلفا قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه فاعرفوا لهم حقهم وتمسكوا بهديهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم). وقال غيره: (عليكم بآثار من سلف فإنهم جاءوا بما يكفي وما يشفي ولم يحدث بعدهم خير كامن لم يعلموه). هذا وقد قال ﷺ: (لا يأْتِي زمانٌ إلاَّ والَّذي بعْده شَرٌّ مِنهُ حتَّى تلقَوا ربَّكُمْ). فكيف يحدث لنا زمان في الخير في أعظم المعلومات وهو معرفة الله تعالى هذا لا يكون أبدا وما أحسن ما قال الشافعي رحمه الله في رسالته: (هم فوقنا في كل علم وعقل ودين وفضل وكل سبب ينال به علم أو يدرك به هدى ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا)).

(ويحتاج من أراد جمع كلامهم إلى معرفة صحيحة من سقيمه، وذلك بمعرفة الجرح والتعديل والعلل. فمن لم يعرف ذلك فهو غير واثق بما ينقله من ذلك ويلتبس عليه حقه

باطله ولا يُثق بما عنده من ذلك، كما يُرى من قلَّ علمه بذلك لا يُثق بما يُروى عن النبي ﷺ ولا عن السلف لجهله بصحيحه من سقيمه، فهو لجهله يجوز أن يكون كله باطلاً لعدم معرفته بما يعرف به صحيح ذلك وسقيمه).

بيَّن المصنف أنه لا سبيل للانتفاع بكلام السلف الصالح إلا عن طريق تمييز صحيح كلامهم من ضعيفه لأن المرويات عنهم كثيرة ولم يشترط أصحاب المصنفات والآثار إخراج الصحيح دون الضعيف فلا بد من تمييزها لأن من لم يميز اشتبه عليه الحق بالباطل وربما بنى عليه أمرا باطلا لا يصح نسبته للشرع وقد يتسبب عن ذلك احجامه عن العمل بجميع السنة والآثار لأنه لا يميزها فتكون عنده جميعها باطلة وأشهر الكتب الجامعة لآثار الصحابة مصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبي شيبة فإن كان المرء عالما بأصول النقد اجتهد في كشفها وإن كان ليس بأهل رجع لكتب أهل العلم المعتمدة وسؤال العلماء عما أشكل عليه من الآثار وفقهاء الحديث الذين لهم دراية بنقد الأخبار إذا استدلوا بأثر فهذا يدل على تصحيهم واحتجاجهم به والفقهاء الكبار لهم منهج معروف في ذكر الآثار في أصولهم فغالبا تكون صحيحة إلا إذا كان الأثر مخالفا للكتاب والسنة فيتكلمون في ثبوته فالأثر المشكل ينبغي التحقق منه والنظر في إسناده وللمحققين كلام كثير في نقد بعض الآثار المروية عن الصحابة في المسائل الكبار المختلف فيها وكذلك لهم كلام في نقد بعض الآثار المروية عنهم في التفسير والمحققون يتساهلون في ذكر الآثار الموافقة للأصول والسنن ويشددون في الآثار التي تخالف الأصول والقواعد الشرعية فإن وجدوا مطعنا في إسناده ضعفوه وإن لم يجدوا أشاروا إلى أن متنه مشكل وقد يوجهونه والحاصل أن مقصود المصنف التثبت في ثبوت الآثار ليكون الأساس صحيحا ويبنى عليه الفهم الصحيح والاستدلال الصحيح وكثير من الأقوال المنكرة والبدع المحدثة بنيت على آثار ضعيفة لا يثبتها أهل الحديث.

(قال الأوزاعي: (العلم ما جاء به أصحاب مُحَمَّد ﷺ فما كان غير ذلك فليس بعلم). وكذا قال الإمام أحمد وقال في التابعين: (أنت مخير). يعني مخيراً في كتابته وتركه. وقد كان الزُهري يكتب ذلك، وخالفه صالح بن كيسان ثم ندم على تركه كلام التابعين. وفي زماننا يتعيَّن كتابة كلام أئمة السلف المقتدى بهم إلى زمن الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد).

بيَّن المصنف بقول الإمام الأوزاعي أن العلم الشرعي الصحيح هو ما كان أصله وأساسه كلام الصحابة ﷺ وأما العلم الذي ليس له أساس من كلام الصحابة ﷺ فليس بعلم صحيح والأوزاعي هو إمام مذهب فقهي وكان من أتباع التابعين وهو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحمد الأوزاعي (157 هـ) شاع مذهبه في الشام والأندلس ثم انقرض وهو من أئمة السنة الذين جمعوا بين الفقه والحديث وله كلام كثير موفق في اتباع السنة ونبذ البدعة والاقتداء بالسلف الصالح وبيان العلم وترك المراء ولزوم الطاعة وكان من حرَّاس السنة والعقيدة وتعد أقواله نبراسا في منهج السلف فرحمه الله رحمة واسعة. ومن أقواله: (ما ابتدع رجل بدعة إلا سُلب الورع). وقال أيضا: (عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس وإياك ورأي الرجال وإن زخرفوه بالقول فإن الأمر ينجلي وأنت منه على طريق مستقيم). وقال أيضا: (لا يكون في آخر الزمان شيء أعزُّ من أخ مؤنس أو كسب درهم من حِلِّه أو سنَّة يعمل بها). وقال أيضا: (من أطال القيام في صلاة الليل هوَّن الله عليه طول القيام يوم القيامة).

ثم بيَّن المصنف أن الإمام أحمد وافق الأوزاعي على اتباع الصحابة ﷺ في العلم ولذلك كان يعتني عناية شديدة في كتابة آثار الصحابة والاحتجاج بها وأما أقوال التابعين فقال الإمام أحمد أنت مخير في كتابتها وتركها لأنها مبنية على الاجتهاد وهذا في مسائل الفقه المختلف فيها أما في أصول الاعتقاد والمسائل المجمع عليها فأقوالهم معتبرة وينبغي الأخذ بها. وكان الإمام أحمد يسلك مسلك الورع والاحتياط في تدوين العلم ويحرص على اتباع

الصحابة ﷺ في هذا الباب ولذلك لم يدون مذهبه وجرَّد الأحاديث عن رأيه وإنما اشتغل أصحابه بتدوين مسائله ومذهبه.

ثم بيَّن المصنف اختلاف نظر العلماء في كتابة أقوال التابعين بين الزهري وصالح بن كيسان فكان الزهري يعتني بها وصالح بن كيسان لا يعتني بها ثم لما فات الوقت ندم صالح على تركها.

ثم قرَّر المصنف أن العناية بكتابة آثار السلف الصالح متعين من زمن الصحابة ﷺ مرورا بزمن التابعين وزمن تابع التابعين انتهاءا بزمن الأئمة المجتهدين المتبعين لعلم السلف السائرين على منهج أهل القرون المفضلة وقيد المصنف زمن أئمة السنة بوفاة الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وأبي عبيد القاسم بن سلام وضبط كلامهم من المهمات في العلم لأنهم اعتنوا بتفسير القرآن وشرح الحديث وتأصيل الاعتقاد وبيان المسائل الفقهية والآداب وكان كلامهم مبني على سعة الرواية ودقيق الفهم والورع والانصاف وتحري الحق والزهد في الدنيا وحسن الاجتهاد وكل من جاء بعدهم فعالة عليهم في العلم.

فالمصنف يرى في الزمن المتأخر أهمية الاعتناء بكتابة طبقة أئمة السنة وتنتهي بوفاة أبي عبيد القاسم بن سلام وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل يعني في حدود نصف القرن الثالث الهجري وهذا رأي وجيه عند التأمل لأنهم كانوا أئمة لأهل السنة قد اجتمعت الأمة على اتباعهم ولزوم جادتهم ولأنهم ساروا على منهج السلف وضبطوا أصولهم ولم ينحرفوا عن جادتهم ولأنهم تصدوا لأهل الضلالة وبيَّنوا انحراف أصولهم عن جادة السلف ولأن كل من جاء بعدهم من أهل العلم اعتمدوا على كلامهم وبنوا كتبهم على أصول مذهبهم. ومن نعمة الله على عباده وحفظه للدين بعد حفظ الوحيين أن حفظ كلام أئمة السلف الصالح عبر الأجيال وتناقله العلماء ودونوه في أصولهم وقد ساهم الحافظ ابن رجب في تدوين آثار السلف في كثير من مصنفاته وتميَّز في هذا الأمر.

(وليكن الإنسان على حذرٍ ممَّا حدث بعدهم فإنه حدث بعدهم حوادث كثيرةٌ، وحدث من انتسب إلى متابعة السنة والحديث من الظاهرية ونحوهم وهو أشدُّ مخالفةً لها لشذوذه عن الأئمة وانفراده عنهم بفهمٍ يفهمه، أو يأخذ مالم يأخذ به الأئمة من قبله. فأمَّا الدخول مع ذلك في كلام المتكلمين أو الفلاسفة فشرٌّ محض، وقلَّ من دخل في شيء من ذلك إلا وتلطخ ببعض أوضارهم، كما قال الإمام أحمد: (لا يخلو من نظر في الكلام من أن يتجهَّم). وكان هو وغيره من أئمة السلف يحذِّرون من أهل الكلام وإن ذبُّوا عن السنة. وأمَّا ما يوجد في كلام من أحبَّ الكلام المحدث واتَّبع أهله من ذمِّ من لا يتوسع في الخصومات والجدال ونسبته إلى الجهل أو إلى الحشو أو إلى أنه غير عارف بالله أو غير عارف بدينه فكل ذلك من خطوات الشيطان نعوذ بالله منه).

بعد أن قرَّر المصنف أهمية ضبط كلام أئمة السلف الصالح والاقتداء بمنهجهم حذر المرء من اتباع المناهج التي حدثت بعدهم فبدأ بالتحذير من مدرسة الظاهرية الذين انتسبوا إلى اتباع الحديث لكنهم خالفوا منهج أئمة السنة في الاستدلال والاختيار وشذوا عن أقوالهم لاعتمادهم على فهمهم المحدث أو على قول مهجور ليس عليه العمل مما جعل تطبيقاتهم مغايرة لتطبيقات فقهاء الحديث وهذا موقف صريح من الحافظ ابن رجب من المدرسة الظاهرية وقد سبقه علماء محققون قال ابن عبد البر: (فما أرى هذا الظاهري إلا قد خرج عن جماعة العلماء من السلف والخلف وخالف جميع فرق الفقهاء وشذ عنهم ولا يكون إماما في العلم من أخذ بالشاذ من العلم). وقد سبق بيان انحراف هذه المدرسة وموقف أهل العلم منها.

ثم حذَّر المصنف من اتباع مدرسة المتكلمين وهذا عام يشمل كل من اعتمد على أصول كلامية في تقرير مسائل الاعتقاد فيشمل الجهمية والمعتزلة والكلابية والأشاعرة والماتريدية وغيرهم. ثم بيَّن خطورة الدخول في علم الكلام وأثره السيئ على العلم وأنه يفسده وذكر كلام الإمام أحمد في أن كل من دخل في الكلام أورثه ذلك في الوقوع في

مذهب الجهمية من تعطيل الصفات وهذه قاعدة جليلة في سلامة العلم وحفظه فمن صفت أصول التلقي عنده واقتصرت على مشرب الوحي النقي كان علمه صافيا ومن خلط في أصوله بين الوحي والرأي المحدث فسد علمه وآل إلى الوقوع في البدع وهذا مشاهد لكل من تأمل في أسباب نشأة البدع ومناهج مؤسسيها ولما مال بعض المتأخرين المنتسبين لأئمة السلف مالك والشافعي وأحمد إلى علم الكلام واستحسان مذهب الأشاعرة دخلت عليهم هذه البدع من هذا الباب وتصالحوا معهم وحصل بينهم تقارب في الأصول وصاروا يقررون مذهب التفويض والتأويل في الصفات ويرون أنه الأسلم بل تعدت جنايتهم إلى نسبة بدعة التفويض إلى أئمة السلف وكذلك تقاربوا مع المتصوفة ومدحوا أحوالهم وسلكوا طريقتهم. وقد رد إسحاق بن أحمد بن العلثي العراقي الحنبلي (634 هـ) ردا قويا على ابن الجوزي في انحرافه في باب الأسماء والصفات وميله لمذهب المتكلمين وخروجه عن طريقة الإمام أحمد بن حنبل وتناقضه في هذا الباب قال فيها: (والعجب ممن ينتحل مذهب السلف ولا يرى الخوض في الكلام ثم يقدم على تفسير ما لم يره أوَّلًا ويقول: إذا قلنا كذا أدَّى إلى كذا ويقيس ما ثبت من صفات الخالق على ما لم يثبت عنده. فهذا الذي نُهيتَ عنه وكيف تنقض عهدك وقولك بقول فلان وفلان من المتأخرين فلا تشمت بنا المبتدعة فيقولون: تنسبوننا إلى البدع وأنتم أكثر بدعا منا أفلا تنظرون إلى قول من اعتقدتم سلامة عقده وتثبتون معرفته وفضله كيف أقول مالم يقل فكيف يجوز أن تتبع المتكلمين في آرائهم وتخوض مع الخائضين فيما خاضوا فيه ثم تنكر عليهم هذا من العجب العجيب..... وتقول: قد قال فلان وفلان وتنسب ذلك إلى إمامنا أحمد ﷺ ومذهبه معروف في السكوت عن مثل هذا ولا يفسره بل صحح الحديث ومنع من تأويله). وهذا شاهد على انحراف بعض المتأخرين المنتسبين للسلف عن جادة أئمة السلف لتأثرهم بمذهب المتكلمين مع أنهم يقررون نظريا تعظيم النصوص واتباع السلف وهذا مشهور في كل زمان فقد تجد الرجل ينتسب للسلف ومذهبه يميل

إلى بدعة الإرجاء أو بدعة الخروج أو بدعة التصوف وقد دخلت عليه هذه البدعة إما من جهة مخالطة أهل البدع أو من جهة تعظيم بعض العلماء الذين تورطوا في بدعة وعرف عنهم تعظيم الحديث.

ثم بيَّن المصنف أن منهج الإمام أحمد وغيره من أئمة السلف الصالح التحذير من أهل البدع الذين بنوا مذهبهم على أصول المتكلمين وإن كانوا في أبواب ذبوا عن السنة ونصروا الدين لأن التحذير منهم مبني على مصلحة عظيمة وهي صيانة الدين من البدع والخرافات ونصيحة العامة لئلا يغتروا بهم ومصلحة الدين مقدمة على مصلحة المتكلم ولأن الثناء عليهم يروج بدعتهم ويجعل الجهال يحسنون الظن بهم ولأن السكوت عن بدعهم يميت السنة ويحي البدعة ولأن المقصود في هذا المقام تحذير الناس من اتباعهم والتعبد بمذهبهم أما إحسان المبتدع وصلاحه في بعض الأعمال فالله يجازيه ويتولاه في الآخرة ونكِل أمره إلى الله وهذا الموقف المحكم اتفق عليه السلف الصالح من طبقة الصحابة ﷺ مرورا بالتابعين وتابعي التابعين إلى زمن الأئمة المتبوعين ومن جمع الآثار في هذا الباب أيقن أن السلف لم يكونوا يعتبرون وينظرون إلى إحسان المبتدع وصلاحه في بعض الأبواب بل كانوا يحذرونه ويحذِّرون منه ولو ظهر صلاحه وصدقه ونبوغه وكلامهم كثير جدا ومن أوضح الأمثلة على ذلك موقفهم من طلق بن حبيب والحسن بن صالح والكرابيسي وهذا يبيّن أن القول الذي شاع عند الخلف من مبدأ الموازنات بين الحسنات والسيئات ولا يذكر فقط السيئات بل لا بد من ذكر الحسنات أنه أصل محدث مخالف لمنهج السلف الصالح وأقوالهم قال شيخنا ابن باز: (من أظهر المنكر أو البدعة يحذر منه ولا ينظر إلى حسناته حسناته بينه وبين ربه من أظهر المنكر أو البدعة يحذر منه وينصح حتى يهتدي هكذا جاءت السنة). وسئل شيخنا صالح الفوزان عن هذا المبدأ فقال: (إذا ذكرت محاسنهم، معناه: دعوت لهم، لا ..لا، لاتذكر، اذكر الخطأ الذي هم عليه فقط لأنَّه ما موكول لك أن تدرس وضعهم وتقوِّم، أنت موكول لك بيان الخطأ الذي عنهم

من أجل أن يتوبوا منه ومن أجل أن يحذره غيرهم أمَّا إذا ذكرت محاسنهم، قالوا يجزاك الله خير نحن هذا الذي نبغيه). ومنهم من زاد فوضع أصلا محدثا وقال لا نتعرض للقائل مطلقا وننقد الفكرة وهذا مسلك مخالف لمنهج السلف الصالح ونصوصهم في الرد على أعيان أهل البدع كثيرة جدا وردهم على أهل البدع على سبيل العموم مشهور أيضا والتعيين والتشهير يرجع إلى اجتهاد المتكلم وقدرته وتقديره للمصلحة أما إبطال التعيين بالكلية والتشنيع على فاعله ونعته بالغلو فأصل محدث لا يعرف عن أئمة السنة قال ابن تيمية: (فلا بد من التحذير من تلك البدع وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم). وقال أيضا: (ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين). وترتب على هذين الأصلين الفاسدين السكوت عن أرباب البدع والثناء عليهم بحجة أن لهم قدم صدق في الدعوة أو قول الحق أمام الحكام أو يكون معروفا بالمشاركة في القضايا السياسية.

ثم ذكر المصنف فتنة بعض المتأخرين الذي أولعوا بعلم الكلام والرأي المحدث والزهد في العلم الأثري والنفوس غالبا تولع بالجديد ثم حملهم ذلك على مدح المتكلمين وذم وعيب العلماء الذين تمسكوا بالسنة واقتفوا آثار السلف الصالح وتركوا الدخول في الجدال والخصومات واتهامهم بقلة العلم وقلة المعرفة بدين الله واتهامهم بالحشوية لأنهم يثبتون الصفات الخبرية والفعلية لله ﷻ على ما يليق به ويقصدون بهذا الوصف أن المثبتة من حشو الناس وجهالهم الذين لا يفقهون الحقائق الشرعية وأول من أطلق هذا الوصف عمرو بن عبيد المعتزلي على الصحابي الجليل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ويزعم أهل البدع أن إثبات الصفات انتقاص لله وإنما فهموا هذا الفهم السقيم لأنهم بنوا مذهبهم على أصول كلامية فاسدة والحقيقة أن السلف الصالح يثبتون الصفات الواردة في الكتاب والسنة على الوجه اللائق بالله كما أخبر بها الله عن نفسه أو رسوله ﷺ عن

ربه ولا يستلزم من إثبات الصفات لله نسبة التجسيم والتشبيه لله إلا عند من فسد عقله وفسدت فطرته وفسد علمه ومن منهج أهل البدع تعيير أتباع السلف الصالح في كل زمان بألقاب وأوصاف ذميمة كل طائفة ترميهم بوصف هم منه براء لينفروا الخلق عنهم ويمرروا بدعتهم قال أبو حاتم الرازي: (علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل الأثر حشوية يريدون بذلك إبطال الأثر وعلامة القدرية تسميتهم أهل السنة مجبرة وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة وعلامة الرافضة تسميتهم أهل الأثر نابتة وناصبة ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد ويستحيل أن تجمعهم هذه الأسماء). وقال الأوزاعي: (ما ابتدع رجل إلا غل صدره على المسلمين). وقد سمعت أهل البدع في زماننا يصفون علمائنا المرضيين رحمهم الله بعلماء السلاطين وعلماء الحيض والنفاس وعلماء الكتب الصفراء. والحاصل أنه ينبغي على طالب الحق ألا يغتر بالألقاب والأوصاف التي ينتسب إليها المتكلم حتى يتحقق له أن أصوله وكلامه موافق لأصول السلف الصالح ومنهجهم.

(ومما أُحدث من العلوم، الكلام في العلوم الباطنة من المعارف وأعمال القلوب وتوابع ذلك، بمجرد الرأي والذوق أو الكشف وفيه خطر عظيم، وقد أنكره أعيان الأئمة كالإمام أحمد وغيره. وكان أبو سليمان يقول: (إنه لتَمُرُّ بي النكتةُ من نُكَتِ القوم فلا أقبلها إلا بشاهدين عدلين الكتاب والسنة). وقال الجنيد: (علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة من لم يقرأ القرآن ويكتب الحديث لا يقتدى به في علمنا هذا). وقد اتسع الخرق في هذا الباب ودخل فيه قوم إلى أنواع الزندقة والنفاق، ودعوى أن أولياء الله أفضل من الأنبياء، أو أنهم مستغنون عنهم، وإلى التنقص بما جاءت به الرسل من الشرائع، وإلى دعوى الحلول والاتحاد أو القول بوحدة الوجود، وغير ذلك من أصول الكفر والفسوق والعصيان، كدعوى الإباحة، وحل محظورات الشرائع. وأدخلوا في هذا الطريق أشياء كثيرة ليست من الدين في شيء، فبعضها زعموا أنه يحصل به ترقيق القلوب كالغناء

والرقص، وبعضها زعموا أنه يراد لرياضة النفوس لعشق الصور المحرمة ونظرها، وبعضها زعموا أنه لكسر النفوس والتواضع كشهرة اللباس وغير ذلك مما لم تأت به الشريعة، وبعضه يصد عن ذكر الله وعن الصلاة كالغناء والنظر إلى المحرم، وشابهوا بذلك الذين اتخذوا دينهم لهواً ولعباً).

ذكر المصنف فيما سبق بدعتين بدعة الكلام في الأصول وبدعة الرأي في الفروع وذكر هنا بدعة ثالثة وهي التصوف في السلوك وكل الشرور ترجع إلى أصول هذه البدع الثلاث.

ومنشأ فكرة التصوف في الغلو في العبادة والانقطاع عن الدنيا وهي موجودة في الأديان السابقة وقد وقعت قصة في ابتداء التصوف في الثلاثة الرهط الذين جاءوا إلى بيت رسول الله ﷺ كما روى أنس ﷺ: (أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ عَمَلِهِ فِي السِّرِّ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا آكُلُ اللَّحْمَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ. فَقَالَ: مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا؟ لَكِنِّي أُصَلِّي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي). متفق عليه. فأبطل النبي ﷺ غلوهم وبيَّن أن مسلكهم مخالف للسنة ثم توسع بعض التابعين في النسك والزهد وصدر منهم شيئا من الأقوال والأحوال فيها نوع إحداث في مبتدأ الأمر مع استقامتهم في الأصول واتباعهم للسنة في الجملة ثم تطورت الفكرة ونشأ التصوف في البصرة واتسعت البدعة قال ابن تيمية: (في أواخر عصر التابعين حدث ثلاثة أشياء الرأي والكلام والتصوف فكان جمهور الرأي في الكوفة وكان جمهور الكلام والتصوف في البصرة فإنه بعد موت الحسن وابن سيرين ظهر عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء وظهر أحمد بن علي الهجيمي (200 هـ) تلميذ عبد الواحد بن زيد تلميذ الحسن البصري وكان له كلام في القدر وبنى دويرة للصوفية وهي أول ما بني في الإسلام غير المساجد للالتقاء على الذكر والسماع وصار لهم حال من السماع

والصوت وكان أهل المدينة أقرب من هؤلاء في القولِ والعمل وأما الشاميون فكان غالبهم مجاهدين). فتكلم المتصوفة عن دقائق ومسائل وأحوال القلوب ووصف الصفاء والأنس بالله عن طريق مصدر الذوق والكشف والمنامات وتكلموا في قواعد السالك وعلاقة المريد بالشيخ لتنظيم طريقة تضمن استمرار السالكين وولائهم وطاعتهم العمياء ثم نشأت البدع العملية سماع القصائد المحدث والغناء والرقص ثم قعدوا في تأصيل فكرة تقديس الأولياء وتفضيلهم على الأنبياء لتكريس بدعة عبادتهم وتعظيمهم والتعلق بهم من دون الله ولأجل تقرير هذا الأصل توسعوا في اختلاق الكرامات والقصص الخرافية لأوليائهم وانتشر الشرك عند أرباب التصوف ثم دخل التصوف في طور الكفر والإلحاد الفلسفي عن طريق الزنادقة الحلاج وابن عربي وابن الفارض وغيرهم فأسسوا فكرة الحلول والإتحاد ووحدة الوجود والفناء ونتج عن ذلك استباحة المحرمات وإسقاط التكاليف والأوامر الشرعية والتعبد لله بمبدأ المحبة المطلقة والإباحية والعشق والمجون ووضعوا اصطلاحات ورموز لا يفقهها إلا المجانين وفي القرن السادس تفرق المتصوفة إلى طرق في كل بلد طريقة تزعم أنها الطريق الحق إلى الله وأنها تلقتها من الرسول ﷺ كالقادرية والرفاعية والشاذلية والأحمدية والتيجانية والنقشبندية وغيرها ولضمان بقاء التصوف وضعوا أورادا يومية وصلوات محدثة وزيا خاصا بكل طريقة ومناسبات دينية تعزز الولاء والانتماء للتصوف وتغذي روح الصوفي.

وثلاثة عوامل كبرى ساهمت في نشر التصوف واستمراره وترسيخه في الثقافة العامة:

العامل الأول: إحداث الفاطميين في زمن مبكر للأوراد والاحتفالات وتعظيم المشاهد.

العامل الثاني: تبني الدولة الأيوبية المذهب الصوفي المتزاوج مع المذهب الأشعري وبناء الزوايا الصوفية ودعم الحركة الصوفية إبان القرن السادس.

العامل الثالث: قيام الدولة العثمانية على دين التصوف الغالي إبان حكمها وبذل الجهود الكبيرة في نشره في جميع العالم الإسلامي ومحاربة مذهب السلف الصالح.

ثم انتشر التصوف في سائر بلاد المسلمين وأصبح سلوكا لكثير من أتباع المذاهب الفقهية واستقر في ثقافة العوام وعزز ذلك السلاطين وعلماء السوء والاستعمار الإنجليزي كان له دور رئيسي في دعم الحركات الصوفية وكثير من الجماعات الدعوية المعاصرة مبنية على ثقافة التصوف.

وقد سجل أئمة السلف الصالح موقفا صريحا في إنكار التصوف ورده وبيان أنه طريقة محدثة ولو كان قصد أربابه حسنا قال حماد بن سلمة البصري حين رأى فرقد السبخي البصري (131 هـ) يلبس ثياب صوف: (ضع عنك نصرانيتك هذه). وقال التنيسي: (كنا عند مالك وأصحابه حوله فقال رجل من أهل نصيبين: يا أبا عبد الله عندنا قوم يقال لهم الصوفية يأكلون كثيرا ثم يأخذون في القصائد ثم يقومون فيرقصون. فقال مالك: الصبيان هم ؟ قال: لا قال: أمجانين ؟ قال: لا قوم مشائخ. قال مالك: ما سمعت أن أحداً من أهل الإسلام يفعل هذا). وقال الإمام الشافعي: (لو أن رجلا تصوف أول النهار لم يأت عليه الظهر إلا وجدته أحمق). وقال الشافعي: (تركت بالعراق شيئاً يقال له التغبير أحدثه الزنادقة ويصدون الناس عن القرآن). وقال عبدالرحمن المتطبب: (سألت أحمد بن حنبل قلت: ما تقول في أهل القصائد؟ قال: بدعة لا يجالسون). ولما تكلم الصوفية في خطرات القلوب أنكره السلف الصالح قال ابن رجب: (وإنما ذم أحمد وغيره المتكلمين على الوساوس والخطرات من الصوفية حيث كان كلامهم حيث كان كلامهم في ذلك لا يستند إلى دليل شرعي بل إلى مجرد رأي وذوق). قال الحافظ سعيد بن عمرو البردعي: (شهدت أبا زرعة وقد سئل عن الحارث المحاسبي وكتبه فقال للسائل: إياك وهذه الكتب هذه كتب بدع وضلالات عليك بالأثر فإنك تجد فيه ما يغنيك. قيل له: في هذه الكتب عبرة. قال: من لم يكن له في كتاب الله عبرة فليس له في هذه الكتب عبرة بلغكم أن سفيان ومالكا والأوزاعي صنفوا هذه الكتب في الخطرات والوساوس ما أسرع الناس إلى البدع). وأما ما يشتهر عند الصوفية من نسبة التصوف إلى أئمة السلف

الصالح فمنكر لا يصح ويبنونه على روايات ضعيفة ومنقطعة وقد أخطأ أبونعيم الأصبهاني سامحه الله خطأ جسيما حين نسب التصوف للخلفاء الراشدين وأئمة السلف ومعلوم أن التصوف مذهب حدث متأخرا بعد زمن الصحابة ولا يصح عنهم قول فيه بل جاء عن أئمة السلف التحذير من المتصوفة حينما ظهروا.

وقد ذكر المصنف قول أبي سليمان الداراني والجنيد أنهما كانا لا يقبلان سلوكا من الصوفية لم يدل عليه الكتاب والسنة وأن علم التصوف عندهم مقيد بالشرع والداراني والجنيد معدودان في المتصوفة الأوائل الذين يغلب عليهم اتباع الشرع والزهد في الدنيا والانقطاع للعبادة ولهم كلام موفق ولم يظهر فيهم البدع الظاهرة ومع كون اعتقادهم حسن وكانوا مجتهدين في الوصول للحق إلا أنهم لم يوفقوا في سلوك طريقة التصوف من حيث المبدأ والفكرة لأن التصوف ليس من هدي النبي ﷺ ولم يرغب فيه النبي وليس من هدي أصحابه ﷺ والسنةُ أنكرت هذا المسلك ولم يكن عليه أئمة السلف الصالح وكانت طريقتهم محدثة في الجملة ولذلك وقع منهم هنات وأمور كاعتزال سنة الزواج والكلام في الخواطر والزهد في العلم والتكاسل في المكاسب وغير ذلك والبدعة تنشأ في أول أمرها في انحراف يسير ثم تتسع حتى تصبح أصلا عظيما ولذلك قال الإمام أحمد عن بشر الحافي الزاهد: (لو كان بشر تزوج لتم أمره). والقصد القصد في اتباع سنة النبي ﷺ وأصحابه ومن لم يهتد بسبيلهم لم يوفق للخير وإن كثر عمله وحسن قصده قال أبو بكر الطرطوشي: (مذهب الصوفية بطالة وجهالة وضلالة وما الإسلام إلا كتاب الله وسنة رسوله). والاشتغال بما ورد في الكتاب والسنة وآثار الصحابة من مقام تزكية النفس والزهد والرقائق وأعمال القلوب والمعاني الإيمانية يغني المؤمن ويكفيه عن اتباع طرائق الصوفية وشطحاتهم. والصوفية بمدارسهم المنتشرة في سائر البلاد الإسلامية على طريق ضلالة معطلة في الصفات قبورية في المشاهد مبتدعة في العبادات غلاة في مشائخهم

وقول بعض المدلسين أنه يوجد في الأزمان المتأخرة جماعة صوفية معتدلة على طريقة السنة كذبة ليس لها وجود في الواقع.

وقد بيَّن المصنف المنكرات والمفاسد التي آل إليها مذهب التصوف من البدع الاعتقادية والبدع العملية وكيف أنهم روجوا للانحلال وعشق الصور المحرمة والغناء والرقص والزهد في الفرائض وقصد الشهرة وزعموا أنها ترقق القلب وتهذب النفس وتورث التواضع وكلها من زخرف الشيطان واتباع الهوى فكل هذه الأعمال تنافي حقيقة العبودية لله وتشبه من اتخذ دينه لعبا وهزوا وفيها تقرب للشياطين لأن الصوفي يتقرب لله بالمعاصي ويخالف دين الرسول مُحَمَّد ﷺ وهو يستدرك على الله الذي أكمل دينه وأتم نعمته فيزيد الصوفي من عنده أعمالا واعتقادات وأعيادا وخرافات لم يأذن بها الله.

ومما حدث بعد القرون المفضلة بدعة رابعة في باب التأله والتعبد بالتبرك في الآثار ومشاهد الصالحين بسبب الغلو في منزلة وجاه أصحابها ورفعهم فوق المنزلة التي أنزلهم الله تعالى وهي فكرة زينها الشيطان في نفوس النساك وجعلهم يعظمون الأضرحة ويعتقدون أن لها منزلة عند الله وسبب لقبول العبادة وكثرة ثوابها ثم تطور الأمر فعبدوها من دون الله وصرفوا لها العبادة من دعاء ونذر وطواف وتبرك واستغاثة واستشفاء وتوسل بها وهذا الشرك كان معروفا في الأمم السابقة كما حكى الله عن قوم نوح قال تعالى: (وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا). قال ابن مُحَمَّد بن قيس: (كانوا قوما صالحين من بنى آدم وكان لهم أتباع يقتدون بهم فلما ماتوا قال أصحابهم الذين كانوا يقتدون بهم: لو صورناهم كان أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم فصوّروهم فلما ماتوا وجاء آخرون دب إليهم إبليس فقال: إنما كانوا يعبدونهم وبهم يسقون المطر فعبدوهم). ولا يعرف هذا الشرك في زمن القرون المفضلة ولذلك لا يكاد يحفظ فيما أعلم كلام لأئمة السلف الصالح في هذا الباب ولكن وجد بذور لهذه البدعة في الصدر الأول قال نافع: (كان الناس يأتون الشجرة التي يقال لها شجرة الرضوان

فيصلون عندها قال: فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فأوعدهم فيها وأمر بها فقطعت). فأزالها عمر ﷺ خشية التعلق بها وتعظيمها كأهل الأوثان وقد أبطل الفاروق عمر ﷺ فكرة التعلق بالمشاهد والأوثان فقال لما قبل الحجر الأسود: (إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ). متفق عليه. ولما رجع الفاروق عمر ﷺ من الحج رأى الناس يذهبون مذاهب فقال: أين يذهب هؤلاء؟ فقيل: يا أمير المؤمنين مسجد صلى فيه النبي ﷺ فهم يصلون فيه فقال: (إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا كانوا يتبعون آثار أنبيائهم ويتخذونها كنائس وبيعا فمن أدركته الصلاة منكم في هذه المساجد فليصل ومن لا فليمض ولا يتعمدها). ولم يكن الصحابة والتابعون وأتباعهم والأئمة المتبوعون يعظمون مشاهد الصالحين ويقصدونها من دون الله ولذلك جميع مساجد الإسلام القديمة خالية من الأضرحة وقد حذر النبي ﷺ من الغلو في الصالحين وحذر أيضا من الغلو في قبره وحذر أيضا من اتخاذ قبور الأنبياء مساجد وبيَّن أنها طريقة اليهود والنصارى وحذر من تعظيم القبور بالصلاة إليها والغلو في بنائها وتجصيصها وتسريجها وحذر من التبرك بالأشجار وتعظيم بقعة فيها وثن أو عيد جاهلي ومنع من جميع وسائل الشرك وحمى جناب التوحيد وكل هذا ثابت في السنة الصحيحة في أحاديث مستفيضة عند علماء أهل السنة ولذلك كان الإمام مالك ينهى عن المبالغة في زيارة القبر النبوي ويأمر باتباع السنة وكان الإمام مالك وعلماء المدينة يكرهون تتبع المساجد والآثار التي يعظمها الجهال إلا المسجد النبوي ومسجد قباء ومقبرة البقيع وشهداء أحد ولما دخل الإمام سفيان الثوري بيت المقدس فصلى فيه ولم يتتبع غيره من الآثار. قال ابن تيمية: (وقد تبيَّن الجواب في سائر المسائل المذكورة بأن قصد الصلاة والدعاء عند ما يقال إنه قدم نبي أو أثر نبي أو قبر نبي أو قبر بعض الصحابة أو بعض الشيوخ أو بعض أهل البيت أو الأبراج أو الغيران من البدع المحدثة المنكرة في الإسلام لم يشرع ذلك رسول الله ﷺ ولا كان السابقون الأولون والتابعون لهم بإحسان يفعلونه ولا

استحبه أحد من أئمة المسلمين بل هو من أسباب الشرك وذرائع الإفك). وأول من بنى المشاهد وأشاع مظاهر الشرك في هذه الأمة الشيعة في أواخر القرن الثالث ثم سار على نهجهم الصوفية وصار تقديس المشاهد وزيارتها وقصدها للعبادة أصلا في طريقتهم قال ابن تيمية: (ولم يكن على عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم من ذلك شيء في بلاد الإسلام لا في الحجاز ولا اليمن ولا الشام ولا العراق ولا مصر ولا خراسان ولا المغرب ولم يكن قد أحدث مشهد لا على قبر نبي ولا صاحب ولا أحد من أهل البيت ولا صالح أصلا بل عامة هذه المشاهد محدثة بعد ذلك وكان ظهورها وانتشارها حين ضعفت خلافة بني العباس وتفرقت الأمة وكثر فيهم الزنادقة الملبسون على المسلمين وفشت فيهم كلمة أهل البدع وذلك من دولة المقتدر في أواخر المائة الثالثة فإنه إذ ذاك ظهرت القرامطة العبيدية القداحية في أرض المغرب ثم جاؤوا بعد ذلك إلى أرض مصر). وقال ابن تيمية: (فظهرت بدعة التشيع التي هي مفتاح باب الشرك ثم لما تمكنت الزنادقة أمروا ببناء المشاهد وتعطيل المساجد محتجين بأنه لا تصلى الجمعة والجماعة إلا خلف المعصوم ورووا في إنارة المشاهد وتعظيمها والدعاء عندها من الأكاذيب ما لم أجد مثله فيما وقفت عليه من أكاذيب أهل الكتاب حتى صنف كبيرهم ابن النعمان كتابا في مناسك حج المشاهد وكذبوا فيه على النبي ﷺ وأهل بيته أكاذيب بدلوا بها دينه وغيروا ملته وابتدعوا الشرك المنافي للتوحيد فصاروا جامعين بين الشرك والكذب). ثم توالت جميع الدول الإسلامية على تعظيم المشاهد لا سيما الدولة العثمانية التي أشاعت البدعة والخرافة وحاربت التوحيد وأهله وكان لها دور رئيسي في انتشار مظاهر الشرك والطرق الصوفية قال عبد العزيز الشناوي: (وقد كان من مظاهر الاتجاه الديني في سياسة الدولة تشجيع التصوف بين العثمانيين وقد تركت الدولة مشايخ الطرق الصوفية يمارسون سلطات واسعة على المريدين والأتباع وانتشرت هذه الطرق أولا انتشارا واسعا في (آسيا الوسطى) ثم انتقلت إلى معظم أقاليم الدولة.. وقد مدت الدولة يد العون المالي إلى بعض

الطرق الصوفية.. وكان من أهم الطرق الصوفية (النقشبندية) و (المولوية) و (البكتاشية) و (الرفاعية)). وقال مُحَمَّد كرد علي في مذكراته عن أبي الهدى الصيادي شيخ مشائخ الدولة العثمانية: (وكان من أعماله (يعني الصيادي) مكافحة المذهب الوهابي لئلا يتسرب إلى العراق والشام لأن السلطان (عبد الحميد الثاني) كان يخاف على ملكه في ديار العرب من الوهابيين وصاحبهم). ثم انتشرت هذه البدعة فعمت وطمت أمصار المسلمين وصارت عند العامة من المسلمات مع أنها بدعة وثنية قائمة على فكرة أهل الكتاب من اليهود والنصارى في إثبات الواسطة بين العبد وربه وساهم في انتشارها عبر القرون مجاراة كثير من المنتسبين للعلم لأعراف قومهم ومشيختهم وضعفهم أمام التيار الصوفي القبوري إما خوفا أو طمعا مع أن القرآن الكريم صريح في مواضع كثيرة في الدعوة إلى التوحيد والنهي عن الشرك ووسائله قال تعالى: (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا). قال قتادة: (كانت اليهود والنصارى إذا دخلوا كنائسهم وبيعهم أشركوا بالله فأمر الله نبيه ﷺ أن يوحدوه وحده). وثبت في السنة النهي عن التبرك بقبر النبي ﷺ خشية أن يعبد من دون الله ففي سنن أبي داود قال النبي ﷺ: (لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا ، وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا ، وَصَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ). قال ابن تيمية: (معنى الحديث لا تعطلوا البيوت من الصلاة فيها والدعاء والقراءة فتكون بمنزلة القبور فأمر بتحري العبادة بالبيوت ونهى عن تحريها عند القبور عكس ما يفعله المشركون من النصارى ومن تشبه بهم من هذه الأمة). وقال ابن تيمية: (وأما التمسح بالقبر وتقبيله وتمريغ الخد عليه فمنهي عنه باتفاق المسلمين ولو كان ذلك من قبور الأنبياء ولم يفعل هذا أحد من سلف الأمة وأئمتها بل هذا من الشرك). والحاصل أن الشريعة جائت بتعظيم المساجد لا سيما المساجد الثلاثة بالتوحيد والسنة والنهي عن تعظيم الآثار والمشاهد والتعلق بغير الله من سائر المخلوقين وشعار أهل السنة تعظيم المساجد وشعار أهل البدعة تعظيم المشاهد.

ونشأت في زماننا بدعة خامسة تتعلق بأصل الدعوة إلى الله ووسائلها فنشأت طرق محدثة مخالفة لمنهج السلف الصالح منحرفة عن أصولهم ومواقفهم وكلها تدعي أنها الحق وأنها تمثل الإسلام الصحيح وأنها الطريق الموصل إلى الجنة كمثل جماعة الإخوان المسلمين التي أنشأها حسن البنا الصوفي وتسعى لإقامة الخلافة وتجميع الناس على تعظيم هذا الأصل مهما اختلفت عقائدهم ومشاربهم ولها وسائل تعمل على توثيق الجماعة كالبيعة للمرشد والولاء والطاعة للجماعة وتقديس الرموز والتسامح والإعذار في الخلافات العقدية والمذهبية والوصاية على قضايا الأمة ولا تربي أتباعها على التوحيد واتباع السنة ونبذ الشرك والبدعة بل اشتهر عنهم التسامح والسكوت عن البدع الاعتقادية والعملية والإعراض عن طريقة السلف وموالاة الرافضة واليهود والنصارى قال حسن البنا: (فأقرر إن خصومتنا لليهود ليست دينية لأن القرآن الكريم حض على مصافاتهم ومصادقتهم والإسلام شريعة إنسانية قبل أن يكون شريعة قومية وقد أثنى عليهم وجعل بيننا وبينهم اتفاقا). وقال حسن البنا: (اعلموا أن السنة والشيعة مسلمون تجمعهم كلمة لا إله إلا الله مُحَمَّد رسول الله وهذا أصل العقيدة والسنة والشيعة فيه سواء وعلى النقاء أما الخلاف بينهما فهو في أمور من الممكن التقريب بينهما فيها). وقال مرشد الإخوان عمر التلمساني: (الإخوان جماعة عالمية للمسلم وغير المسلم والعلاقة بيني وبين الأب شنودة زعيم الأقباط في منتهى الود). ومن أصول حسن البنا الكبرى قبول انحراف المخالف وتهوين الخلاف العقدي ولو كان الخلاف في الأصول ممن يؤمن بفكرة العمل الثوري تحت غطاء وحدة الصف وجمع الكلمة قال: (نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه). وكلامه في باب الصفات محاولة فاشلة لإسقاط منهج السلف في الرد على المبتدعة وهجرهم. وجماعة الإخوان المسلمين من أجهل الناس في فهم أصل دينها لا يفهمون حقيقة التوحيد الذي أمر الله به ولا حقيقة الشرك الذي نهى الله عنه قال مرشد جماعة الإخوان عمر التلمساني: (لقد أثبت القرآن صراحة لا تلميحا

ولا مجازا أن بقايا الصالحين وآثارهم يمكن التوسل بها في استجلاب الخير ودفع الضر مهما تقادم بها العهد). والشواهد كثيرة على فساد معتقدهم وانحراف طريقتهم عن منهج النبوة. وقال مرشد جامعة الإخوان مهدي عاكف: (مصلحة الجماعة فوق المصالح الخاصة ولذلك نتحالف مع الشيطان طالما يحقق لنا المصلحة أو الغاية التي نمضي إليها). وقال المرشد الرابع للجماعة مُحَمَّد حامد أبو النصر: (الإخوان المسلمون يحتسبون عند الله فقيد الإسلام الإمام الخميني القائد الذي فجر الثورة الإسلامية ضد الطغاة ويسألون الله له المغفرة والرحمة ويقدمون خالص العزاء للحمهورية الإيرانية). وكانت دار الإخوان مرتعا لاستقبال رؤوس الضلالة كالسيد القمي الرافضي والسيد مُحَمَّد عثمان الميرغني الذي كان يدين بعقيدة وحدة الوجود. وقد وردت حكايات ومواقف عن حسن البنا وجماعته تدل على صلتهم الوثيقة بمنهج التصوف وتعظيم المشاهد وإقامة المناسبات الصوفية فهي حركة صوفية عصرية خارجية سرية ودخل تحتها صنوف من أهل البدع وتفرع عنها جماعات كلها متأثرة بأصولها الكبرى منهم من يركز على أصل التكفير والهجرة كجماعة شكري مصطفى (تلميذ سيد قطب) ومنهم من يركز على القتال المسلح واستباحة الدماء كالقاعدة وما تفرع عنها كجبهة النصرة وداعش ومنهم من يركز على التربية الدعوية ويركز على النشاط السياسي وهم غلاة في الحاكمية ينطلقون من أصول الخوارج المحكمة التي نظَّر لها سيد قطب في كتبه قال أستاذهم سيد قطب في ظلال القرآن: (لقد استدار الزمان كهيئته يوم جاء هذا الدين إلى البشرية بلا إله إلا الله فقد ارتدت البشرية إلى عبادة العباد وإلى جور الأديان ونكصت عن لا إله إلا الله وإن ظل فريق منها يردد على المآذن لا إله إلا الله دون أن يدرك مدلولها ودون أن يعني هذا المدلول وهو يرددها ودون أن يرفض شرعية الحاكمية التي يدعيها العباد لأنفسهم وهي مرادف الألوهية سواء ادعوها كأفراد أو كتشكيلات تشريعية أو كشعوب فالأفراد كالتشكيلات كالشعوب ليست آلهة فليس لها إذن حق الحاكمية..إلا أن البشرية عادت إلى الجاهلية وارتدت عن

لا إله إلا الله فأعطت لهؤلاء العباد خصائص الألوهية ولم تعد توحد الله وتخلص له الولاء..البشرية بجملتها بما فيها أولئك الذين يرددون على المآذن في مشارق الأرض ومغاربها كلمات لا إله إلا الله بلا مدلول ولا واقع..وهؤلاء أثقل إثما وأشد عذابا يوم القيامة لأنهم ارتدوا إلى عبادة العباد من بعد ما تبيَّن لهم الهدى ومن بعد أن كانوا في دين الله). وقال سيد قطب في الظلال: (والذين لا يفردون الله بالحاكمية في أي زمان وفي أي مكان هم مشركون لا يخرجهم من هذا الشرك أن يكون اعتقادهم لا إله إلا الله مجرد اعتقاد ولا أن يقدموا الشعائر لله وحده). وقال سيد قطب في الظلال: (إنه ليس على وجه الأرض اليوم دولة مسلمة ولا مجتمع مسلم قاعدة التعامل فيه هي شريعة الله والفقه الإسلامي). وكان سيد قطب يرى أن الإسلام مزيج من الأديان الباطلة قال سيد قطب في كتابه معركة الإسلام والرأسمالية: (ولا بد للإسلام أن يحكم لأنه العقيدة الوحيدة الإيجابية الإنشائية التي تصوغ من المسيحية والشيوعية معا مزيجا كاملا يتضمن أهدافهما جميعا ويزيد عليهما التوازن والتناسق والاعتدال). قال شيخنا ابن عثيمين في رد هذا الكلام: (ومن قال: إن الإسلام مزيج من هذا وهذا فهو إما جاهل بالإسلام وإما مغرور بما عليه الأمم الكافرة من النصارى والشيوعيين). وقال الشيخ إسماعيل الأنصاري في إنكاره: (فإن كلمة ذلك المدعي المذكور كلمة تدعو إلى وحدة الأديان وإلى التقريب بينها وقد رد أئمة العلماء على القائل بها في كتبهم المعتبرة). وعلق الشيخ حماد الأنصاري على هذا الكلام: (إن كان قائل هذا الكلام حيا فيجب أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل مرتدا وإن كان قد مات فيجب أن يبيَّن أن هذا كلام باطل ولا نكفره لأننا لم نقم عليه الحجة). وقال سيد قطب في الظلال في اعتزال المساجد: (وهنا يرشدهم الله إلى اعتزال معابد الجاهلية واتخاذ بيوت العصبة المسلمة مساجد تحس فيها بالانعزال عن المجتمع الجاهلي وتزاول فيها عبادتها لربها على نهج صحيح وتزاول بالعبادة ذاتها نوعا من التنظيم في جو العبادة الطهور). وقال سيد قطب في كتاب معالم في الطريق: (ووجود

الأمة المسلمة يعتبر قد انقطع منذ قرون كثيرة فالأمة المسلمة ليست أرضا كان يعيش فيها الإسلام وليست قوما كان أجدادهم في عصر من عصور التاريخ يعيشون بالنظام الإسلامي إنما الأمة المسلمة جماعة من البشر تنبثق حياتهم وتصوراتهم وأوضاعهم وأنظمتهم وقيمهم وموازينهم كلها من المنهج الإسلامي وهذه الأمة بهذه المواصفات قد انقطع وجودها منذ انقطاع الحكم بشريعة الله من فوق ظهر الأرض جميعا). وكلامه يدل صراحة على أن مذهبه مذهب الخوارج المكفرة الغلاة وكان لا يشهد جمعة ولا جماعة في مساجد المسلمين قال علي عشماوي في كتابه التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين: (كان المرحوم سيد قطب لا يصلى الجمعة وقد علمت ذلك مصادفة حين ذهبت إليه دون موعد وكانت بيننا مناقشة ومشادة حامية وأردت أن أهدئ الموقف وقلت له هيا إلى صلاة الجمعة وقد فوجئت حين قال لى أنه يرى فقهيا أن صلاة الجمعة تسقط إذا سقطت الخلافة وأنه لا جمعة إلا بخلافة وكان هذا الرأى غريبا على ولكنى قبلت على اعتبار أنه أعلم مني). قلت: وهذا هو أصل الخوارج والرافضة وقد كان أستاذه الضال عباس العقاد يقيم المحاضرة وقت صلاة الجمعة ولا يشهدها مع المسلمين وله طوام كثيرة تثبت أن أصوله ترجع إلى الاعتزال والتصوف نبه عليها علماء السنة. وكان سيد قطب يثني على فرقة الإباضية الخوارج ويزكي مذهبهم قال سيد قطب: (وقد انقرضت هذه الفرق جميعا إلا الإباضية فبقيتهم بشمال أفريقية بالجزائر وتونس وفي شرقها بجزيرة مسقط وما إليها ومن علمائهم الأجلاء صديقنا الشيخ إبراهيم إطفيش ولهم كتب متداولة وهم ينكرون على غيرهم أن يطلق عليهم اسم الخوارج ويقولون نحن فئة من المسلمين لنا آراؤنا وما ذهبنا إليه مع إيماننا بالله ورسوله وكتابه فما بالكم تفردوننا بهذا الوصف وتخصونا به وهو اعتراض له وجاهته ولئن كان لهذه التسمية ما يبررها في الماضي فما أحوجنا أن نتناساها اليوم والمسلم أخو المسلم). وقد أكد الإخواني يوسف القرضاوي في كتابه أولويات الحركة الإسلامية أن مذهب التكفير هو آخر ما استقر عليه

سيد قطب فيقول: (في هذه المرحلة ظهرت كتب الشهيد سيد قطب التي تمثل المرحلة الأخيرة من تفكيره والتي تنضح بتكفير المجتمع). وأما تحفي الرافضة بسيد قطب وإعجابهم بفكره وأطروحاته الثورية وعلاقتهم الشخصية به فحقيقة تاريخية لا يمكن إنكارها قال الرافضي المرشد للثورة علي خامنئي في مقدمة ترجمة كتاب المستقبل لهذا الدين: (الكتب الأخرى للمؤلف المفكر المجاهد تشكل كل منها خطوة على طريق توضيح معالم الرسالة الإسلامية).

وقد ينتسب طائفة من القطبيين لمذهب السلف ويعتنون بفقه الدليل ويعظمون مدرسة ابن تيمية في المسائل الخبرية وتوحيد الألوهية والأسماء والصفات ولكنهم لا يخالفون أصول الجماعة في أطروحاتهم السياسية وانتماءاتهم ومواقفهم العملية وتسامحهم مع المخالفين للسنة الذين يشاركونهم في النضال السياسي وتزهيدهم في أصول السلف المتقدمين وتجهيلهم علماء السنة وتعظيمهم لأصول المفكرين الذين عرفوا بانحرافهم العقدي وهذا هو مسلك ما يسمى بالسُّرورية وحالهم يشبه مذهب الكُلاَّبية الذين مزجوا بين أصول السلف وأصول أهل الكلام وهؤلاء مزجوا بين منهج سيد قطب الإخواني ومنهج ابن تيمية السلفي (حركة هجين بين الإخوانية والسلفية) ومن أشهر أصولهم الغلو في الحاكمية والتكفير بالحكم بغير ما أنزل الله والتكفير بموالاة الكفار والتكفير بالاستحلال العملي وتقرير جاهلية المجتمعات وجواز الخروج على الحاكم الفاسق والسمع والطاعة للجماعة والولاء لأفكار الجماعة ورموزها والبراء ممن يعارضهم ولو كان من صفوة أهل السنة والتسامح والإعذار للمخالف المؤيد لمنهجهم والسرية في العمل الدعوي قال مؤسس الحركة مُحَمَّد سرور زين العابدين: (نظرت في كتب العقيدة فرأيت أنها كتبت في غير عصرنا وكانت حلولا لقضايا ومشكلات العصر الذي كتبت فيه رغم أهميتها وتشابه المشكلات أحياناً ولعصرنا مشكلاته التي تحتاج إلى حلول جديدة ومن ثم فأسلوب كتب العقيدة فيه كثير من الجفاف لأنه نصوص وأحكام ولهذا أعرض معظم

الشباب عنها وزهدوا بها). وقال شيخنا ابن باز منكرا لهذا الكلام الخبيث: (هذا غلط عظيم كلها جفاء أعوذ بالله العقيدة الصحيحة ما هي بجفاء قال الله قال رسوله إذا كان يصف القرآن والسنة بأنه جفاء هذا ردة عن الإسلام نسأل الله العافية). ثم أمر ابن باز بتمزيق الكتاب وعدم بيعه. وقال شيخنا صالح الفوزان لما قرئ عليه كلام مُحَمَّد سرور: (هذا كما أشرت عليه في المحاضرة إن هناك أناسا يزهدون في تدريس العقيدة ويزهدون في كتب السلف ويزهدون في كتب أئمة الإسلام ويريدون أن يصرفوا الناس إلى مؤلفاتهم هم وأمثالهم من الجهال ومن دعاة الضلال هذا القائل من دعاة الضلال نسأل الله العافية يجب علينا أن نحذر من كتابه هذا ونحذر منه وأذكر لكم أن الشيخ مُحَمَّد أمان الجامي وفقه الله قد أملى شريطا كاملا في الرد على هذه الكلمة على كلمة إن العقيدة نصوص وأحكام جافة كما يقول رد عليه ردا بليغا فعليكم أن تبحثوا عن هذا الشريط وأن تنشروه بين المسلمين حتى يحذروا من هذا الخبث ومن هذا الشر الوافد إلى بلاد المسلمين). وقال مُحَمَّد سرور في إسقاط مرجعية الدعوة السلفية: (إن الدعوة السلفية أكبر من أن تستوعبها جماعة أو شيخ أو عدد محدود من الأفراد وليس هناك جهة أو مؤسسة يحق لها ادعاء حق الوصاية على هذه الدعوة). وقال مُحَمَّد سرور في تعظيمه لإمامه سيد قطب: (لا أعرف كاتبا في العصر الحديث عرض مشكلات العصر كسيد رحمه الله فقد كان أمينا في عرضها وفي وضع الحلول لها). وقال مُحَمَّد سرور عامله الله بعدله في الطعن في عقيدة علمائنا الكبار: (ولا ينقضي عجبي من الذين يتحدثون عن التوحيد وهم عبيد عبيد عبيد العبيد وسيدهم الأخير نصراني). وقال مُحَمَّد سرور في أن قوم لوط لا يصح إيمانهم إلا إذا تركوا اللواط: (فليس من المستغرب أن تكون مشكلة إتيان الذكران من العالمين أهم قضية في دعوة لوط عليه السلام لأن قومه لو استجابوا له في دعوته إلى الإيمان بالله وعدم الإشراك به لما كان لاستجابتهم أي معنى إذا لم يقلعوا عن عاداتهم الخبيثة التي اجتمعوا عليها ولم يتستروا في فعلها بل أصبحت جزءا

من نظام حياتهم إلى درجة أنهم كانوا يستغربون من لوط دعوتهم إلى نبذ هذه الأعمال المشينة). قلت: هذا تكفير بفعل الكبيرة القائم على أصلهم الاستحلال العملي وهو منهج الخوارج. وسئل مُحَمَّد سرور عن نشأة هذه الجماعة فقال: (نعم هذا التيار كانت بداية نشوئه في السعودية والمنتسبون إليه ليسوا من جنسية واحدة من مختلف الجنسيات لا سيما وأن السعودية أصبحت فيما بعد من الأماكن التي يقصدها العرب سواء كانوا مدرسين أو عمالا أو أي عمالة أخرى فكانت لنا بهم صلة). وأقرَّ سرور أنه تنظيم وتيار ولم يضعوا له اسم لكن اشتهر عند الناس تسميتهم بالسرورية وليس عندي مانع من التسمية. وقال مُحَمَّد سرور للشيخ مقبل الوادعي حين زاره باليمن لاستمالته لحزبه: (لانكتمكم أننا جماعة ونحن نوالي كل مسلم ليس لدينا تعصب). وقال مُحَمَّد سرور في شرعية السمع والطاعة للجماعة: (ولكن يحق لهذا الأمير ومن حوله أن ينظموا أمورهم كمؤسسة دعوية تعمل من أجل أن يكون الدين كله لله في الأرض ويقتضي هذا التنظيم أن يكون للمؤسسة رئيس ونائب للرئيس ومسؤولون عن الأقسام والفروع وأوامر تصدر فتطاع إلا ما كان مخالفاً للكتاب والسنة). قلت: هذا أمر محدث مخالف للكتاب والسنة ومذهب السلف الصالح وكلامه فيه تحايل وتدليس وهو في معنى البيعة الملزمة بالطاعة وإن لم يسمها باسمها الشرعي فلا طاعة على المسلم لأحد كائنا من كان إلا لولي الأمر في العموم والوالد في الخصوص وإنما الطاعة في المعروف. وهم يلزمون أتباع السلف الصالح ويقطعون الطريق عليهم بأسلوب مبطن وينتصرون ويغضبون لرموزهم مهما بلغ خطأهم وانحرافهم. ومن أساليبهم التربوية عدم ربط أتباعهم بمرجعية علماء الدعوة السلفية الكبار في هذه البلاد في فهم الدين والعمل به في جميع الأبواب وإنما يربونهم على اتباع قياداتهم الفكرية والاستفادة من العلماء في الفتاوى الفقهية بعد ترسيخ فكرة في نفوس الأتباع بقصور العلماء في القضايا الفكرية وفقه الواقع وضعف الغيرة في التغيير وقلة التفاعل في العمل الدعوي ثم تجدهم يتظاهرون في الخطاب العام والمنتديات بتوقير

العلماء واتِّباعهم والذب عنهم. وكثير من المنتسبين لهذه الجماعة لا يصرحون بمذهبهم في بلاد التوحيد ولا يظهرون انتمائهم لجماعة الإخوان ويسلكون مسلك أهل الأهواء في إخفاء مذهبهم ولذلك خفي أمرهم وأشكل على كثير من أهل العلم والعامة وكانوا يحسنون بهم الظن لإظهارهم اتباع السنة ثم اتضح أمرهم وانكشف مذهبهم عند ظهور الفتن وموقفهم منها ولو كانوا حقا منتسبين لطريقة السلف الصالح لتبرأوا من الطاعة البدعية للجماعة وتبرأوا من أصول الإخوان البدعية وأصول سيد قطب الخارجية ولزموا طريقة أهل العلم السلفية في جميع الأصول ولزموا بيعة الإمام الشرعي ظاهرا وباطنا وتميزوا عن أهل البدع وعظموا مذهب السلف واعتزلوا الفتن. ومفهوم السلف الصالح عندهم مختزل في قرائتهم الخاصة لكتب ابن تيمية وليس لهم ارتباط وثيق بمدرسة السلف الأولى ولا في مدرسة علماء الدعوة النجدية السلفية ولذلك ينهون أتباعهم عن تدريس أصول أئمة السلف المتقدمين وكثير من تقريراتهم الاعتقادية النظرية مخالفة لواقعهم العملي في موقفهم من أهل البدع ويمكن توصيف المنهج السروري بأنه قائم على ثلاثة ركائز حركية الإخوان وثورية قطب وسلفية ابن تيمية.

وقد أنكر علماء السنة ابن باز وابن عثيمين والفوزان والألباني وغيرهم منهج القطبية وبيَّنوا انحراف أستاذهم ودعاتهم وقد شنَّع شيخنا ابن باز على عقيدة سيد قطب وبيَّن انحرافه الشديد عن معتقد أهل السنة فال في تحريفه لصفة الاستواء: (هذا كله كلام فاسد هذا معناه الهيمنة ما أثبت الاستواء معناه إنكار الاستواء المعروف وهو العلو على العرش وهذا باطل يدل على أنه مسكين ضايع في التفسير). وقال ابن باز أيضا: (كلامه في الصحابة خبيث فيجب أن تمزق كتبه). وقال ابن باز أيضا في طعن سيد في النبي موسى عليه الصلاة والسلام: (الاستهزاء بالأنبياء ردة مستقلة). وسئل ابن باز هل هناك ملاحظات وأخطاء على سفر وسلمان: فأجاب الشيخ: (نعم نعم عندهم نظرة سيئة في الحكام ورأي في الدولة وعندهم تهييج للشباب وإغارة لصدور العامة وهذا من منهج

الخوارج وأشرطتهم توحي إلي ذلك). قال القاضي: يا شيخ هل يصل بهم ذلك إلى حد البدعة ؟ قال الشيخ: (لا شك إن هذه بدعة اختصت بها الخوارج والمعتزلة هداهم الله هداهم الله). وقال الألباني عن منهج السرورية: (خارجية عصرية). وقال أيضا عن منهج سيد قطب: (لم يكن على معرفة بالإسلام بأصوله وفروعه ومنحرف عن الإسلام). وقال حماد الأنصاري: (مجلة السنة لسرور زين العابدين رأيتها بيد بعض الناس فأمرتهم بإحراقها وقلت قولي هذا قبل أن أعرف هذا الرجل). وبيَّن شيخنا ابن عثيمين منهج الخوارج وحذر منهم لما سئل في فتنة الجزائر فقال: (هؤلاء الذين يكفرون الحكام هم ورثة الخوارج الذين خرجوا على علي بن أبي طالب). ولم ينصح باستماع أشرطة دعاة الفتنة وقال: (أنصحك بأن تسمع أشرطة الشيخ ابن باز وأشرطة الشيخ الألباني أشرطة العلماء المعروفين بالاعتدال وعدم الثورة الفكرية). ثم بيَّن ابن عثيمين أن الخلاف مع من يكفر الحكام خلاف عقدي فقال: (لا. هذا خلاف عقدي لأن من أصول أهل السنة والجماعة أن لا نكفر أحدا بذنب). وقال ابن عثيمين أيضا: (أخطأ من ينصح الشباب بقراءة كتب سيد قطب وحسن البنا). وقال ابن عثيمين أيضا عن عقيدة سيد قطب: (قرأت تفسيره لسورة الإخلاص وقد قال قولا عظيما فيها مخالفا لما عليه أهل السنة والجماعة حيث إن تفسيره لها يدل على أنه يقول بوحدة الوجود وكذلك تفسيره للاستواء بأنه الهيمنة والسيطرة). وقال ابن عثيمين أيضا: (تفسيره فيه طوام فلا ينصح بقراءته). وقال شيخنا صالح الفوزان: (لا يقال لهؤلاء الكتاب علماء وإنما مفكرون ولولا أن سيد قطب معذور بالجهل لكفرناه لكلامه الإلحادي). وسئل الشيخ الفوزان عن كتاب نشر باسم حقيقة لا إله إلا الله من تأليف أبي الأعلى المودودي وسيد قطب وصالح الفوزان فقال الفوزان: (نعم اطلعنا على هذا الكتاب وهو جمع بين المتناقضات وكأنهم يريدون أن يروجوا فكر المودودي وسيد قطب لأنهم من أقطاب الإخوان المسلمين فيريدون ترويج رأيهم في لا إله إلا الله وأنها الحاكمية هذا غلط). وقال صالح

اللحيدان: (في كتاب الظلال والعدالة لسيد قطب ضلالات ظاهرة كتبه مليئة بما يخالف العقيدة فالرجل ليس من أهل العلم). وكان يحذر من اتباع جماعة الإخوان المسلمين ويبيّن انحرافهم في العقيدة وفهم الإسلام وسعيهم للوصول للسلطة. ولما سئل الشيخ عبد العزيز آل الشيخ عن طعن سيد قطب في الصحابيين معاوية وعمرو بن العاص رضي الله عنهما ووصفهما بالنفاق قال: (هذا كلام باطني خبيث أو يهودي لعين ما يتكلم بهذا مسلم). وقال عبد الله الدويش عما قرره سيد قطب في وحدة الوجود: (هذا قول أهل الاتحاد الملاحدة الذين هم أكفر من اليهود والنصارى). وقال أيضا الدويش في الرد عليه في مسألة خلق القرآن: (وقوله هذا الحرف من صنعة الله وموجده هذا قول الجهمية والمعتزلة القائلين أن القرآن مخلوق وأما أهل السنة فيقولون القرآن كلام الله منزل غير مخلوق).

ومذهب الإخوان أقرب ما يكون إلى مذهب الخوارج القعدية أصحاب الخروج بالقول الذين ينكرون على السلطان إنكارا علنيا ويظهرون أخطاء الدولة في كل مناسبة ويحرضون الرعية على ولي الأمر بالمظاهرات والثورات ويزينون لهم الخروج من غير أن يباشروا الخروج بأنفسهم روى أبو داود في مسائل الإمام أحمد عن مُحَمَّد بن عبد الله الطرسوسي الملقب بالضعيف أنه قال: (قَعَدُ الخوارج أخبث الخوارج). وقال الأزهري في تهذيب اللغة: (القَعَدُ جمع قاعد والقَعَدِيُّ من الخوارج الذي يرى رأي القَعَدة الذين يرون التحكيم حقا غير أنهم قعدوا عن الخروج على الناس). وقال ابن كثير: (الخوارج القَعَدِيَّة شر من الخوارج الذين خرجوا على الأمة وولي أمرها بالسلاح). وقال ابن حجر العسقلاني في بيان منهج القَعَدِيَّة: (القَعَدُ الخوارج كانوا لا يرون بالحرب بل ينكرون على أمراء الجور حسب الطاقة ويدعون إلى رأيهم ويزينون مع ذلك الخروج ويحسنونه). وقال ابن حجر في ترجمة عمران بن حطان: (تابعي مشهور وكان من رءوس الخوارج من القعدية بفتحتين وهم الذين يحسنون لغيرهم الخروج على المسلمين ولا يباشرون القتال).

وقال عبد الله بن عُكيم مبيِّنا أن الطعن في السلطان يعد إعانة على الخروج عليه: (لا أعين على قتل خليفة أبدا بعد عثمان فقيل له: يا أبا معبد أعنت على دمه؟ قال: إني أعد ذكر مساوئه عونا على دمه). وقال شيخنا ابن عثيمين: (وما يوجد في بعض كتب أهل السنة من أن الخروج على الإمام هو الخروج بالسيف فمرادهم بذلك هو الخروج النهائي الأكبر...فهذه العبارة من بعض العلماء هذا مرادهم ونحن نعلم علم اليقين بمقتضى طبيعة الحال أنه لا يمكن خروج بالسيف إلا وقد سبقه خروج باللسان والقول الناس لا يمكن أن يأخذوا سيوفهم يحاربون الإمام بدون شيء يثيرهم لا بد أن يكون هناك شيء يثيرهم وهو الكلام فيكون الخروج على الأئمة بالكلام خروجا حقيقة دلت عليه السنة ودل عليه الواقع). وقال شيخنا صالح الفوزان: (الخروج على الإمام ليس مقصورا على حمل السلاح بل الكلام في حق ولي الأمر وسباب ولي الأمر هذا خروج عليه هذا خروج عليه وتحريض عليه وسبب فتنة وشر فالكلام لايقل خطورة عن السلاح). وقال شيخنا ابن باز في الإنكار العلني على الولاة من فوق المنابر: (ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة وذكر ذلك على المنابر لأن ذلك يفضي إلى الفوضى وعدم السمع والطاعة في المعروف ويفضي إلى الخوض الذي يضر ولا ينفع ولكن الطريقة المتبعة عند السلف النصيحة فيما بينهم وبين السلطان والكتابة إليه أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجه إلى الخير...ولما فتح الخوارج الجهال باب الشر في زمان عثمان وأنكروا على عثمان علنا عظمت الفتنة والقتال والفساد الذي لا يزال الناس في آثاره إلى اليوم حتى حصلت الفتنة بين علي ومعاوية وقتل عثمان وعلي رضي الله عنهما بأسباب ذلك وقتل جمع كثير من الصحابة وغيرهم بأسباب الإنكار العلني وذكر العيوب علنا حتى أبغض الكثيرون من الناس ولي أمرهم وقتلوه وقد روى عياض بن غنم الأشعري أن رسول الله ﷺ قال: (مَن أرادَ أن يَنصَحَ لِذي سُلطانٍ فلا يُبدِهِ عَلانيةً ولَكِن يأخذُ بيدِهِ فيخلوا بِهِ فإن قبلَ منهُ فذاكَ وإلَّا كانَ قد أدَّى الَّذي

عليهِ)). ومنهجهم العملي في طعنهم في تاريخ الدولة السعودية واتهامها بالعمالة للإنجليز وغلوهم في الإنكار وتهييج الشارع على المظاهرات واتصالهم بمؤسس القاعدة ابن لادن وثنائهم عليه وسكوتهم عن بيان مذهب الخوارج داخل المملكة وخارجها والدفاع عنهم ومعارضتهم لولي الأمر في أزمة الخليج وتأييدهم لمعارضة الفقيه بلندن ودعمهم لثورة الجزائر وتأييدهم لثورة الربيع العربي وكتابتهم في تأريخ الحركات الثورية شواهد على حقيقة مذهبهم الخارجي.

وقد استمال الإخوان كثيرا من المنتسبين للسنة بالمال أو بفتنتهم بأهمية العمل الجماعي والفقه الحركي والاتحاد ضد العدو المشترك كما كان حسن البنا يستميل الشباب المعظمين للسنة ويصطادهم ويجيشهم لصالح الجماعة (كما ذكره مُحَمَّد بن عبد الوهاب البنا) حتى وُجد في زماننا جماعات تنتسب للسلف الصالح وهي تسير على منهج الإخوان السياسي والحركي وتثني على دعاتها المنحرفين عن جادة السلف وهذه طريقة معروفة عند أهل البدع منذ القديم يستميلون أهل السنة ويفسدون مذهبهم بالحيل النفسية كما استمال الأشاعرة جماعة من الحنابلة السلفيين وأدخلوا عليهم مذهب التفويض في الصفات حتى مرروا عليهم أن هذا مذهب للإمام أحمد بن حنبل.

وهذه الجماعة تستجيز الكذب والتدليس والتلاعب في الخطاب الدعوي والطاعة العمياء للجماعة والسرية في العمل الدعوي والأساليب النفسية لاحتواء المؤثِّرين والتحالف مع المخالف في سبيل انتشار الجماعة وكثرة الأتباع والتمكن في البلاد وليس لها مبدأ شرعي ثابت بل أحيانا تفعل المتناقضات وتتبادل الأدوار ويكون لها فصائل تتقاسم المهام المتعارضة بناء على سياسة مصلحة الدعوة يقول صلاح الصاوي المنظر في الفكر السروري: (هذا ولا يبعد القول بأن مصلحة العمل الإسلامي قد تقتضي أن يقوم فريق من رجاله ببعض هذه الأعمال الجهادية ويظهر النكير عليها آخرون ولا يبعد تحقيق ذلك عمليا إذا بلغ العمل الإسلامي مرحلة من الرشد أمكنه معه أن يتفق على الترخص

في شئ من ذلك ترجيحا لمصلحة استمرار رسالة الإسلاميين في هذه المجالس بغير تشويش ولا إثارة). ومن أشهر أساليبهم أنهم يتسامحون في الخطاب مع أهل البدع ويدعون للحوار والتعاون معهم ولكنهم يشتدون ويقسون على أتباع السلف الذين ينازعونهم في أصولهم البدعية لا سيما أصل السمع والطاعة للحاكم وأصل البراءة من أهل البدع والكف عن التكفير ولزوم جادة السلف واتباع العلماء. ومن أعظم جنايتهم على تاريخ أهل السنة غشهم وتدليسهم واخفائهم لعقيدة الدولة العثمانية الصوفية القبورية الخرافية وحربها على الموحدين وتصوير أنها خلافة شرعية وادعاء أن الدولة السعودية الأولى خارجية مع أن تاريخ الدولة العثمانية مليئ بالتناقضات العقدية ومشاهد الحكم بغير ما أنزل الله والظلم الصارخ واستعباد العرب وغيرهم من الشعوب وتجهيلهم وسلب مدخراتهم.

وقد سجل علماء السلف في مصر وغيرها موقفا صريحا في بيان فساد منهج الإخوان وبيَّنوا انحرافهم وحذروا من الدخول معهم من بداية نشأتهم قال أحمد شاكر: (حركة الشيخ حسن البنا وإخوانه المسلمين الذين قلبوا الدعوة الإسلامية إلى دعوة إجرامية هدامة ينفق عليها الشيوعيون واليهود كما نعلم ذلك علم اليقين). وحكم أحمد شاكر على الإخوان الذين نفذوا الإغتيال بالنقراشي بأنهم خوارج مارقين من الدين. وأنكر مُحَمَّد حامد الفقي على حسن البنا عدم دعوة الأتباع إلى التوحيد والنهي عن الشرك فرد حسن البنا: (لو دعونا الناس إلى التوحيد لانفضَّ الناس عنا). فقال الفقي: (ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء). وقال مُحَمَّد حامد الفقي منكرا على الإخوان موالاتهم للنصارى: (وأي صبغة بقيت للإخوان المسلمين بعد أن أصبح في ميسور كل إنسان أيا كان دينه أن يكون أخا لهم فإذا اعترضهم قوله تعالى (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ). أوَّلوا المؤمنين بالمؤمنين بفكرتهم). وقال مُحَمَّد بن عبدالوهاب البنا: (وكان أول من سنَّ بدعة الخروج على الحكام في العصر الحديث هو حسن البنا وذلك عن طريق المظاهرات والانقلابات

ولقد كنت فتى في مقتبل العمر حينما ظهر حسن البنا على الساحة وأسس حزب الإخوان المفلسين وكنت أصاحب شباب الخوان وأنا عمري حوالي تسع سنوات إلى قصر الملك فؤاد ملك مصر في ذاك الوقت ونقول: إلى أنقرة يا ابن المرا). وقال مُحَمَّد بن عبدالوهاب البنا: (ومن تأصيلات البنا الفاسدة قوله: إن كل الفرق المنتسبة إلى الإسلام على حق ولذلك كان حزبه يجمع بين الصوفي والشيعي والخارجي والأشعري). وقد عدَّ شيخنا ابن باز جماعة الإخوان وجماعة التبليغ من الثنتين والسبعين فرقة المخالفة للفرقة الناجية المتوعدة بالنار. وقال الألباني: (خلافنا مع الإخوان المسلمين خلاف في الأصول لا في الفروع فقط! وليس صوابا أن يقال بأن الإخوان المسلمين من أهل السنة لأنهم يحاربون السنة). وقال حماد الأنصاري عن جماعة الإخوان المسلمين: (لا تقربوهم فكل ما عندهم شُبَه).

وجماعة الإخوان هي الحاضنة الرئيسية للجماعات الإرهابية المسلحة فهي من تسببت في نشأتها وتكوين ثقافتها وإلهامها وبث الحماسة في صفوفها لا سيما كتابات سيد قطب الذي يعد الأب الروحي لها يقول الخارجي القيادي في القاعدة أيمن الظواهري وهو يوثق هذه الحقيقة التاريخية: (إن سيد قطب هو الذي وضع دستور (الجهاديين) في كتابه الديناميت (معالم في الطريق) وإن سيد هو مصدر الإحياء الأصولي وإن كتابه العدالة الاجتماعية في الإسلام يعد أهم إنتاج عقلي وفكري للتيارات الأصولية وإن فكره كان شرارة البدء في إشعال الثورة الإسلامية ضد أعداء الإسلام في الداخل والخارج والتي ما زالت فصولها الدامية تتجدد يوما بعد يوم). ومن دقق في نسب الجماعات التكفيرية ثبت له بجلاء اتصالهم بسيد قطب وتتلمذهم على كتبه.

وكذلك خرجت الجماعة الإسلامية في الهند أنشأها أبو الأعلى المودودي وأصولها قريبة من أصول جماعة الإخوان المسلمين الخارجية وقد تأثر سيد قطب بأطروحات أبي الأعلى المودودي فهو يعتبر الأب الروحي له الذي أسس له مفهوم التفسير السياسي للإسلام

ومسألة توحيد الحاكمية وكثير من كتابات سيد قطب ومواقفه هي شرح وبيان لأفكاره الرئيسية وتأصيلاته حتى أن المودودي لما قرأ كتاب معالم في الطريق لسيد قطب قال: (كأني أنا الذي ألفت هذا الكتاب). ولذلك قال حمود التويجري: (فكلام المودودي شبيه بكلام قطب وهما ومن قال بقولهما من العصريين كلهم عيال على فلاسفة الافرنج المتأخرين). وقال أبو الأعلى المودودي في بيان موقفه من ثورة الخميني الهالك: (وثورة الخميني ثورة إسلامية والقائمون عليها هم جماعة إسلامية وشباب تلقوا التربية في الحركات الإسلامية وعلى جميع المسلمين عامة، والحركات الإسلامية خاصة أن تؤيد هذه الثورة وتتعاون معها في جميع المجالات). ومن ضلالاته غلوه في مسألة الإمامة قال المودودي: (إن مسألة القيادة والزعامة إنما هي مسألة المسائل في الحياة الإنسانية وأصل أصولها). ومنهجه العقلي المحدث في نقد الأحاديث الصحيحة ودفاعه عن موقف الرافضة في الطعن في خصومهم في الخليفة عثمان ﷺ وقرابته من بني أمية قال المودودي: (فالشيعة المعتدلون كانوا يقولون أن عليا أفضل الخلق من قاتله أو أبغضه فهو عدو لله سيخلد في نار الجحيم مهانا ويحشر مع الكفار والمنافقين). وإبطاله إمامة الحاكم الفاسق على مذهب الخوارج والمعتزلة قال المودودي: (وإذا تسلط ظالم أو فاسق على منصب الإمارة أو الإمامة فإمارته باطلة في نظر الإسلام).

وكذلك خرجت جماعة التبليغ التي أنشأها مُحَمَّد إلياس الكاندهلوي وتسعى لتزكية الناس عن طريق السياحة في الأرض والاهتمام بالأوراد والزهد والإيثار ويركزون في دعوتهم للناس على فضائل الأعمال مع تزهيدهم في العناية بالتوحيد واتباع السنة وطلب العلم وترك النهي عن الشرك والبدع والمنكرات وتقوم فكرتها على إصلاح النفس بالتصوف فهي حركة صوفية ديوبندية جشتية نشأت في الهند على منهج التصوف وتعظيم المتصوفة والبدع والخرافات والتساهل في الشرك ووسائله قال مُحَمَّد يوسف الكاندهلوي: (إن صاحب هذا القبر شيخنا مُحَمَّد إلياس يوزّع النور بين مريديه حسب قوة الارتباط والتعلق

به وكذلك كنا نجلس أيضا على قبر الشيخ عبدالرحيم رايفوري في هيئة المراقبة وقد كان مُحَمَّد يوسف يجلس مراقبا عند قبر النبي ﷺ عدة ساعات خلال قيامه في المدينة). وكان أمير جماعة التبليغ مُحَمَّد يوسف الدهلوي إذا دخل نصف الليل ذهب إلى قبر مُحَمَّد إلياس الكاندهلوي في مقر الجماعة بدهلي فيمكث جالسا حول قبره وقتا طويلا في حالة المراقبة وهو ساتر رأسه يستمد منه النور. وقال مُحَمَّد زكريا الكاندهلوي صاحب كتاب تبليغي نصاب: (وعلى أية حال فإننا جماعة نرى ضرورة التقليد في هذا العصر كما نرى التصوف الشرعي أقرب الطرق للتقرب إلى الله تعالى فالذي يخالفنا في هذين الأمرين سواء كان فهو بريئ من جماعتنا وكلا الأمرين ذو أهمية بالغة في المذهب الديوبندي فالذي يرى أنه لا فرق بين جماعة المودودي والجماعة الديوبندية في المذهب فهو مكابر). وقال مُحَمَّد زكريا موصياً صاحب له أن يبلّغ سلامه للنبي ﷺ: (ولا ملجأ لهذه النَّجس (يقصد نفسه) إلا رأفة نظرتك). وعلَّق الشيخ حمود التويجري على هذا القول الخبيث في كتابه القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ بقوله: (هذا من الشرك الأكبر لأن الله تعالى قال لنبيه ﷺ: (قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا)). ولهم عبارات وإشارات خطيرة في لمز علماء السنة والتوحيد أتباع السلف الصالح وتزهيد الأتباع بهم والطعن في منهجهم قال خليل السهارنفوري الديوبندي: (إن مُحَمَّد بن عبدالوهاب والوهابية من الخوارج واستباحوا قتل أهل السنة ويستحلون دماء المسلمين وأعراضهم وأموالهم). وقد تأثر بهم كثير من الجهال من العرب والعجم لما رأوا من زهدهم وإيثارهم وتآخيهم وانقطاعهم للدعوة ومن مفاسدهم تمكين الجهال من إلقاء الدعوة والوعظ والقول على الله بلا علم. وقد رد علماء السنة بدعة التبليغ وحذَّروا من الخروج معهم وبيَّنوا ضلالهم وانحرافهم عن التوحيد والسنة وطريق العلم قال مُحَمَّد بن إبراهيم آل الشيخ: (وأعرض لسموكم أن هذه الجمعية لا خير فيها فإنها جمعية بدعة وضلالة وبقراءة الكتيبات المرفقة بخطابهم وجدناها تشتمل على الضلال والبدعة والدعوة إلى عبادة

القبور والشرك الأمر الذي لا يسع السكوت عنه ولذا فسنقوم إن شاء الله بالرد عليها بما يكشف ضلالها ويدفع باطلها). وقال عبد الرزاق عفيفي: (الواقع أنهم مبتدعة محرِّفون وأصحاب طرق قادرية وغيرهم وخروجهم ليس في سبيل الله ولكنه في سبيل إلياس هم لا يدعون إلى الكتاب والسنة ولكن يدعون إلى إلياس شيخهم). وكذلك حذر منهم ابن باز وحمود التويجري والألباني والفوزان وغيرهم. وقال شيخنا ابن باز في آخر أمره لما تبيَّن حقيقة دعوتهم: (كل من دعا إلى الله فهو مبلغ: (بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً). لكن جماعة التبليغ المعروفة الهندية عندهم خرافات عندهم بعض البدع والشركيات فلا يجوز الخروج معهم إلا إنسان عنده علم يخرج لينكر عليهم ويعلمهم. أما إذا خرج يتابعهم لا لأن عندهم خرافات وعندهم غلط عندهم نقص في العلم لكن إذا كان جماعة تبليغ غيرهم أهل بصيرة وأهل علم يخرج معهم للدعوة إلى الله. أو إنسان عنده علم وبصيرة يخرج معهم للتبصير والإنكار والتوجيه إلى الخير وتعليمهم حتى يتركوا المذهب الباطل ويعتنقوا مذهب أهل السنة). وقال الألباني: (فدعوة جماعة التبليغ صوفيّة عصريّة تدعو إلى الأخلاق أما إصلاح عقائد المجتمع فهم لا يحركون ساكناً لأن هذا بزعمهم يفرِّق. وقد جرت بين الأخ سعد الحصين وبين رئيس جماعة التبليغ في الهند أو في باكستان مراسلات تبيّن منها أنّهم يقرون التوسل والاستغاثة وأشياء كثيرة من هذا القبيل). وقال حمود التويجري: (إني أنصح السائل وأنصح غيره من الذين يحرصون على سلامة دينهم من أدناس الشرك والغلوِّ والبدع والخرفات أن لا ينضمُّوا إلى التبليغيّين ولا يخرجوا معهم أبدا وسواء كان ذلك في البلاد السعودية أو في خارجها لأن أهون ما يقال في التبليغيِّين أنهم أهل بدعة وضلالة وجهالة في عقائدهم وفي سلوكهم؟ ومن كانوا بهذه الصفة الذميمة فلا شك أن السلامة في مجانبتهم والبعد عنهم). ومن أصولهم المحدثة اعتقادهم بأن السياحة (الخروج للدعوة) في الأرض عبادة مشروعة في سائر الأحوال لجميع الناس وهي أفضل طريقة لتزكية النفس وزيادة الإيمان والتجرد من حظوظ الدنيا

ولسان حالهم من فرَّط في الخروج في سبيل الله وزهَّد فيه كان علامة على ركونه إلى الدنيا وضعف إيمانه وافتتانه بحب القصور وكانوا يلمزون علمائنا بذلك ويقول بعضهم إن العلم أقعد العلماء عن الدعوة ويزهدون في طريقة أهل العلم ويعتقدون أن طريقتهم في الدعوة أنفع للمسلمين من طريقة العلماء وقد رتبوا لهذا الخروج توقيتا لم يرد في السنة وفسَّروا الخروج في سبيل الله (الجهاد) الوارد في النصوص بالخروج للدعوة وهذا تحريف محدث قال شيخنا صالح الفوزان: (الخروج في سبيل الله ليس هو الخروج الذي يعنونه الآن الخروج في سبيل الله هو الخروج للغزو. أما ما يسمونه الآن بالخروج فهذا بدعة لم يرد عن السلف. وخروج الإنسان يدعو إلى الله غير متقيد في أيام معينة بل يدعو إلى الله حسب إمكانيته ومقدرته بدون أن يتقيد بجماعة أو يتقيد بأربعين يوماً أو أقل أو أكثر وكذلك مما يجب على الداعية أن يكون ذا علم لا يجوز للإنسان أن يدعو إلى الله وهو جاهل قال تعالى: (قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ). أي: على علم لأن الداعية لابد أن يعرف ما يدعو إليه من واجب ومستحب ومحرم ومكروه ويعرف ما هو الشرك والمعصية والكفر والفسوق والعصيان يعرف درجات الإنكار وكيفيته. والخروج الذي يشغل عن طلب العلم أمر باطل لأن طلب العلم فريضة وهو لا يحصل إلا بالتعلم لا يحصل بالإلهام هذا من خرافات الصوفية الضالة لأن العمل بدون علم ضلال والطمع بحصول العلم بدون تعلم وهم خاطئ). وقال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: (السَّائِحُونَ): (وجاء ما يدلُّ على أن السياحة الجهاد وهو ما روى أبو داود في سننه من حديث أبي أمامة أن رجلا قال: يا رسول الله ائذن لي في السياحة. فقال النبي ﷺ: (إنَّ سياحةَ أمَّتي الجهادُ في سبيلِ اللَّهِ). ثم قال: وليس المراد من السياحة ما قد يفهمه بعض من يتعبَّد بمجرد السياحة في الأرض والتفرد في شواهق الجبال والكهوف والبراري فإن هذا ليس بمشروع إلا في أيام الفتن والزلازل في الدين كما ثبت في صحيح البخاري عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: (يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتْبَعُ بِهَا شَعَفَ الجِبَالِ

وَمَوَاقِعَ القَطْرِ، يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الفِتَنِ)). وقد سألت بعضهم لم تلتزمون السكوت عن إنكار البدع والشركيات فقال لي: (نفعل ذلك لمصلحة الدعوة ولو بدأناهم بالدعوة للتوحيد لنفروا عنا). فقلت له: أن طريقتكم مخالفة لهدي النبي ﷺ في الدعوة إلى الله فقد كان ﷺ يبيّن التوحيد ابتداءً ويفاصل عليه ويوالي ويعادي فيه وما كان يسكت عن التحذير من الشرك والبدع في سائر أحواله وأوقاته حتى عند موته ولم يكن يتساهل في ذلك أبدا وكان شديد الغيرة لله في هذا الأصل العظيم الذي قامت عليه دعوته وشريعته وبعث لأجل تحقيقه وهداية الناس إليه وقد كانت دعوته ﷺ على علم وبصيرة ولم تكن على جهل وبدعة قال تعالى: (قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ). وقال الطبري في تفسيره: (يقول تعالى ذكره لنبيه محمَّد ﷺ: قل يا محمَّد هذه الدعوة التي أدعو إليها والطريقة التي أنا عليها من الدعاء إلى توحيد الله وإخلاص العبادة له دون الآلهة والأوثان والانتهاء إلى طاعته وترك معصيته).

ولما بعث النبي ﷺ معاذا لأهل اليمن قال له: (إنَّكَ تَقْدَمُ علَى قَوْمٍ مِن أهْلِ الكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أوَّلَ ما تَدْعُوهُمْ إلى أنْ يُوَحِّدُوا اللَّهَ تَعالَى، فَإِذَا عَرَفُوا ذلكَ، فأخْبِرْهُمْ أنَّ اللَّهَ قدْ فَرَضَ عليهم خَمْسَ صَلَوَاتٍ في يَومِهِمْ ولَيْلَتِهِمْ). ولهم أقوال ومسالك وأحوال في الخروج والدعوة والحركة والهداية والتواكل مخالفة لنصوص الشرع ومن تأمل فيها أيقن أنها خارجة من مشكاة التصوف. وهم داخلون في معنى القُصَّاص الذين ذمهم السلف وأنكروا طريقتهم لأنهم يدعون الناس بالجهل ويعتمدون في دعوتهم على القصص المنكرة والخرافات والأحاديث الواهية ليستميلوا قلوب الجهال ولا يستندون على الأحاديث الصحيحة ويهملون أصول الدين ولا يعتنون بتعليم فقه السنة.

وكذلك خرجت جماعة حزب التحرير التي أنشأها تقي الدين النبهاني الصوفي الذي اقتبس الفكرة من جماعة الإخوان وتسعى لإقامة الخلافة الإسلامية ولها أمير عام للحزب وهو حزب سياسي بدعي مخالف لمنهج السلف الصالح ولا يعتني بالعلم الشرعي وإقامة

الفرائض والشعائر ولا يركز على نشر التوحيد والسنة والنهي عن الشرك والبدعة ولا يهتم بالأخلاق والفضائل بل هدفه الرئيس إقامة الخلافة الإسلامية وعندهم عقائد فاسدة كنفي القدر وإنكار عذاب القبر وخروج المهدي ورؤية الله ومن أصولهم الفاسدة رد خبر الآحاد في العقائد والخروج على الحاكم الفاسق وتكفير جميع بلاد المسلمين ويحكمون عليها بأنها ديار كفر لأنها تحكم بغير شرع الله ومن قولهم: (بلاد المسلمين تعتبر كلها دار كفر ولو كان أهلها مسلمين والمسلمون اليوم يعيشون في دار كفر). ومذهبهم العقدي اعتزالي مع مزيج من الأشعرية والماتريدية ويمجدون العقل ويشككون في النصوص لأنها عندهم ظنية فيبنون عقيدتهم على العقل قالوا: (وقد بنى الإسلام العقيدة على العقل. وقالوا: لأن عقيدة الإسلام عقيدة عقلية وعقيدة سياسية). والغاية عندهم تبرر الوسيلة ويوالون الرافضة وجميع طوائف أهل البدع ولا يميزون بين أهل الحق وأهل الباطل ومن قولهم: (ليس هناك فرق بين شافعي وحنفي وجعفري وزيدي فكل حكم شرعي استنباطه من قبل أي مجتهد حسب الأدلة الشرعية...وأما ما يثار من تفريق أو تمزيق بين سني وشيعي فإن وراءه قوى حاقدة على الأسلام يقف الحزب ضدها ويحاربها بكل ما يستطيع). وقد ذهب وفد من الحزب الى الخميني وقابلوه وعرضوا عليه الخلافة ووعدهم خيرا ثم تجاهلهم بعد ذلك فعاتبوه. ودعوتهم سرية في كثير من الأحيان كالباطنية ويؤجلون إقامة الشعائر والسنن وتعطيل فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى قيام الخليفة واستعادة الخلافة وهذه الفكرة هي عين فكرة الإمامية الاثنا عشرية الذين يؤجلون إقامة الفرائض والأحكام إلى وقت خروج المهدي المنتظر ويركزون في خطابهم على أحكام العهد المكي ولهم فتاوى شاذة منحرفة عن جادة أهل العلم وخارجة عن الفطرة السويَّة والخلاصة أنهم حزب فلسفي معتزلي يقوم على فكرة الخوارج وعقيدتهم الكبرى إقامة الخلافة ويفضي لنشر الفواحش وتعطيل الفرائض واندراس التوحيد والسنة وإشاعة المكر والخيانة قال النبهاني في نسف الأخلاق: (والأخلاق لا

تؤثر على قيام المجتمع بحال لأن المجتمع يقوم على أنظمة الحياة وتؤثر فيه المشاعر والأفكار وأما الخلق فلا تؤثر في قيام المجتمع). قلت: هذا القول الباطل مصادم لقول النبي ﷺ: (إِنَّمَا بُعِثْتُ لأُتَمِّمَ صَالِحَ الأَخْلاقِ). رواه أحمد.

ومن سمات منهج السلف الصالح في الدعوة إلى الله الجهر بالدعوة إلى الله وإظهار المذهب أمام الناس وعدم إخفائه أمَّا أهل الضلالة فمن سمات دعوتهم التزامهم السِّرية في العمل وإخفاء المذهب لينجح مشروعهم ويحققوا أهدافهم قال عمر بن عبدالعزيز: (إذا رأيت القوم يتناجون في دينهم دون العامة فاعلم أنَّهم على تأسيس ضلالة).

وقد كان شباب هذه البلاد السعودية المباركة معظمين للتوحيد والسنة منسجمين تحت راية ولي الأمر الشرعي متفقين على منهج علماء الدعوة السلفية لا يظهر بينهم خلافات فوق السطح ولا يعرفون التحزب والتفرق مرجعتيهم واحدة يصدرون عن فتاوى أهل العلم يتلقون دينهم في المساجد علانية ليس في الخفاء يحاربون الشرك وينصرون السنة ويقمعون البدعة ويحفظون حرمة هذه البلد حتى دخلت عليهم الجماعات البدعية من مصر والشام والهند على غفلة من أهل التوحيد بخطرهم ومكرهم لتظاهرهم باتباع السنة والشريعة فتحركوا في الظل واختطفوا الشباب فتفرق الشباب وتحزبوا واختلفوا وضعفت قوتهم ونجحوا في تنفير الشباب عن العلماء الكبار وضعف ولائهم لدولتهم وارتباطهم الفكري والدعوي بالخارج وصارت لهم مرجعيات أخرى وهجروا كتب أئمة الدعوة النجدية وفُتنوا بكتب المفكرين وصار لا يستنكر أن يوجد في قلعة التوحيد من يظهر ولائه وتعظيمه لمتصوفة تركيا أو رافضة إيران وأوليائهم من الفصائل أو قاعدة الخوارج أو القبوريين في بلاد الأعاجم والله المستعان. قال شيخنا صالح الفوزان: (وقد كانت هذه البلاد السعودية والحمد لله تسير على هذا المنهج جماعة واحدة وعقيدة واحدة دستورها كتاب الله وسنة رسوله وهو دستور (لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ). ولكن في السنين الأخيرة دخلت بلادنا

جماعات مختلفة كل جماعة لها منهج ولها قيادة فتأثر بها كثير من شبابنا فأحدثت فيهم انقسامات ومنازعات).

وقد استطردت في هذا المقام لأن كثيرا من الشباب المسلم في هذا الزمان أحسنوا الظن بهذه الجماعات واعتقدوا أن منهجها صحيح على طريق النبوة وغُرِّر بهم وتعصبوا لها وقدسوا رموزها وكثير منهم لم يبلغهم كلام أهل العلم في سياقه الصحيح وبعضهم بلغه الحق لكنه مختطف تحت حصانة فكرية وتربية عميقة فصاروا لا يقبلون النصيحة إلا من رحم الله ومن ناصحهم اتهموه في دينه وأمانته ورموه بفساد القصد والحسد ومحاربة الدعوة والله المستعان.

وقد يتلبس في زماننا بعض المنتسبين للسلف الصالح ببعض الأمور المخالفة للسنة كبدعة الإرجاء أو الغلو في التبديع والتضليل أو التحزب لشيخ أو طريقة أو امتحان الخلق على محبة شخص معين ويعقدون الولاء على هذه المسائل ويمتحنون الناس في النوازل مع كونهم متبعين للسنة ومعظمين للدليل في عامة أصول الدين. ومنشأ الخلل عند هؤلاء هو الخطأ في فهم منهج السلف الصالح وتطبيقات السلف في باب الاختلاف في مسائل العلم وفي باب الموقف من أهل البدع ودرجاتهم وباب الدعوة للسنة وباب التبديع والتضليل للمخالف وباب مراعاة المصالح والمفاسد وباب الرفق والأدب الشرعي في التعامل مع العامة مما سبب غلوهم في التطبيق وتنزيل مشائخهم منزلة أئمة السنة المجمع على إمامتهم ولزوم جادتهم.

فليس من منهج السلف الصالح التحزب والتعصب لطريقة شيخ معين وتعظيمه وإلزام الناس باتِّباعه وطاعته قال ابن تيمية: (وليس لأحد أن ينصب للأمة شخصا يدعوا إلى طريقته ويوالي ويعادي عليها غير النبي ﷺ ولا ينصب لهم كلاما يوالي عليه ويعادي عليه غير كلام الله ورسوله وما اجتمعت عليه الأمة بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصا أو كلاما يفرقون به بين الأمة يوالون على ذلك الكلام أو تلك النسبة أو

يعادون عليه). وقال شيخنا ابن عثيمين: (إذا كثرت الأحزاب في الأمة فلا تنتم إلى حزب فقد ظهرت طوائف من قديم الزمان مثل الخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة ثم ظهرت أخيرا إخوانيون وسلفيون وتبليغيون وما أشبه ذلك فكل هذه الفرق اجعلها على اليسار وعليك بالأمام وهو ما أرشد إليه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: (عليكم بسنتس وسنة الخلفاء الراشدين). ولا شك أن الواجب على جميع المسلمين أن يكون مذهبهم مذهب السلف لا الانتماء إلى حزب معين يسمى السلفيين الواجب أن تكون الأمة الاسلامية مذهبها مذهب السلف الصالح لا التحزب إلى من يسمى السلفيون انتبهوا للفرق !! هناك طريق السلف وهناك حزب يسمى السلفيون والمطلوب ايش؟ اتباع السلف إلا أن الإخوة السلفيين هم أقرب الفرق إلى الصواب ولكن مشكلتهم كغيرهم أن بعض هذه الفرق يضلل بعضا ويبدعه ويفسقه ونحن لا ننكر هذا إذا كانوا مستحقين لكننا ننكر معالجة هذه البدع بهذه الطريقة). فالتحزب مرفوض مهما كانت نسبته أو صورته وبعض السلفيين يعيب على الحزبيين الحركيين من أهل الدعوة تحزبهم وتفريقهم المسلمين ثم يسير على سلوكهم ويقع في عين الخطأ الذي كان يشنع به باسم الانتصار للسنة والأثر وهذا مزلق من مزالق الشيطان وليس من طريقة العلماء الكبار قال شيخنا صالح الفوزان: (ثم تطور الأمر إلى انقسام طلبة العلم في الانتساب إلى المشائخ كل فريق منهم ينتسب إلى شيخ معين لا يأخذ إلا منه ويحذر مما سواه من المشائخ وإن كان هذا الشيخ لا يختلف عن الشيخ الآخر في معتقده ومنهجه وإنما هي تعصبات جاهلية ونزاعات شيطانية مما أضرَّ بمجتمع أهل السنة والجماعة فأحدث الفرقة والتباغض بينهم حتى سنحت الفرصة للمبتدعة أن يظهروا في البلد ويكون لهم الأغلبية نظرا لاجتماعهم فيما بينهم وتفرق أهل السنة فيما بينهم مما يخشى معه من تغير الأوضاع في البلاد فيا طلبة العلم ويا شباب أهل السنة دعوا هذه الانقسامات والنزاعات وليكن الولاء والبراء بينكم على الكتاب والسنة

ومنهج أهل السنة والجماعة (وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ). واعملوا بقوله تعالى: (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ). واحذروا من دسائس الأعداء والمنافقين فإنكم في زمن الفتنة التي لا عاصم منها إلا الاجتماع فيما بينكم على كتاب الله وسنة رسوله وتلقي العلم عن العلماء الراسخين الربانيين وأنتم يا معشر العلماء والمدرسين اتقوا الله ووجهوا طلابكم إلى الوجهة السليمة والمنهج الصحيح والاجتماع على كتاب الله وسنة رسوله ومنهج السلف الصالح وحذروهم من الانقسامات والمهاترات والانشغال بنشر العيوب وستر المحاسن (إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ). فإنَّ بعض المدرسين يحرِّض على الفرقة والاختلاف ويسبُّ هذا ويمدح هذا بغير حق ولا يهتمُّ بشرح الدرس الموكل إليه).

وليس من منهج السلف الصالح امتحان أهل السنة بمحبة أحد مهما كان في الفضل وكشف موقف المُمْتحَن منه ثم بناء الموقف العملي منه على حسب الموافقة والمخالفة إما الموالاة والمدح أو المعاداة والقدح فهذا أصل بدعي مخالف للنصوص الشرعية ومنهج أئمة السلف قال ابن تيمية في الموقف من يزيد بن معاوية: (فالواجب الاقتصاد في ذلك والإعراض عن ذكر يزيد بن معاوية وامتحان المسلمين به فإن هذا من البدع المخالفة لأهل السنة والجماعة). أما من طعن في علماء السنة وقدح في مذهبهم وأعرض عن طريقتهم ونفر الناس عنهم فهذا مبتدع وعليه تنزل نصوص أئمة السنة.

وليس من منهج السلف الصالح إخراج الرجل السُّني المعروف بنقاء أصوله وسلامة منهجه من عباءة السنة إذا خالف في مسألة اجتهادية أو خالف شيخا معينا في مسألة مما يسوغ فيه الخلاف أو خالفه في طريقته في الفقه والدعوة أو ردَّ عليه خطأ اعتقاديا وقع فيه مما زلت به قدمه.

وليس من منهج السلف الصالح رد الناس في الحكم على الأعيان وهجرهم إلى قول شيخ معين واعتقاد أن كلامه محكم بمنزلة أئمة السنة الذين أجمعت عليهم الأمة قال ابن

تيمية: (فإذا كان المعلم أو الأستاذ قد أمر بهجر شخص أو بإهداره وإسقاطه وإبعاده ونحو ذلك نظر فيه فإن كان قد فعل ذنبا شرعيا عوقب بقدر ذنبه بلا زيادة وإن لم يكن أذنب ذنبا شرعيا لم يجز أن يعاقب بشيء لأجل غرض المعلم أوغيره). وليس من منهج السلف الصالح المبالغة والغلو في تبديع وتجريح كل مخالف من أهل السنة مما كان الخلاف فيه سائغا معتمدا في حكمه على القرائن والظنون وإنما يسلك هذا المنهج من فقد الورع الشرعي وقد كان السلف الصالح لا يخوضون في عرض مسلم سني إلا ببيِّنة على بدعته قد دل الكتاب والسنة على وقوع المخالفة منه مخالفة صريحة أما الهجر والتعنيف على مسائل الخلاف فمخالف للسنة ومن طريقة أهل البدع. أما من والى أهل البدع عن بصيرة وحسّن طريقتهم وأثنى على رؤوسهم ولبّس السنة بالبدعة فينكر عليه ويبيَّن له مخالفته فإن ظهر منه المكابرة والعناد استحق الرد عليه وبيان حاله صيانة للسنة وتحذيرا للعامة من فتنته وكثير من العامة لا يميز بين الحق والباطل وتشتبه عليه الأمور وقصده تعظيم أهل الشريعة فينبغي الرفق بهم والنصح لهم إن كانوا متلبسين بشيء من المخالفات.

وليس من منهج السلف الصالح الغلظة والعجلة وترك الحكمة في الدعوة وكثرة السباب والجدال والشذوذ عن جادة أهل العلم مما يكون سببا في تنفير الناس عن معرفة الحق واتباعه وقد كان الرفق غالبا على هدي النبي ﷺ في تعامله مع الخلق وكان يستعمل الشدة والزجر في مواطن يظهر فيها العناد والإعراض عن الحق.

وليس من منهج السلف الصالح تقرير اعتقاد مرجئة الأشاعرة في أن العمل شرط كمال في الإيمان وأن تارك جنس العمل بالكلية لا يكفر وأن الكفر مقصور على جحود القلب وهذا من اعتقاد غلاة المرجئة الذي تبرأ منه أئمة السلف الصالح قال إسحاق بن راهويه: (غلت المرجئة حتى صار من قولهم: إن قوما يقولون: من ترك المكتوبات وصوم رمضان والزكاة والحج وعامة الفرائض من غير جحود بها أنا لا نكفره يرجى أمره إلى الله

بعد إذ هو مقر فهؤلاء المرجئة الذين لاشك فيهم). وقال سفيان بن عيينة: (يقولون الإيمان قول ونحن نقول الإيمان قول وعمل والمرجئة أوجبوا الجنة لمن شهد أن لا إله إلا الله مصراً بقلبه على ترك الفرائض وسمّوا ترك الفرائض ذنباً بمنزلة ركوب المحارم وليس بسواء لأنَّ ركوب المحارم من غير استحلال معصية وترك الفرائض متعمداً من غير جهل ولا عذر هو كفر). وقال الحميدي شيخ البخاري: (أخبرت أن ناسا يقولون: من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئا حتى يموت أو يصلي مستدبر القبلة حتى يموت فهو مؤمن ما لم يكن جاحدا إذا كان يقر بالفرائض واستقبال القبلة. فقلت: هذا الكفر الصراح وخلاف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وفعل المسلمين). وقال الإمام أحمد بن حنبل: (الإيمان لا يكون إلا بعمل). وقد حكى الشافعي إجماع السلف على ركنية العمل في الإيمان فقال: (وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركنا أن الإيمان قول وعمل ونية لا يجزئ واحد من الثلاثة عن الآخر). وقال الأوزاعي: (ولا يستقيم الإيمان إلا بالقول ولا يستقيم الإيمان والقول إلا بالعمل ولا يستقيم الإيمان والقول والعمل إلا بنية موافقة للسنة فكان من مضى ممن سلف لا يفرقون بين الإيمان والعمل من الإيمان والإيمان من العمل). وقال الوليد بن مسلم: (سمعت الأوزاعي ومالك وسعيد بن عبد العزيز رحمهم الله ينكرون قول من يقول: إن الإيمان إقرار بلا عمل ويقولون: لا إيمان إلا بعمل ولا عمل إلا بإيمان). فأئمة السلف الصالح متفقون على ركنية العمل في الإيمان ويبطل الإيمان عندهم بزواله ومتفقون على إرجاء من يصحح الإيمان بلا عمل وعلى هذا سار علماء السنة ممن جاء بعدهم قال ابن عبد البر: (أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل ولا عمل إلا بنية). وقال الآجري: (باب القول بأن الإيمان تصديق القلب وإقرار اللسان وعمل الجوارح ولا يكون مؤمنا إلا أن يجتمع فيه هذه الخصال الثلاث). وقال ابن تيمية في بيان مذهب المرجئة: (ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تاما بدون شيء من الأعمال ولهذا يجعلون الأعمال ثمرة

الإيمان ومقتضاه بمنزلة السبب مع المسبب ولا يجعلونها لازمة له والتحقيق أن إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر). وقال ابن تيمية: (فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمنا). وقال ابن تيمية: (ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمنا ايمانا ثابتا في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة ولا يصوم رمضان ولا يؤدي لله زكاة ولا يحج الى بيته فهذا ممتنع ولا يصدر هذا الا مع نفاق في القلب وزندقة لا مع ايمان صحيح). وقال ابن تيمية بعد بيانه الفرق بين مذهب السلف ومذهب المرجئة في دخول العمل في حقيقة الإيمان: (وكثير من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجئة والجهمية لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم ممن هو في باطنه يرى رأي الجهمية والمرجئة في الإيمان وهو معظم للسلف وأهل الحديث فيظن أنه يجمع بينهما أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف). وقد جلى هذه الحقيقة فارس السنة ابن تيمية في كثير من تقريراته وردوده بما يجعل العاقل المنصف المتجرد من الهوى يأخذ بمذهب السلف ويتبرأ من مذهب المرجئة والعجب أن بعض من تورط في هذه البدعة يصرح أن شيخ الإسلام ابن تيمية أخطأ في فهم مسألة الإيمان. وعلى مذهب السلف سار علماؤنا الكبار في البلاد السعودية فقرروا أن العمل ركن في الإيمان وقد سئل شيخنا صالح الفوزان: أثابكم الله هذا سائل يقول: ما حكم الشخص الذي يقول أن الأعمال شرط كمال في الإيمان ؟ هل يوصف بأنه من المرجئة ؟ فأجاب الشيخ : (نعم هذا هو الإرجاء الذي يقول أن الأعمال ليست من الإيمان وإنما هي شرط كمال هذا غلط الأعمال أساس في الإيمان أساس في الإيمان لا إيمان بدون عمل كما أنه لا عمل بدون إيمان فليست مجرد شرط يقول شرط كمال بعد ماهو شرط وجوب ؟! لا هذا غلط هذا غلط كبير). وسئل أيضا شيخنا الفوزان: أحسن الله إليكم صاحب الفضيلة هناك من يقول: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد لكن العمل شرط كمال فيه ويقول: لا كفر إلا

بالاعتقاد والسؤال: هل هذا القول صحيح ؟ وهل هو من أقوال أهل السنة أم لا؟ فأجاب الشيخ: (هذا تناقض! هذا تناقض! يقول: أن الإيمان قول وعمل واعتقاد ثم يقول: العمل شرط وليس من الإيمان وإنما هو شرط للإيمان هذا تناقض أو هو تدليس على الناس لأنه يريد مذهب المرجئة لكنه يدلس عليهم ويقول: الإيمان قول وعمل واعتقاد ثم يقول: والعمل شرط هذا تناقض! العمل من الإيمان وليس شرطا وإنما هو من الإيمان فلا إيمان بدون عمل كما أنه لا عمل بدون إيمان فهما متلازمان متلازمان النبي ﷺ قال: (الإِيمانُ بِضْعٌ وسَبْعُونَ، شُعْبَةً، أَعْلَاهَا قَوْلُ لا إلَهَ إلَّا اللَّهُ، وأَدْناها إماطَةُ الأذَى عَنِ الطَّرِيقِ، والْحَياءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإيمانِ) هذا يدل على أن الأقوال والأعمال والأفعال أنها كلها من شعب الإيمان وأنها من الإيمان فالإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية هذا التعريف المستخلص من كتاب الله ومن سنة رسوله ﷺ وهذا الذي عرفه به أهل العلم من السلف الصالح وأتباعهم وهذا الذي يجب القول به وترك ما سواه). ومع وجود الخطأ عند بعض المنتسبين للسلف إلا أنه ينبغي الرفق بهم وبذل النصيحة لهم لما عندهم من تعظيم الآثار واتباع السنن وتوقير العلماء وهم أقرب إلى الحق من غيرهم والموفق من وفقه الله لمعرفة الحق واتباعه والسعيد من تجنب الفتن وأمسك عن الخوض في المراء والجدال وكف عن الخصومات واشتغل بنشر العلم وإشاعة السنن وكان غرضه إعلاء كلمة الله ونصرة دينه.

ومن أراد النجاة والفلاح في هذا الباب فليلزم الكتاب والسنة ومذهب سلف الأمة وليكن مع جماعة المسلمين وليسمع ويطع ولي أمره ممن بايعه أهل العلم ممن يوثق بعلمه وورعه وليدع إلى الله على بصيرة على حسب استطاعته ولا ينتم لفرقة من الفرق ولا يدخل في بيعة أحد غير الإمام ولا يلتزم بطاعة غيره مهما كان وليتعاون مع المسلمين في المعروف والاحسان ولا يخالفهم إلا في أمر يخالف الدين من بدعة أو منكر أو مفسدة.

(فالعلم النافع من هذه العلوم كلها ضبط نصوص الكتاب والسنة وفهم معانيها، والتقيد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين وتابعيهم في معاني القرآن والحديث، وفيما ورد عنهم من الكلام في مسائل الحلال والحرام والزهد والرقائق والمعارف وغير ذلك.

والاجتهاد على تمييز صحيحه من سقيمه أولا، ثم الاجتهاد على الوقوف في معانيه وتفهمه ثانياً. وفي ذلك كفايةٌ لمن عقل، وشغلٌ لمن بالعلم النافع عُني واشتغل).

بعد أن ذكر المصنف أصول البدع وذم مسلك الخلف ومنشأ ذلك علومهم الفاسدة بيَّن هنا ماهية العلم النافع الشرعي النبوي وهو ضبط نصوص الكتاب والسنة وفهمها عن طريق تفسير الصحابة ﷺ والتابعين لهم وأتباعهم فلا يمكن لأحد أن يفهم ما ورد في الوحيين إلا عن هذا الطريق المعتبر وهذا هو ضابط العلم الصحيح فالتقيد بفهم السلف الصالح عام في كل أبواب الدين سواء ما يتعلق بباب الاعتقاد أو التفسير أو الأحكام أو الآداب والسلوك وغير ذلك من المعارف.

ثم بيَّن المصنف كيفية فهم العلم الصحيح بخطوتين:

الأولى: تمييز ما صح وثبت في الأحاديث من الضعيف والمنكر فيها.

الثانية: الاجتهاد في فهم وضبط المعاني الواردة في النصوص على حسب فهم السلف.

أما الفهم المطلق لنصوص الكتاب والسنة من غير التحاكم إلى أصول فقهاء السنة المعتبرة والرجوع إلى فهم السلف فهذا مسلك خاطئ وداخل في الإحداث في الدين لأن الأئمة أجمعوا على متابعة فهم القرون المفضلة الثلاثة ولذلك كان أئمة السلف الصالح كالإمام أحمد وغيره ينكرون على من قال بقول وأحدث مسألة ليس له فيها إمام.

(ومن وقف على هذا وأخلص القصد فيه لوجه الله عزَّ وجل واستعان عليه أعانه وهداه ووفَّقه وسدَّده وفهمه وألهمه. وحينئذ يثمر له هذا العلم ثمرته الخاصة به وهي خشية الله كما قال عز وجل: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾. قال ابن مسعود وغيره: (كفى بخشية الله علماً وكفى بالاغترار بالله جهلا). وقال بعض السلف: (ليس العلم بكثرة

الرواية ولكن العلم الخشية). وقال بعضهم: (من خشي الله فهو عالم ومن عصاه فهو جاهل). وكلامهم في هذا المعنى كثيرٌ جداً).

بيَّن المصنف أمرا مهما وهو إخلاص القصد لله وطلب العون منه فمن حققه في طلب علم السلف الصالح وجمع آثارهم والتفقه بها كان راسخا في العلم وأنتج له ذلك ثمرة العلم وهي خشية الله ومراقبته في السر والعلن وقد دل على ذلك قوله تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ). فيخبر الله في هذه الآية أن من يخشى الله حق الخشية وكمال الإجلال من كان عارفا بالله تمام المعرفة فكلما كانت المعرفة به أتم والعلم به أكمل كانت الخشية له أعظم قال ابن عباس ﷺ: (العالم بالرحمن من لم يشرك به شيئا وأحل حلاله وحرم حرامه وحفظ وصيته وأيقن أنه ملاقيه ومحاسب بعمله). وأثر ابن مسعود ﷺ يدل على أن الخشية من الله هي العلم حقا والاستخفاف بالله هي الجهل حقا ومراده أصل العلم.

ثم ذكر قول بعض السلف ليس العلم بكثرة الرواية ولكن العلم الخشية وهو مشهور من قول ابن مسعود ﷺ: (ليس العلم عن كثرة الحديث ولكن العلم عن كثرة الخشية). وهذا في معنى الأثر السابق والمراد أن الخشية لله التي تورث العمل هي أساس العلم وثمرته وليس كثرة نقل الأخبار والآثار وليس هذا تزهيدا في طلب العلم الشرعي ولكن تنبيها إلى الاهتمام بأصل العلم الخشية والامتثال وأنه لا يدرك إلا بصدق التوجه وطهارة القلب ولذلك قال مالك: (إن العلم ليس بكثرة الرواية وإنما العلم نور يجعله الله في القلب).

وأما قول بعض السلف: (من خشي الله فهو عالم ومن عصاه فهو جاهل). يدل على أن العالم حقا هو من أطاع الرحمن وتمسك بالسنة ولو قل علمه والجاهل حقا هو من أطاع الشيطان وأعرض عن السنة ولو كثرت مروياته.

(وسبب ذلك أن هذا العلم النافع يدلُّ على أمرين: أحدهما: على معرفة الله وما يستحقه من الأسماء الحسنى والصفات العلى والأفعال الباهرة، وذلك يستلزم إجلاله وإعظامه وخشيته ومهابته ومحبته ورجاءه والتوكل عليه والرضى بقضائه والصبر على بلائه. والأمر الثاني: المعرفة بما يحبه ويرضاه وما يكرهه ويسخطه من الاعتقادات والأعمال الظاهرة والباطنة والأقوال، فيوجب ذلك لمن علمه المسارعة إلى ما فيه محبة الله ورضاه والتباعد عما يكرهه ويسخطه. فإذا أثمر العلم لصاحبه هذا فهو علم نافع، فمتى كان العلم نافعاً ووقر في القلب، فقد خشع القلب لله وانكسر له وذل هيبة وإجلالا وخشية ومحبة وتعظيما، ومتى خشع القلب للَّه وذل وانكسر له قنعت النفس بيسير الحلال من الدنيا، وشبعت به فأوجب لها ذلك القناعة والزهد في الدنيا. وكل ما هو فان لا يبقى من المال والجاه وفضول العيش الذي ينقص به حظ صاحبه عند الله من نعيم الآخرة وإن كان كريماً على الله كما قال ذلك ابن عمر وغيره من السلف وروي مرفوعا).

بيَّن المصنف أن العلم النافع يعرِّف طالب العلم على أمرين مهمين:

الأمر الأول: يعرفه بأسماء الله الحسنى وصفاته العلى وأفعاله الحكيمة فإذا عرف المرء هذه العلوم وسكنت قلبه أورثه ذلك خشية الله ومهابته ورجائه وحسن الظن به والتوكل عليه ومحبته وسائر الأعمال القلبية الطيبة.

الأمر الثاني: معرفة محبوبات الله ومكروهاته من الاعتقادات والأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة فإذا عرف ذلك أورثه الانقياد لحكم الله والاستقامة على شرع الله وامتثال أوامره واجتناب نواهيه وكثرة الإنابة والتوبة إلى الله وملازمة ذكر الله وهذا هو ثمرة العلم النافع الذي يرقق القلب ويورثه الخشوع والانكسار ويذهب عنه الكبر ومحبة الدنيا فيثمر ذلك له القناعة وهي الرضا باليسير الذي قسمه الله تعالى للعبد وقد ورد فضل

عظيم لمنزلة القناعة كما ورد في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال: (قَدْ أَفْلَحَ مَن أَسْلَمَ، وَرُزِقَ كَفَافًا، وَقَنَّعَهُ اللَّهُ بما آتَاهُ). والقناعة تورث الغنى والسعادة والفلاح والعزة.

ومن أعظم ما يثمره العلم النافع مقام الزهد في الدنيا وحقيقة الزهد ترك ما لا ينفع في الآخرة من فضول المباحات والكماليات وهو عمل شاق على النفوس لا يقوى عليه من ابتلي قلبه بمحبة الدنيا وسئل الإمام أحمد عمن معه مال هل يكون زاهدا قال: (إن كان لا يفرح بزيادته ولا يحزن بنقصه فهو زاهد). وقال سفيان الثوري: (الزهد في الدنيا قصر الأمل ليس بأكل الغليظ ولا بلبس العباء). وقال الفضيل بن عياض: (أصل الزهد الرضا عن الله عز وجل). وقد روي في سنن ابن ماجه: (ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما عند الناس يحبك الناس). وقال تعالى في الترغيب بالزهد في الدنيا: (بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى).

والزهد درجتان:

الأولى: الزهد في زخرف الدنيا وهذا المعنى العام للزهد.

الثانية: الزهد في ثناء الناس وحسن الصيت وهذه الدرجة لا يوفق لها إلا من أخلص الله قلبه لهم الآخرة وإرادة وجه الله.

والزاهد حقا من أتته الدنيا منقادة فرغب ما عند الله وأعرض عنها كالخليفة عمر بن عبد العزيز. ومن أعظم ما يسبب الزهد كثرة التفكر في نعيم الآخرة وشدة الحساب والتأمل في حقارة الدنيا عند الله وسرعة زوالها والنظر في أحوال النبي ﷺ وصحبة المساكين ومن أعظم ما يمنع سكون الزهد في القلب افتتنان المؤمن بحب الدنيا وحرصه على ملذاتها وافتتانه بحب الرئاسة والشرف وقد قال النبي ﷺ: (اللَّهُمَّ لاَ عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الآخِرَهْ). رواه مسلم. وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أخذ رسول الله ﷺ بمنكبي فقال: (كُنْ فِي الدُّنْيا كَأَنَّكَ غريبٌ، أَوْ عَابِرُ سبيلٍ). وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول: (إذا أمسيت فلا

تنتظر الصباح وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء وخذ من صحتك لمرضك ومن حياتك لموتك). رواه البخاري.

والزهد له فوائد عظيمة على المؤمن من سلامة القلب من الحسد والبغي والتفرغ للعبادة ومحبة الخلق والسعادة في الدنيا وهون المصايب على قلبه قال علي بن أبي طالب ﷺ: (من زهد في الدنيا هانت عليه المصيبات). وقد كان النبي ﷺ سيد الزاهدين في الدنيا قال أبو هريرة ﷺ قال رسول الله ﷺ: (لَوْ كَانَ لِي مِثلُ أُحُدٍ ذَهَبًا، لَسرَّنِي أَنْ لاَ تَمُرَّ عليَّ ثَلاثُ لَيَالٍ وَعِندِي مِنْهُ شَيءٌ إلاَّ شَيءٌ أُرْصِدُه لِدَينٍ). متفق عليه. وإذا أيقن المؤمن أن الدنيا زائلة وكل نعيمها صائر إلى الهلاك زهد فيها وحرص على الآخرة قال الأوزاعي: (من أكثر ذكر الموت كفاه اليسير ومن علم أن منطقه من عمله قلَّ كلامه).

وقد ذكر المصنف قول ابن عمر ﷺ: (لا يصيب عبد من الدنيا شيئا إلا نقص من درجاته عند الله وإن كان عليه كريما). وذلك لأن المستكثر من نعيم الدنيا ينشغل قلبه عن ذكر الله وطاعته ويغلب عليه الغفلة وقد يجره ذلك للوقوع في الشبهات فيفوته الأجور العظيمة والدرجات العالية والمؤمن إنما يأخذ من الدنيا زاد المسافر ولذلك قال الفاروق عمر ﷺ: (لولا أن تنقص من حسناتي لخالطتكم في لين عيشكم ولكن سمعت الله عير قوما فقال: (أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُم بِهَا).

(وأوجب ذلك أن يكون بين العبد وبين ربه عز وجل معرفة خاصة، فإن سأله أعطاه وإن دعاه أجابه كما قال في الحديث الإلهي: (ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه إلى قوله فلئن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه). وفي رواية: (ولئن دعاني لأجيبنه). وفي وصيته ﷺ لابن عباس: (احفظ الله يحفظك احفظ الله تجده أمامك تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة). فالشأن في أن العبد يكون بينه وبين ربه معرفة خاصة بقلبه بحيث يجده قريباً منه يستأنس به في خلوته ويجد حلاوة ذكره ودعائه ومناجاته وخدمته. ولا يجد ذلك إلا من أطاعه في سره وعلانيته، كما قيل لوهيب بن الورد يجد حلاوة

الطاعة من عصى قال: (لا ولا من هم). ومتى وجد العبد هذا فقد عرف ربه وصار بينه وبينه معرفة خاصة. فإذا سأله أعطاه وإذا دعاه أجابه كما قالت شعوانة لفضيل: (أما بينك وبين ربك ما إذا دعوته أجابك). فغشي عليه. والعبد لا يزال يقع في شدائد وكرب في الدنيا وفي البرزخ وفي الموقف فإذا كان بينه وبين ربه معرفةٌ خاصة كفاه الله ذلك كله وهذا هو المشار إليه في وصية ابن عباس بقوله ﷺ: (تعرَّف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة)، وقيل لمعروف: ما الذي هيجك إلى الانقطاع وذكر له الموت والقبر والموقف والجنة والنار. فقال: (إن ملكاً هذا كله بيده إذا كانت بينك وبينه معرفة كفاك هذا كله)).

بيَّن المصنف أن العلم النافع يثمر للمؤمن هداية خاصة ومعرفة خاصة فيما بينه وبين الله فيتعلق قلبه وجوارحه وأفعاله بالله فيعمر باطنه بالتوحيد ويعمر جوارحه بطاعة الله ويشتغل بالفرائض والنوافل حتى يصل إلى محبة الله ومعيته وقربه وولايته كما ورد في حديث أبي هريرة قال قال النبي ﷺ: (إنَّ اللَّهَ قالَ: مَن عادَى لي وليًّا فقَدْ آذَنْتُهُ بالحَرْبِ، وما تَقَرَّبَ إلَيَّ عَبْدِي بشيءٍ أحَبَّ إلَيَّ ممَّا افْتَرَضْتُ عليه، وما يَزالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إلَيَّ بالنَّوافِلِ حتَّى أُحِبَّهُ، فإذا أحْبَبْتُهُ: كُنْتُ سَمْعَهُ الذي يَسْمَعُ به، وبَصَرَهُ الذي يُبْصِرُ به، ويَدَهُ الَّتي يَبْطِشُ بها، ورِجْلَهُ الَّتي يَمْشِي بها، وإنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، ولَئِنِ اسْتَعاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ، وما تَرَدَّدْتُ عن شيءٍ أنا فاعِلُهُ تَرَدُّدِي عن نَفْسِ المُؤْمِنِ، يَكْرَهُ المَوْتَ وأنا أكْرَهُ مَساءَتَهُ). رواه البخاري. فإذا وصل المؤمن إلى هذه المنزلة أجاب الله سؤاله وأعاذه مما استعاذ منه وأجرى الحق على سمعه وبصره وجوارحه ووفقه لكل خير وهذا هو المراد في حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي يدل على حفظ الله وتوفيقه وإعانته للمؤمن الذي يحفظ حدود الله في الرخاء ويتعرف لله في كل الأحوال فمن لازم الاتصال بالله اتصل به الله ولم يقطعه ومن تعرف لله تعرف به الله ولم ينسه ومن أعرض عن الله أعرض الله عنه ومن هجر الله هجره الله.

ثم بيَّن المصنف أنه ليس المهم دخول العبد في عموم طاعة الرحمن وإنما المهم والمتأكد أن يدخل المؤمن في خصوص الطاعة وتتحقق له منزلة الهداية الخاصة بحيث يجد الله قريبا من قلبه ويكون مؤنسا لوحشته أنيسا في خلوته ذائقا لحلاوة ذكره ودعائه ومناجاته وهذا يكون بقوة الإقبال على الله والتزام طاعته في السر والعلانية واستشهد المصنف بأثر وهيب بن الورد الذي يدل على أن من هم بالمعصية لا يجد حلاوة الطاعة فكيف لو عصاه وهذا إن كان المراد الغالب فحسن وإن كان على الإطلاق فمشكل لأنه لا يكاد يسلم أحد من الذنوب مهما بلغ تقواه وخشيته وهذا حال السابقين بالخيرات الذين صارت بينهم وبين الله معرفة خاصة تستوجب إجابة دعوتهم وكشف ضرهم وإعطائهم سؤلهم في الدنيا والآخرة وقد ذكر المصنف قول شعوانه للفضيل الذي يدل على أن المؤمن إذا تعرضت له الشدائد والكروب في موقف الدنيا والبرزخ والقيامة ينجيه الله ويكشف كربه إذا كان له عهد ومعرفة وصلة ومودة مع مولاه جزاء وفاقا كما ورد في حديث ابن عباس ﷺ: (تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة). ومصداقه في كتاب الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾. وقال سلمان الفارسي ﷺ: (إذا كان الرجلُ دَعَّاءً في السرَّاء فنزلت به ضرَّاءُ فدعا الله تعالى قالت الملائكة: صوتٌ معروف فشفعوا له وإذا كان ليس بدَعَّاءٍ في السَّرَّاء فنَزلت به ضرَّاءُ فدعا الله تعالى قالت الملائكة: صوتٌ ليس بمعروف فلا يشفعون له).

ثم ذكر المصنف أن معروف الكرخي الزاهد سئل عن سبب انقطاعه عن الخلق ودوامه على الخلوة بمناجاة ربه وذُكِر له الموت والقبر والموقف والجنة والنار فأجاب معروف: إن اليقين بأن الله يملك كل هذه الأمور ويتصرف فيها ويكون بينك وبينه معرفة وقرب سيكفيك الله هم وحساب هذه الأمور وسينجيك من شدتها وينزلك دار كرامته وهذا الموقف مبني على حسن الظن بالله مع حسن العمل وحسن الظن عمل قلبي عظيم

القدر قال رسول الله ﷺ: (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا عِندَ ظَنِّ عَبْدِي بِي إِنْ ظَنَّ خَيرًا فلَهُ ، وإِنْ ظَنَّ شَرًّا فلَهُ). رواه أحمد. وحسن الظن مطلوب من المؤمن قال النبي ﷺ: (لا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهو يُحْسِنُ الظَّنَّ باللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ). رواه مسلم. وحسن الظن يثمر حسن العمل وسوء الظن يثمر سوء العمل قال الحسن البصري: (إن المؤمن أحسن الظن بربه فأحسن العمل وأن الفاجر أساء الظن بربه فأساء العمل).

(فالعلم النافع ما عرَّف بين العبد وربه ودلَّ عليه حتى عرف ربه ووحده وأنس به واستحى من قربه وعبده كأنه يراه، ولهذا قالت طائفة من الصحابة: (إن أول علم يرفع من الناس الخشوع). وقال ابن مسعود: (إن أقواماً يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع). وقال الحسن: (العلم علمان فعلم على اللسان فذاك حجة الله على ابن آدم وعلم في القلب فذاك العلم النافع). وكان السلف يقولون: (العلماء ثلاثة: عالم بالله عالم بأمر الله، وعالم بالله ليس بعالم بأمره، وعالم بأمر الله ليس بعالم بالله). وأكملهم الأول، وهو الذي يخشى الله ويعرف أحكامه، فالشأن كله في أن العبد يستدل بالعلم على ربه فيعرفه فإذا عرفه ربه فقد وجده منه قريباً، ومتى وجده منه قريباً قربه إليه، وأجاب دعاءه كما في الأثر الإسرائيلي: (ابن آدم اطلبني تجدني، فإن وجدتني وجدت كل شيء، وإن فتك فاتك كل شيء، وأنا أحب إليك من كل شيء).

وكان ذو النون يردد هذه الأبيات بالليل:

أُطلبوا لأنفسـكـم مثل ما وجدت أنا
قد وجدت لِي سكناً ليس في هواه عنـا
إن بعدت قربني أو قربت منه دنا

وكان الإمام أحمد رحمه الله يقول عن معروف: (معه أصل العلم خشية الله). فأصل العلم، العلم بالله الذي يوجب خشيته ومحبته والقرب منه والأنس به والشوق إليه، ثم يتلوه العلم بأحكام الله وما يحبه ويرضاه من العبد من قول أو عمل أو حال أو اعتقاد:

فمن تحقق بهذين العلمين كان علمه علماً نافعاً وحصل له العلم النافع والقلب الخاشع والنفس القانعة والدعاء المسموع).

بيَّن المصنف ثمرة العلم النافع وهي خشوع القلب واستقامة الجوارح بحيث يكون العالم متبعا للشرع في الباطن والظاهر مستكينا لله خاضعا لحكمه منقادا لشرعه وجلا من عذابه راجيا لثوابه وذكر قول الصحابة ﷺ أن أول ما يرفع من الناس علم الخشوع فيفقدون الإخلاص في القصد ويصير طلبهم لغير الله من أجل التباهي والتفاخر وتحصيل الرئاسة. ثم ذكر المصنف أثر عبد الله بن مسعود الذي يخبر أن قوما همهم من القرآن هو قراءته باللسان من غير أن يجاوز تراقيهم غلى قلوبهم ومراده ذمهم لأنهم لم يعتنوا بفقه معاني القرآن والتدبر في أحكامه وأخباره وهذه صفة الخوارج الغلاة في الأمر والنهي كما ورد في الصحيح وهذا يدل على مشروعية التدبر والتفهم لمعاني الشرع قال تعالى: (كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ). والتدبر والتفهم طريق للخشوع فمن تدبر خشع ومن لم يتدبر لم يخشع ولذلك قال ابن مسعود رضي الله عنه: (إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع). ويفسر ذلك ما قاله الحسن البصري: (العلم علمان فعلم على اللسان فذاك حجة الله على ابن آدم وعلم في القلب فذاك العلم النافع). ومراده أن العلم الظاهري الذي يتعلق بالنطق تقوم به الحجة وتبرأ به الذمة وأما العلم الباطني المتعلق بالقلب المترتب عليه الخشوع فذاك هو العلم النافع وبعض المتفقهة همهم الأكبر تحصيل العلم الظاهري وإهمال التدبر والخشوع.

ثم ذكر المصنف أثرا عظيما في تقسيم مراتب العلماء قال سفيان الثوري عن أبي حيان التيمي عن رجل قال: (كان يقال العلماء ثلاثة: عالم بالله عالم بأمر الله وعالم بالله ليس بعالم بأمر الله وعالم بأمر الله ليس بعالم بالله. فالعالم بالله وبأمر الله الذي يخشى الله تعالى ويعلم الحدود والفرائض. والعالم بالله ليس بعالم بأمر الله الذي يخشى الله ولا يعلم الحدود ولا الفرائض. والعالم بأمر الله ليس العالم بالله الذي يعلم الحدود والفرائض ولا يخشى الله

عز وجل). فأعلاهم من جمع بين خشية الله والفقه في الأحكام وهذا هو حال أئمة السلف الصالح الذين عُرفوا بالعلم والورع واتِّباع السنة. ثم يأتي بعدهم في المرتبة الثانية من اقتصر على خشية الله ولم يكن عنده فقه بالأحكام وهذا هو حال النساك الذين غلب عليهم العبادة والزهد ولم يفتح عليهم في العلم. ثم يأتي في المرتبة الثالثة من حصل الفقه ولم تكن عنده خشية لله ولم يغلب عليه الورع ولا يظهر عليه اتباع الشرع والسنة في الغالب وهذا كحال بعض الفقهاء المتأخرين الذين كان جلُّ همهم تحصيل الفقه وقدم أهل الخشية عليهم لأن الخشية رأس العلم وثمرته ولذلك سأل عبد الله أباه أحمد بن حنبل قال: (قلت لأبي: هل كان مع معروف الكرخي شيء من العلم؟ فقال: (يا بني كان معه رأس العلم خشية الله تبارك وتعالى). ومراده رحمه الله بيان أهمية منزلة الخشية وأنها الثمرة من طلب العلم ولا ينبغي لطالب العلم أن يزهد فيها ومن جمع معها الفقه في الأحكام ومعرفة مسائل الاعتقاد والسلوك الواردة في الشرع وضبط الأصول فهو أكمل ممن اقتصر على الخشية كما فصَّل المصنف ذلك والتعبد لله بالجهل وقلة العلم فيها مخاطرة عظيمة ويفضي إلى الوقوع في الأوهام والبدع كما حصل لبعض النساك وقد يتبوأ الناسك منزلة عظيمة عند العامة فيزين له الشيطان بشرف الولاية والإمامة فتصدر عنه أقوال وأحوال بدعية مخالفة للسنة ويكون فتنة لأتباعه. وقد بيَّن المصنف أن أصل العلم المحمود شرعا هو العلم بخشية الله وجلاله ومحبته وجماله الذي ينشأ عن معرفة أسمائه وصفاته وأفعاله فيتعلق القلب بالتقوى ويمتلأ بالتأله والتقرب لله حتى يكون همه وفرحه وحزنه لله ثم يثمر ذلك العمل الصالح على الجوارح ويعيش حالة الأنس والفرح بالله التي عناها ذو النون وكلما ازدادت خشيته ومحبته لله كلما دنا من الله قربا وآنس به فرحا حتى يكون من أولياءه وخاصته فيدخل في معونة الله وهدايته وإجابة دعوته واستشهد المصنف بالأثر الإسرائيلي وهو خبر لا يصح وليس له أصل في دواوين الحديث ويغني عنه ما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة قال تعالى: (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ

أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ). وفي الصحيحين قال النبي ﷺ: (يقولُ اللَّهُ تَعالَى: (أنا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وأنا معهُ إذا ذَكَرَنِي، فإنْ ذَكَرَنِي في نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ في نَفْسِي، وإنْ ذَكَرَنِي في مَلَإٍ ذَكَرْتُهُ في مَلَإٍ خَيْرٍ منهمْ، وإنْ تَقَرَّبَ إلَيَّ بشِبْرٍ تَقَرَّبْتُ إلَيْهِ ذِراعًا، وإنْ تَقرَّبَ إلَيَّ ذِراعًا تَقَرَّبْتُ إلَيْهِ باعًا، وإنْ أتانِي يَمْشِي أتَيْتُهُ هَرْوَلَةً). وقد بيَّن المصنف أن من جمع بين علم الله الذي يورث الخشية وعلم أمر الله الذي يورث الفقه في دين الله بأصوله وفروعه كان قد جمع العلم النافع الذي يورث القبول والخشوع وتيسير المطلوب.

(ومن فاته هذا العلم النافع وقع في الأربع التي استعاذ منها النبي صلي الله عليه وسلم وصار علمه وبالاً وحجَّةً عليه فلم ينتفع به لأنه لم يخشع قلبه لربه، ولم تشبع نفسه من الدنيا، بل ازداد عليها حرصاً ولها طلباً، ولم يسمع دعاؤه لعدم امتثاله لأوامر ربه وعدم اجتنابه لما يسخطه ويكرهه، هذا إن كان علمه علماً يمكن الانتفاع به وهو المتلقى عن الكتاب والسنة. فإن كان متلقى من غير ذلك فهو غير نافع في نفسه، ولا يمكن الانتفاع به بل ضرُّه أكثر من نفعه).

بيَّن المصنف أن من فاته العلم النافع فاته القبول والاستجابة والخشية والورع ووقع فيما ينافي ذلك من الخصال الأربع التي حذر منها رسول الله ﷺ في قوله: (اللَّهُمَّ إنِّي أَعُوذُ بكَ مِن عِلْمٍ لا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لا تَشْبَعُ، وَمِنْ دَعْوَةٍ لا يُسْتَجَابُ لَهَا). رواه مسلم. وصار علمه سببا لهلاكه وبغيه وفتنته بالدنيا وجريه وراء الشهوات ووقوفه في صف الظلمة وسكوته عن بيان الحق فلا يخشع قلبه لقسوته وظلمته بالذنوب ولا تشبع نفسه لعدم قناعته وشحه وفقر نفسه ومرضه بحب الدنيا فتكون نفسه كالنار كلما ألقي فيها طلبت المزيد ولا تستجاب دعوته لأكله الحرام ووقوعه فيما يسخط الله ولا ينتفع بعلمه وإن كان نافعا في نفسه لفساد قصده وفساد عمله لأنه لم يوافق محلا صالحا كالمطر إذا نزل في أرض لا تمسك الماء ولا تنبت الشجر ولهذا لا ينتفع المنافق بما

يسمع من الحق وما يشاهد من المواعظ قال تعالى: (وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ). وقد ضرب النبي ﷺ مثلاً بيَّن فيه أصناف الناس في قبول الهدى العلم النافع فقال: (إِنَّ مَثَل مَا بعَثنِي اللَّه بِهِ منَ الْهُدَى والْعلْمِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَصَاب أَرْضاً فكَانَتْ طَائِفَةٌ طَيِبَةٌ، قبلَتِ الْماءَ فأَنْبتتِ الْكلأَ والْعُشْب الْكَثِيرَ، وَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمسكَتِ الماءَ، فَنَفَعَ اللَّه بِهَا النَّاس فَشَرِبُوا مِنْهَا وسَقَوْا وَزَرَعَوا. وأَصَابَ طَائِفَةٌ مِنْهَا أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ قِيعانٌ لا تُمْسِكُ مَاءً وَلا تُنْبِتُ كَلأً فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقُهَ فِي دِينَ اللَّه، وَنَفَعَه بمَا بعَثَنِي اللَّه بِهِ، فَعلِمَ وعَلَّمَ، وَمثلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذلِكَ رَأْساً وِلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ). متفق عليه. فالصنف الأول انتفع بالعلم في نفسه فقهها فعلم وعلَّم ونفع غيره وهذا مثل العالم الفقيه والصنف الثاني حمل العلم فنفع غيره بنقل العلم إليه لكنه لم ينتفع بالعلم في نفسه فلم يفقه المعاني وهذا مثل راوي العلم وناقله والصنف الثالث لم ينتفع بالعلم في نفسه ولم ينفع غيره بل أعرض عنه وزهد فيه لمرض قلبه وشدة غفلته وفتنته بالدنيا. أما إذا كان علمه ضارا في الأصل فهذا لا ينتفع بأصله ولا بثمرته ولا يزيد صاحبه إلا بعدا وضلالا عن الله عياذا بالله.

(وعلامة هذا العلم الذي لا ينفع أن يكسب صاحبه الزهو والفخر والخيلاء، وطلب العلو والرفعة في الدنيا والمنافسة فيها، وطلب مباهاة العلماء ومماراة السفهاء وصرف وجوه الناس إليه، وقد ورد عن النبي ﷺ: (إن من طلب العلم لذلك فالنار النار). وربَّما ادَّعى بعض أصحاب هذه العلوم معرفة الله وطلبه والإعراض عما سواه، وليس غرضهم بذلك إلا طلب التقدم في قلوب الناس من الملوك وغيرهم وإحسان ظنهم بهم، وكثرة اتباعهم والتعظم بذلك على الناس. وعلامة ذلك إظهار دعوى الولاية كما كان يدعيه أهل الكتاب، وكما ادعاه القرامطة والباطنية ونحوهم وهذا بخلاف ما كان عليه السلف من احتقار نفوسهم وازدرائها باطناً وظاهراً. وقال عمر: (من قال: إنَّه عالمٌ فهو جاهل، ومن قال إنَّه مؤمن فهو كافر، ومن قال هو في الجنة فهو في النار). ومن علامات ذلك

عدم قبول الحق والانقياد إليه والتكبر على من يقول الحق خصوصاً إن كان دونهم في أعين الناس والإصرار على الباطل خشية تفرق قلوب الناس عنهم بإظهار الرجوع إلى الحق وربَّما أظهروا بألسنتهم ذم أنفسهم واحتقارها على رؤوس الأشهاد ليعتقد الناس فيهم أنهم عند أنفسهم متواضعون فيمدحون بذلك وهو من دقائق أبواب الرياء كما نبه عليه التابعون فمن بعدهم من العلماء ويظهر منهم من قبول المدح واستجلابه مما ينافي الصدق والإخلاص فإن الصادق يخاف النفاق على نفسه ويخشى على نفسه من سوء الخاتمة فهو في شغل شاغل عن قبول المدح واستحسانه).

بيَّن المصنف علامات العلم الغير نافع فمن أشهرها أن يكون قصد الطالب مباهاة العلماء ومماراة السفهاء ليكسبه الرفعة في الدنيا والشهرة والفخر والخيلاء على أقرانه وقد ورد في السنة ذم ذلك كما في حديث كعب بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ أَوْ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ أَوْ يَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ). رواه الترمذي وضعفه لتفرد إسحاق بن يحي به وهو منكر الحديث لكن معناه صحيح في الشرع وإنما تُوعِّدَ بالنار لأنه مرائي أراد الدنيا بعمل الآخرة فطلب العلم قربة وعبادة لله شرع لرفع الجهل وتبصير المسلمين ونصرة الدين وحمايته من الشرك والبدع ولم يشرع لقصد طلب المدح والرفعة والمنافع الشخصية ومن طلب العلم لحظه لم يطلبه لإعلاء كلمة الله وتبليغ الناس دين الله.

ومن علامات أهل العلم المخالف لهدي السلف الصالح أنهم يدعون الإخلاص ومعرفة الله والإعراض عن الدنيا لينالوا منزلة رفيعة عند الأمراء ووجوه الناس ويتوصلوا بذلك للحصول على المراتب الدينية والأموال وربما يتظاهرون بنصرة السنة كما هو حال بعض المنتسبين للعلم في زماننا.

ومن علامات أهل العلم المخالف لهدي السلف الصالح أنهم يتظاهرون بالولاية ومحبة الله ووراثة العلم النبوي ليتبعهم العامة ويعتقدون فيهم معرفة الحق ونيل رضا الله وهذا عمل

أهل الكتاب حين ادعوا أنهم أبناء الله وأحبائه وكذلك ادعاه القرامطة والباطنية من الشيعة لعنهم الله حين ادعوا أنهم أولياء الله وورثة علم النبوة كذبا وزورا ويدخل في ذلك كل من زكى نفسه وادَّعى أنه نال ولاية الله وبلغ كمال التقوى وعرف سر المعرفة كحال مشائخ المتصوفة الدَّجالين الذين فتنوا العوام وأفسدوا الدين وطمسوا معالم السنة وكل هذه الصور التي ذكرها المصنف داخلة في فساد النية في طلب العلم وإرادة الدنيا والمنافع سواء كانت معنوية أو مادية وهذا العلم وإن كثر لا ينفع صاحبه يوم القيامة ويكون حجة عليه كما ورد الوعيد في صحيح مسلم للقارئ الذي تعلم القرآن لأجل أن يقال إنه قارئ ففسد علمه لأنه قصد الرياء والشهرة وعلم قليل مع إخلاص خير من علم كثير بلا إخلاص فنسأل الله أن يصلح باطننا وظاهرنا.

أما السلف الصالح فقد كان هديهم تحري الإخلاص ووجه الله والدار الآخرة في طلب العلم فيعتنون بالنية في إصلاح أمرين:

الأول: أنهم طلبوا العلم لرفع الجهل عن النفس والغير.

الثاني: أنهم فعلوا ذلك طاعة وقربة لله. قال الإمام أحمد: (العلم لا يعدله شيء لمن صحّت نيته قالوا: وكيف تصح نيته؟ قال: ينوي أن يرفع الجهل عن نفسه وعن غيره). ويجتهدون في تصحيح النية كلما ورد الخاطر والمبالغة في ازدراء النفس واحتقارها ومقتها في الله لئلا يتسلل لها العجب والفخر فتفسد نيتهم ولأجل ذلك كانوا يذمون كل هيئة أو تصرف أو قول تقود إلى إعجاب الناس أو الشهرة وفساد النية من ادعاء الرجل أنه عالم أو إذنه وفرحه بمشي الأتباع في عقبه أو تصدره للمناظرة وحرصه على مجامع الناس أو غضبه في مخالفة رايه أو رده للحق واستكباره أو انتصاره وتحزبه لنصرة مذهبه أو تكسبه بعلمه فكل ما يضعف نية العلم أو يفسدها كانوا حريصين على تركه والفرار منه قال حبيب بن أبي ثابت: (رأى ابن مسعود ناس فجعلوا يمشون خلفه فقال ألكم حاجة

قالوا: لا، قال: ارجعوا فإنها ذلة للتابع وفتنة للمتبوع). ولهم في هذا المقام أقوال وأحوال عجيبة.

وذكر المصنف أثر الفاروق عمر ﷺ: (من قال: إنه عالم فهو جاهل. ومن قال إنه مؤمن فهو كافر. ومن قال هو في الجنة فهو في النار). وهذا موقوف مرسل لا يثبت عن عمر ﷺ ولا يصح مرفوعا إلى النبي ﷺ وظاهره مشكل قال ابن تيمية في أحاديث القُصَّاص: (من قال: أنا في الجنة فهو في النار. ومن قال: أنا في النار فهو كما قال). ليس هذا من كلام النبي ﷺ. ولكن يُروى عن عمر أَنه قال: (من قال: أنا مؤمن فهو كافر. ومن قال: أنا في الجنة فهو في النار). وأظنه من مراسيل الحسن عنه). وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة برئاسة شيخنا ابن باز: (والمراد بالأثر المذكور لو صح: كلام من يقول ذلك على سبيل ثناء الإنسان على نفسه وفخره بعمله مع ما في قول الإنسان: (أنا من أهل الجنة) من الخرص والتهجم على علم الغيب، وقد قال تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾).

ومن علامات أهل العلم المخالف لهدي السلف الصالح أنهم يردون الحق إذا عارض مذهبهم ويستكبرون عن اتباعه لا سيما إذا صدر عن من هو أقل منهم في العلم وهذا يدل أن مقصدهم في العلم لم يكن لإعلاء كلمة الله وإنما كان طلبا لرفعتهم فأنفت نفوسهم عن قبول الحق ممن كان دونهم لئلا تهتز مكانتهم عند الأتباع مع أن المصنف يوقن أن قبول الحق من الغير مهما كان يزيد المرء شرفا وصدقا لكن الشيطان يتلاعب بهم وقد رأيت بعض طلاب العلم لما كانوا خاملين يقبلون النصح والاعتراض ولما اشتهروا وجاوزوا القنطرة صار يشق عليهم قبول النصح والمخالفة من غيرهم وهذه إحدى مفاسد الشهرة الزائفة التي شاعت عند المتأخرين ويروج لها في زماننا الجماعات الدعوية ممن تأثروا بالأحزاب السياسية ويعتنون بصناعة الشهرة وتلميع الرموز ويربون الأتباع على طاعتهم والولاء لهم وعدم إظهار مخالفتهم وانتقادهم لئلا يتفرق الناس عنهم فصار

هدفهم نصرة حزبهم وتسييس الناس وليس تعظيم الشريعة واتباع السنة وهذه العادة من الموروث الصوفي في تعظيم مشائخهم ولو على الباطل وتنزيههم عن الخطأ وهذا المنهج مخالف لهدي أئمة السلف الذين كانوا ينصرون السنة ويقبلون الحق ويردون على المخالف ولو كان من وجوه أصحابهم ولذلك لما ناظر الأوزاعي سفيان الثوري في مسألة رفع اليدين في الصلاة وكان سفيان لا يرى الرفع ويحتج بحديث يزيد بن أبي زياد وهو رجل ضعيف شدَّد عليه الأوزاعي وقال: (قم بنا حتى نتلاعن عند الركن أيُّنا على الحق). فالسلف كانوا ينتصرون للحق ولا ينتصرون لأنفسهم ولا لطريقتهم.

ومن مسالك الرياء عند الخلف التظاهر بالورع وذم النفس أمام العامة ليشتهروا بالتواضع والزهد فيظهر الذم لينال المدح وهذا من مسالك الرياء الخفية التي لا يفطن لها إلا أهل البصيرة وهذا العمل ينافي حقيقة الصدق في التدين والإخلاص في القصد أما المؤمن الصادق مع الله فقد شغل قلبه بالخوف من سوء الخاتمة والوجل من عدم القبول عن طلب المدح والصيت في الدنيا وقد كان السلف الصالح يخافون النفاق في إيمانهم قال ابن أبي مليكة: (أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه ما منهم أحد يقول: إنه على إيمان جبريل وميكائيل). وكان يشتد قلقهم وخوفهم من سوء الخاتمة وإنما نشأت هذه الحالة الإيمانية في قلوبهم خشية أن يحبط عملهم لتغير قصدهم ودخول العجب عليهم وخشية أن يُفتنوا قبل الموت لأن القلب ضعيف جدا سريع التقلب والتغير لما روى أنس بن مالك ﷺ قال: (كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، آمَنَّا بِكَ وَبِمَا جِئْتَ بِهِ فَهَلْ تَخَافُ عَلَيْنَا؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّ الْقُلُوبَ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللهِ يُقَلِّبُهَا كَيْفَ يَشَاءُ). رواه الترمذي وحسنه.

(فلهذا كان من علامات أهل العلم النافع أنهم لا يرون لأنفسهم حالاً ولا مقاماً ويكرهون بقلوبهم التزكية والمدح، ولا يتكبرون على أحد. قال الحسن: (إنما الفقيه الزاهد

في الدنيا الراغب في الآخرة البصير بدينه المواظب على عبادة ربه). وفي رواية عنه قال: (الذي لا يحسد من فوقه ولا يسخر ممن دونه ولا يأخذ على علمٍ علَّمه الله أجراً). وهذا الكلام الأخير قد روي معناه عن ابن عمر من قوله. وأهل العلم النافع كلما ازدادوا في هذا العلم ازدادوا تواضعاً لله وخشيةً وانكساراً وذلاً. قال بعض السلف: (ينبغي للعالم أن يضع التراب على رأسه تواضعاً لربه). فإنه كلما ازداد علماً بربه ومعرفة به ازداد منه خشية ومحبة وازداد له ذلا وانكساراً. ومن علامات العلم النافع أنه يدل صاحبه على الهرب من الدنيا وأعظمها الرئاسة والشهرة والمدح، فالتباعد عن ذلك والاجتهاد في مجانبته من علامات العلم النافع، فإن وقع شيء من ذلك من غير قصد واختيار كان صاحبه في خوف شديد من عاقبته، بحيث أنه يخشى أن يكون مكراً واستدراجاً، كما كان الإمام أحمد يخاف ذلك على نفسه عند اشتهار اسمه وبعد صيته. ومن علامات العلم النافع أن صاحبه لا يدعي العلم ولا يفخر به على أحد، ولا ينسب غيره إلى الجهل إلا من خالف السنة وأهلها فإنه يتكلم فيه غضباً لله لا غضباً لنفسه ولا قصداً لرفعتها على أحد).

بيَّن المصنف أن من علامات أهل العلم النافع أنهم يمقتون أنفسهم فلا يرون لأنفسهم فضلا ولا منزلة ويكرهون التزكية ظاهرا وباطنا ولا يتكبرون على أحد لأنهم يوقنون أن ما وصلوا إليه من العلم إنما هو بفضل الله وتوفيقه وحده ويوقنون أن من بركة العلم التواضع والخشوع وأمر ثالث أنهم طلبوا العلم وبذلوه لينالوا ثواب ربهم ورضوانه في الآخرة ولم يطلبوه ليتكسبوا به في الدنيا وقد دل على هذا أثر الحسن البصري حين بيَّن أن الفقيه حقا من زهد في الدنيا حسيا ومعنويا ورغب في الآخرة وتمسك بالشرع وقال أيضا الحسن البصري في وصف العالم هو من لا يحسد من فوقه في العلم ولا يحتقر من دونه في العلم ولا يأخذ أجرا على علمه وهذا هو معنى التواضع في العلم وهو من أهم أمارات صدق العلم وإخلاصه فمن كان يقبل الحق ممن دونه ويبذل علمه بالمجان ولا

يتعصب لمذهبه كان ممن انتفع بعلمه وكلما زاد انتفاع العالم بعلمه كلما زاد انكساره وتواضعه ونفعه للخلق ولذلك قال بعض السلف ينبغي للعالم أن يضع التراب على رأسه ليتواضع ومراده أن يعتني بتربية نفسه ويكسر سطوتها وسلطانها لأن النبوغ في العلم يحمل على الفخر والكبر لما يرى من تميزه وتفوقه على الجهال.

ومن علامات العلم النافع أن يسوق صاحبه إلى الهرب من زينة الدنيا الخفية والظاهرة ويجعله يحذر أشد الحذر من طلب الرئاسة والمال وإذا حصل للعالم شهرة أو رئاسة فينبغي له أن يشتد خوفه وقلقه من الافتتان بها وأن يكون ما حصل له إنما هو استدراج له كما كان الإمام أحمد يحذر كثيرا من فتنتة الشهرة والإمامة لما حصلت له بعد ثباته في محنة خلق القرآن فكان يحرص على الخلوة والبعد عن مجامع الناس ومخالطة السلطان وشدَّد على نفسه في الورع. والمرء طبيب نفسه كل بحسبه المهم أن المؤمن البصير ينبغي له أن يراقب نفسه ويجاهدها ويجعل نصب عينيه سلامة قلبه ونيته ويقدم هذا الأمر على كل مصلحة ويراعي ذلك في الفعل والترك.

ومن علامات العلم النافع أن حامله لا يفتخر على الناس بعلمه ولا يعيرهم بالجهل ولا يزدريهم ولا يرى أنه أفضل منهم عند الله لأن هذا السلوك داخل في الكبر المنهي عنه وفيه نوع تزكية للنفس ومن تخلَّق بكبر العلم هلك وفسد علمه لكن من خالف السنة ومذهب السلف الصالح عن عناد ردَّ عليه وبيَّن فساد مذهبه والحامل على ذلك الغضب للدين والذب عن السنة ونصح الأمة ولم يكن قصده الانتصار لنفسه والعلو على الناس وهذه مسألة خطيرة ينبغي التفطن لها فإن بعض الناس يتظاهر بنصرة السنة وغرضه الانتصار لنفسه ونصرة مذهبه فهذا حاله كمن قاتل الكفار لأجل الشهرة ولم يقصد إعلاء كلمة الله وقد كان أئمة السلف الصالح يردون على أهل البدع بإخلاص وعلم وإنصاف أما في زماننا فقلَّ من يقتدي بهم في هذا الباب.

(وأمَّا من علمه غير نافع فليس له شغل سوى التكبر بعلمه على الناس، وإظهار فضل علمه عليهم ونسبتهم إلى الجهل، وتَنَقُّصهم ليرتفع بذلك عليهم وهذا من أقبح الخصال وأرداها. ورُبَّما نسب من كان قبله من العلماء إلى الجهل والغفلة والسهو، فيوجب له حب نفسه وحب ظهورها إحسان ظنه بها وإساءة ظنه بمن سلف. وأهل العلم النافع على ضد هذا يسيؤون الظن بأنفسهم ويحسنون الظن بمن سلف من العلماء ويقرون بقلوبهم وأنفسهم بفضل من سلف عليهم وبعجزهم عن بلوغ مراتبهم والوصول إليها أو مقاربتها. وما أحسن قول أبي حنيفة وقد سُئل عن علقمة والأسود أيهما أفضل؟ فقال: (والله ما نحن بأهل أن نذكرهم فكيف نفضل بينهم). وكان ابن المبارك إذا ذكر أخلاق من سلف ينشد:

لَا تَعْرِضَنَّ بِذِكْرِنَا فِي ذِكْرِهِمْ ... لَيْسَ الصَّحِيحُ إِذَا مَشَى كَالْمُقْعَدِ

ومن علمه غير نافع إذا رأى لنفسه فضلا على من تقدمه في المقال وتشقق الكلام ظنَّ لنفسه عليهم فضلاً في العلوم أو الدرجة عند الله لفضلٍ خُصَّ به عمن سبق فاحتقر من تقدمه وازدرى عليه بقلة العلم، ولا يعلم المسكين أن قلة كلام من سلف إنما كان ورعاً وخشيةً للَّه ولو أراد الكلام وإطالته لما عجز عن ذلك. كما قال ابن عباس لقوم سمعهم يتمارون في الدين: (أما علمتم إن لله عباداً أسكتتهم خشية الله من غير عي ولا بكم، وإنهم لهم العلماء والفصحاء والطلقاء والنبلاء، العلماء بأيام الله، غير أنهم إذا تذكروا عظمة الله طاشت عقولهم وانكسرت قلوبهم وانقطعت ألسنتهم حتى إذا استفاقوا من ذلك يسارعون إلى الله بالأعمال الزاكية، يعدون أنفسهم من المفرطين وإنهم لأكياس أقوياء ومع الظالمين والخاطئين، وأنهم لأبرار برآء، إلا أنهم لا يستكثرون له الكثير، ولا يرضون له بالقليل، ولا يدلُّون عليه بالأعمال هم حيث ما لقيتهم مهتمون مشفقون وجلون خائفون). خرجه أبو نعيم وغيره).

بيَّن المصنف أن من أعظم علامات العلم الغير نافع التكبر على الناس والعلو عليهم وازدرائهم وتنقصهم بالجهل وهذه صفة ذميمة في العالم تمحق بركة العلم وتصد الناس عن الانتفاع بعلمه وربما تعاظم الكبر في نفسه حتى فاضل نفسه على السابقين من أهل العلم كما يدعي بعض الخلف أنهم أعلم من السلف.

أما من وُفقوا في العلم النافع فهم متواضعون لا يتكبرون على أهل زمانهم ويسيئون الظن بأنفسهم ويدينون بالفضل لمن سبقهم ويستغفرون لهم لأن الله جعلهم سببا في الهداية للحق والدلالة للسنة وإدراك العلم وهذا هو حال السلف الصالح عند ذكر من سبقهم وقد ذكر المصنف قول أبي حنيفة وشعر ابن المبارك ويدلان على الاعتراف بفضل السابقين وتقديرهم وللسلف كلام كثير في هذا الباب.

والمتكبر بالعلم إذا رأى أن كلامه أكثر من السلف وتشقيقه للمسائل أكثر ظن في نفسه أنه أعلم منهم وأفضل عند الله فأورث ذلك في نفسه احتقارهم والجرأة في رد كلامهم وانتقادهم وهذا من تلبيس الشيطان وما علم هذا المسكين أن السلف الصالح إنما تورعوا عن كثرة الكلام وأمسكوا من باب الاحتياط خشية الوقوع في الخطأ.

ثم أورد المصنف أثر ابن عباس ﷺ حين سمع قوما يكثرون من الجدال في مسائل الدين ويزهدون في العمل فبيَّن لهم أن أصحاب النبي ﷺ العلماء الفصحاء ذوي البصيرة قد وفقهم الله للسكوت في كثير من المسائل لاشتغالهم بالخشوع وتزكية أنفسهم وحسن العمل ولم يكن سكوتهم لعيب في ألسنتهم أو عجز في فصاحتهم وإنما سكتوا تورعا وخشية لله وكانوا من أعلم الناس بسنن الله وأحكامه وكانوا إذا سمعوا عظمة الله طاشت عقولهم وقلقت قلوبهم وأمسكت ألسنتهم وخشعت جوارحهم فإذا هدأوا انصرفوا للعمل ورغبوا في الأجر مع شعورهم بالتفريط والتقصير والخوف من عدم قبول أعمالهم مع فطنتهم وفراستهم في الله وقوتهم في الثقة والعزة بالله لكنهم لا يتكبرون على عباد الله ولا

يرضون لأنفسهم قلة العمل ولا يمنون على الله بأعمالهم لأنهم يرون أن الفضل والتوفيق من الله وحده.

(وخرج الإمام أحمد والترمذي من حديث أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: (الحياء والعِيُّ شعبتان من الإيمان والبذاء والبيان شعبتان من النفاق). وحسنه الترمذي وخرجه الحاكم وصححه. وخرج ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: (البيان من الله والعِيُّ من الشيطان. وليس البيان بكثرة الكلام ولكن البيان الفصل في الحق. وليس العي قلة الكلام ولكن من سفه الحق). وفي مراسيل مُحَمَّد بن كعب القرظي عن النبي ﷺ قال: (ثلاث ينقص بهنَّ العبد في الدنيا ويزداد بهنَّ في الآخرة ما هو أعظم من ذلك: الرحم والحياء وعِيُّ اللسان). قال عون بن عبد الله: (ثلاث من الإيمان: الحياء والعفاف والعِيُّ، عيُّ اللسان لا عيُّ القلب ولا عيُّ العمل، وهنَّ مما يزدن في الآخرة وينقصن في الدنيا، وما يزدن في الآخرة أكبر مما ينقصن من الدنيا). ورُوي هذا مرفوعا من وجه ضعيف. وقال بعض السلف: (إن كان الرجل ليجلس إلى القوم فيرون أن به عيًّا وما به من عيٍّ إنه لفقيهٌ مسلم). فمن عرف قدر السلف عرف أن سكوتهم عما سكتوا عنه من ضروب الكلام وكثرة الجدال والخصام، والزيادة في البيان على مقدار الحاجة لم يكن عياً ولا جهلاً ولا قصوراً، وإنما كان ورعاً وخشيةً لله واشتغالاً عمَّا لا ينفع بما ينفع. وسواء في ذلك كلامهم في أصول الدين وفروعه، وفي تفسير القرآن والحديث، وفي الزهد والرقائق والحكم والمواعظ، وغير ذلك مما تكلموا فيه).

بيَّن المصنف فضل خُلُق العِي وهو الإمساك عن كثرة الكلام في دين الله والتوسع في الامتثال والعمل والعيُّ الممدوح شرعا هو ما سكت فيه العالم تورعا واحتياطا إما لجهله الحكم والقول على الله بلا علم أو خشية الوقوع في الفتنة أو خشية ترتب مفسدة أو الخوض في المراء والجدال الباطل فهذا هو العي الذي يحمد عليه العالم وعليه تحمل الأحاديث والآثار الواردة في الباب وقد كان الصحابة وأئمة السلف الصالح يكثرون من

الإمساك في الكلام لا سيما في المسائل الحادثة في الأصول فالعالم الرباني هو الذي يتكلم بعلم وورع ويمسك ويصمت بحكمة لا سيما في الفتن والحوادث أما العيُّ المذموم شرعا هو الإمساك عن بيان الحق لأجل الدنيا أو الخوض في الكلام الباطل الذي فيه رد للسنة الثابتة والشريعة المحكمة.

وقد ذكر المصنف حديث أبي أمامة ﷺ وهو يدل على فضل الحياء والعيّ وذم البذاءة في القول والتوسع في الكلام في الجدال والتكلف بلا حاجة وهما من صفات المنافقين. وذكر حديث أبي هريرة ﷺ وهو يدل على فضل البيان الذي يبيِّن الحق ويميزه عن الباطل وذم العي الذي فيه رد للحق ثم ذكر مرسل مُحَمَّد القرظي وهو يدل على فضل الحياء والرحم والتورع في الكلام في دين الله. ثم ذكر أثر عون بن عبد الله وفيه أن ثلاث خصال من كمال الإيمان الحياء والعفاف والعي في الكلام وحقيقة الحياء ترك القبيح مما يستحي أهل المروءة من إظهاره قال الفاروق عمر ﷺ: (من قلَّ حياؤه قلَّ ورعه ومَن قلَّ ورعه مات قلبه). وحقيقة العفاف ترك الحرام في شهوة الفرج والمال قال مُحَمَّد بن الحنفية: (الكمال في ثلاثة: العفة في الدين والصبر على النوائب وحسن التدبير في المعيشة). وحقيقة العِيّ ترك الكلام خشية الوقوع في الباطل قال الفاروق عمر ﷺ: (من كثر كلامه كثر سقَطُه ومن كثر سقَطُه كثرت ذنوبه ومن كثرت ذنوبه كانت النار أولى به). وبيَّن أن العِيَّ الممدوح يكون في اللسان لا في القلب ولا في الجوارح ومقصوده أن المؤمن يستزيد في عمل القلب وعمل الجوارح ويستقل في عمل اللسان فلا يتكلم إلا ما كانت المصلحة فيه راجحة. ثم ذكر قول بعض السلف إن الرجل كان يجلس مع القوم فيلزم السكوت فيظنون أن به عجز عن الكلام وهو فقيه عارف لكنه أمسك من باب الورع والاحتياط.

ثم بيَّن المصنف أن من تأمل في طريقة السلف الصالح عرف أنهم أمسكوا عن كثير الكلام لا عجزا ولا عيبا فيهم وإنما غلب عليهم الورع والخوف من الله وهذا عام في الأصول والفروع والأحكام والزهد والآداب.

(فمن سلك سبيلهم فقد اهتدى، ومن سلك غير سبيلهم ودخل في كثرة السؤال والبحث والجدال والقيل والقال فإن اعترف لهم بالفضل وعلى نفسه بالنقص كان حاله قريباً. وقد قال إياس بن معاوية: (ما من أحد لا يعرف عيب نفسه إلا وهو أحمق قيل له: فما عيبك؟ قال: كثرة الكلام). وإن ادَّعى لنفسه الفضل ولمن سبقه النقص والجهل فقد ضل ضلالاً مبيناً وخسر خسراناً عظيما).

بيَّن المصنف أن المتأخرين موقفهم تجاه منهج السلف الصالح في قلة الكلام وضبطه ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: اقتدى بهم وتورع عن كثير من الكلام ولم يتكلم إلا في أمر فيه مصلحة والسكوت عنه فيه مفسدة ولم يدخل في الجدال وكان غرضه بيان الحق عند خفائه وهذا مسلك العلماء الربانيين.

الصنف الثاني: خالفهم وأكثر من الكلام إما مجارة لطبع غلب عليه أو لعرف نشأ فيه فإن عرف فضل السلف ولم يتكبر عليهم واعترف بنقصه كان موقرا لهم ويرجى له خيرا والمرء مع من أحب وهذا حال كثير من الناس المحبين للسلف والكمال عزيز وإن خفي عليه عيبه فهو أحمق لا يميز بين الفضائل والمعايب كما وصفه إياس بن معاوية.

الصنف الثالث: من كان مكثرا من الكلام والمراء والرأي ويدَّعي أن حاله أفضل من حال السلف لكثرة علومه وجهلهم فهذا ضال وخاسر لأنه أعرض عن جادة السلف الصالح عن معاندة واتبع سبيل أهل البدع.

وبهذا يعلم أن الخطاب الدعوي السائد اليوم من الإكثار في الكلام في الأمور العامة والخاصة والمشاركة في كل شاردة وواردة والجسارة في الخوض في المسائل الكبار دون

رسوخ في العلم ونظر في المصالح والمفاسد فتجد الرجل لم يتجاوز الثلاثين وله مئات المحاضرات وعشرات الرسائل فهذا المنهج فيه قصور بيّن ويترتب عليه مفاسد وهو مخالف لمنهج السلف الصالح وتورعهم وإمساكهم عن الكلام في الفتن مع إمامتهم في العلم.

(وفي الجملة ففي هذه الأزمان الفاسدة إما أن يرضى الإنسان لنفسه أن يكون عالماً عند الله ولا يرضى إلا بأن يكون عند أهل الزمان عالماً فإن رضي بالأول فليكتف بعلم الله فيه. ومن كان بينه وبين الله معرفة اكتفى بمعرفة الله إيَّاه. ومن لم يرض إلا بأن يكون عالماً عند الناس دخل في قوله ﷺ: (من طلب العلم ليباهي به العلماء أو يماري به السفهاء أو يصرف به وجوه الناس إليه فليتبوأ مقعده من النار). قال وهيب بن الورد: (رُبَّ عالمٍ يقول له الناس عالم وهو معدود عند الله من الجاهلين). وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: (إن أول من تسعر به النار ثلاثة، أحدهم من قرأ القرآن وتعلم العلم ليقال هو قارىء وهو عالم، ويقال له: قد قيل ذلك، ثم أمر به فيسحب على وجهه حتى ألقي في النار)).

بيَّن المصنف أن المرء مخير في اختيار أحد طريقين في العلم باعتبار مقصده ونيته وغرضه فإما أن يختار أن يكون عالما عند الله لا يريد بعلمه إلا وجه الله والدار الآخرة ويحتسب في طلبه للعلم ونشره وحينئذ لا يكون همه رضى الخلق وإرضائهم على حساب دينه وعلاقته مع ربه ومن اختار هذا الطريق كان صدقه وصحة نيته وقبول علمه موكول إلى الله ليس لأحد من الخلق ومن كانت بينه وبين الله معرفة وهداية خاصة ومحبه فليغنه ذلك عما سواه ومن صدق مع الله صدق الله معه والجزاء من جنس العمل.

وإما أن يختار المرء أن يكون عالما عند الخلق يريد الشهرة وحسن الصيت والمنافع الدنيوية فيكون طلبه للعلم ونشره ابتغاء الدنيا ولا يريد ثواب الله فيكون ممن با ع دينه بعرض من الدنيا وحينئذ سيكون همه إرضاء الخلق ومجارة أهوائهم والتحايل على

الحرمات واتباع الرخص فإن كان الجمهور يريد الدين أظهر لهم التدين وإن كان الجمهور يريد الدنيا وركوب الشهوات رخص لهم في ذلك وتلاعب بالنصوص كحال بعض المتفقهة الذين بنوا مذهبهم على التلفيق واتباع الرخص وتغيير الفتوى على حسب المصلحة الشخصية وهذا النوع داخل في نصوص الذم والوعيد لمن صرف علمه في تحصيل دنياه وهذا كثير في الخلف قليل في السلف.

ثم ذكر المصنف قول وهيب بن الورد الذي يدل على أن العالم حقا هو من عرفه الله وإن جهله الناس والجاهل حقا من عرف الله جهله وإن ظن الناس أنه عالم فالعبرة بمعرفة الله وحكمه لا بالخلق ومن ظن أنه عالم فهو جاهل قال عبد الله بن المبارك: (لا يزال المرء عالما ما طلب العلم فإذا ظنَّ أنه قد علم فقد جهل). وقد يشتهر عند المتأخرين رجل ويظن الناس أنه عالم وهو عند الله جاهل إما لسوء قصده أو سوء عمله أو مخالفته للسنة وهذا يبين لنا خطر الشهرة وأنها ليست دليلا على اتصاف الرجل بالعلم النافع وحسن القصد فرب رجل مشهور جاهل ورب رجل مغمور عالم.

ثم أورد المصنف حديث أول من تسعر فيهم النار ثلاثة وهم العالم بالقرآن والمتصدق والمجاهد الذين أرادوا الدنيا بعمل الآخرة ففسد عملهم وحبط سعيهم لفساد قصدهم وكان جزائهم النار يسحبون فيها على وجوههم وهذا الحديث أعظم خبر ورد في الوعيد في هذا الباب ويوجب خشية العالم من فساد النية وشدة تحرية وتفتيشه في طيات قصده والوقوف والتأمل على أعمال قلبه وأحواله. ولفساد القصد في العلم أمارات خفية وقد يكون شيئ منها ظاهرة للعيان فنسأل الله أن يصلح باطننا وظاهرنا ولا يجعلنا من الأخسرين أعمالا.

(فإن لم تقنع نفسه بذلك حتى تصل إلى درجة الحكم بين الناس، حيث كان أهل الزمان لا يعظمون من لم يكن كذلك ولا يلتفتون إليه فقد استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير وانتقل من درجة العلماء إلى درجة الظلمة. ولهذا قال بعض السلف لما أريد على

القضاء فأباه: (إنما تعلمت العلم لأحشر به مع الأنبياء لا مع الملوك، فإن العلماء يحشرون مع الأنبياء، والقضاة يحشرون مع الملوك).

وأما من كانت نفسه تتوق لبلوغ الرئاسة في الدين وترأس القضاء لغرض تعظيم العامة لأن العامة جبلت على تعظيم أهل الرئاسات الدينية والدنيوية ويكون همه العلو في الأرض وجمع حطام الدنيا كما هو واقع بعض قضاة الخلف الذين يزدرون الناس ويتكبرون على الضعفاء فقد استبدل نعيم الآخرة بنعيم الدنيا وباع دينه بعرض من الدنيا ويالها من خسارة عظيمة وخرج من زمرة العلماء المخبتين إلى زمرة الظلمة المتكبرين.

ثم ذكر المصنف قول بعض السلف في ذم القضاء والامتناع عنه وإخباره أن القضاة يحشرون مع الملوك وقد وردت أخبار في السنة في ذم القضاء والتحذير من فتنته كما ورد في السنن قول النبي ﷺ: (مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ). وهذا محمول على من أراد القضاء للعلو والرفعة وكان فيه ظالما متكبرا. أما من حمل على القضاء واحتاج الخلق له وكان أهلا لذلك وكانت له نية حسنة وكان قوالا بالحق قائم بالعدل لا يخاف في الله لومة لائم فهذا محسن ومصلح وليس بظالم وإن كان هذا الضرب قليل في الناس. وأما من كان ضعيفا لا يقوى على القيام بالحق وترك محاباة الناس ولا يستطيع تحمل أعباء الأمانة فيحرم عليه أن يتولى ولاية عامة ويعرض نفسه للفتنة والندامة لما روى مسلم عن أبي ذرٍّ ﷺ قال: قلتُ: يا رسول الله ألا تستعملني؟ قال: (إنَّك ضعيفٌ وإنَّها أمانةٌ وإنَّها يومُ القيامةِ خِزيٌ وندامةٌ إلاَّ مَن أخَذها بحقِّها وأدَّى الذي عليهِ منهَا). وقد أعرض كثير من أئمة السلف الصالح عن القضاء وتورعوا عنه خشية إرادة العلو في الأرض والسكوت عن الظلم ومحاباة الظلمة ولهم أخبار وأحوال عجيبة في هذا الباب وقبل قلة من السلف بالقضاء واحتسبوا الأجر واجتهدوا في تحري الحق والعمل به وكان لهم نفع حسن بالناس وكلا الطائفتين مجتهد ومحسن فمن امتنع آثر السلامة والاحتياط في دينه

ومن قبل آثر نفع الناس وصلاحهم وهذا يختلف بحسب اختلاف الأحوال والأشخاص والمقصود هنا التحذر من النية الفاسدة في العلم ويدخل في طلب القضاء كل رئاسة وشرف.

(ولا بدَّ للمؤمن من صبر قليل حتى يصل به إلى راحة طويلة، فإن جزع ولم يصبر فهو كما قال ابن المبارك: (من صبر فما أقل ما يصبر ومن جزع فما أقل ما يتمتع). وكان الإمام الشافعي رحمه الله ينشد:

يا نَفسُ مَا هِـيَ إِلَّا صَـبـرُ أَيّامِ
كَأَنَّ مُدَّتَـهَـا أَضـغـاثُ أَحـلامِ
يا نَفسُ جُوزِي عَنِ الدُنيَا مُبادِرَةً
وَخَلِّ عَنـهَا فَإِنَّ العَيشَ قُدَّامِـي)

بيَّن المصنف لأتباع السلف الصالح نصيحة جامعة في الوقاية من الركون للشهوات والظلم والبدع وفساد النية بأن يلزم المؤمن السَّلفِيُّ الصبر على طاعة الله وعن معصيته وتمرين النفس على ذلك ومجاهدتها لتصبر على لأواء الدنيا وقلة الزاد وغربة الدين وندرة المعين فإن الصبر على اتباع السنة والعمل بالشريعة يحتاج إلى ثبات وإخلاص وتوفيق من الله ومجاهدة للنفس وكثير من طلاب العلم كانوا على السنة وكانت لهم نية صالحة واجتهاد حسن وهجر للملذات وتفرغ تام ثم شق عليهم ذلك لوحشة الطريق وقلة المعين فآثروا الدنيا وانحرفوا إما لأهل البدع لكثرة سوادهم وإما لأهل الدنيا لكثرة أموالهم فتنكبوا طريق السنة وبدلوا مذهبهم ولم يثبتوا على الحق ولم يستشعروا أن أهل السنة غرباء في كل زمان وأن هذه الدنيا لا راحة فيها وأنها جبلت على كدر وبؤس والنعيم فيها يسير زائل وأن الراحة والأنس والسعادة التامة في الجنة.

ثم ذكر المصنف قول الإمام عبد الله بن المبارك المروزي الذي يخبر أن الصبر في الدنيا على لزوم الطاعة والسنة صبر قليل لأن المقام في الدنيا قليل والجزع عن الطاعة فيه

استمتاع بالشهوات قليل لأن المقام في الدنيا قليل والنعيم فيها زائل وقد كان ابن المبارك إماما من أئمة السنة جمع الله له كثيرا من خصال الخير عظيم الرحلة في طلب الحديث قدوة للعامة وكان له أتباع في خراسان وكان معظما للحديث صلبا في السنة شديدا على أهل البدع وقد فُتح عليه في مواساة الإخوان وله كلمات وأصول نافعة في اتباع السنة وتعظيم الشريعة والزهد والرقائق ومن أقواله السائرة قال رحمه الله: (خصلتان من كانتا فيه نجا: الصدق وحب أصحاب مُحَمَّد). وكان ابن المبارك يكثر الجلوس في بيته فقيل له: ألا تستوحش فقال: (كيف استوحش وأنا مع النبي وأصحابه). وقال رحمه الله: (من استخف بالعلماء ذهبت آخرته ومن استخف بالأمراء ذهبت دنياه ومن استخف بالإخوان ذهبت مروءته). وقال أيضا في خطر البدعة: (إياك أن تجلس مع صاحب بدعة). وقال أيضا: (ليس للمؤمن في الدنيا دولة وإنما دولته في الآخرة).

وكذلك الإمام الشافعي يعظ نفسه ويذكرها في نشيده بأن صبرها في الدنيا يسير بقدر ما يراه النائم من الأحلام السريعة ويزجرها عن الافتتان بزخرف الدنيا لأن المتعة الكاملة والسعادة الأبدية في الجنة ويالها من موعظة بليغة.

(فنسأل الله تعالى علماً نافعاً، ونعوذ به من علم لا ينفع، ومن قلب لا يخشع، ومن نفس لا تشبع، ومن دعاء لا يسمع، اللهم إنّا نعوذ بك من هؤلاء الأربع. الحمد لله رب العالمين وﷺ على سيدنا مُحَمَّد وآله وصحبه أجمعين).

فصل

(لِيُتدبَّر ما ذم الله به أهل الكتاب من قسوة القلوب بعد إيتائهم الكتاب ومشاهدتهم الآيات، كإحياء القتيل المضروب ببعض البقرة. ثم نهينا عن التشبُّه بهم في ذلك، فقيل لنا: (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ).

بعد أن بيَّن المصنف منهج السلف واقتصادهم في السنة واستقامتهم في الشرع وبيَّن منهج الخلف وأصولهم ومدارسهم ووسائل السنة ووسائل البدعة ختم رسالته ببيان العلة الخفية والسبب الموجب للانحراف في الظاهر فالانحراف في الباطن سبب للانحراف في الظاهر فإن من أعظم أسباب انحراف الناس عن اتباع السنة والاعراض عن اتباع السلف الصالح ووقوعهم في البدعة هو فساد القصد وبطلان النية وحب الرئاسة والفتنة بالدنيا ومن أعظم روافد فساد النية قسوة القلب ومن تأمل في أحوال أهل البدع قديما وحديثا يجد أن كثيرا منهم كان يبلغه الحق ولا يعجزه الوصول إليه ولكن لما فسد قصده اتبع هواه ولوى أعناق النصوص وحرف الكلم عن مواضعه وطعن في السنة الصحيحة إما من جهة ثبوتها أو دلالتها والحاصل أن قسوة القلب لها تأثير عجيب في انحراف أهل البدع عن مذهب السلف الصالح. وقد بيَّن المصنف أن الله ذم بني إسرائيل بابتلائهم بقسوة القلب حيث لم تنتفع قلوبهم بالمواعظ والآيات الكونية والشرعية وأعرضوا عن اتباع الحق واتبعوا أهوائهم وقد وعظنا الله وأرشدنا إلى خشوع القلب لذكر الله ونزول الفرائض ونهانا أن تكون حالنا مع نصوص الوحي ومواعظ الرسول ﷺ كحال أهل الكتاب الذين طال عليهم الزمان فبدلوا كتاب الله الذي بأيديهم واشتروا به ثمنا قليلا ونبذوه وراء ظهورهم وأقبلوا على اتباع الرأي والشبهات والشهوات وقلدوا الرجال في دين الله واتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله فعند ذلك قست قلوبهم وخرج منها الرحمة واللين والخشوع فلا يقبلون موعظة ولا تلين قلوبهم بوعد ولا وعيد وكان هذا حال كثير منهم قال ابن عباس رضي الله عنهما: (فصارت قلوب بني إسرائيل مع طول الأمل قاسية بعيدة عن الموعظة بعد ماشاهدوه من الآيات والمعجزات فهي في قسوتها كالحجارة التي لا علاج للينها أو أشد قسوة من الحجارة).

(وبيَّن في موضع آخر سبب قسوة قلوبهم، فقال سبحانه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾. فأخبر أن قسوة قلوبهم كان عقوبة لهم على نقضهم ميثاق الله،

وهو مخالفتهم لأمره وارتكابهم لنهيه بعد أن أخذت عليهم مواثيق الله وعهوده أن لا تفعلوا ذلك).

ذكر المصنف سبب قسوة قلوبهم وهو نقض المواثيق والعهود التي أخذها الله عليهم وإعراضهم عن ذكر الله وامتثال أوامره وتفريطهم في الفرائض وارتكاب النواهي واستباحة المحرمات وهذا من أعظم أسباب قسوة القلب لأن القلب يظلم ويذهب نوره ويصير ضيقا بالمعاصي حتى يموت بالكلية وفي المقابل القلب يحي ويستنير ويشرق بالطاعات فقسوة القلب نتيجة وعقوبة للمعاصي والله عز وجل لا يظلم العبد وإنما يعاقبه بالقسوة والحرمان لما علم من زيغ قلبه وضلاله وإصراره على الإعراض كما قال تعالى: (فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ). ومما يقسي القلب أكل الحرام والمجاهرة بالمعاصي والرضا بالجهل في دين الله وكثرة الفضول والخلطة بالبطالين والاغترار بزينة الدنيا والتوسع في الملذات وكثرة الانشغال باللهو والضحك وصحبة أهل البدع والنظر في كتبهم قال ابن القيم: (متى رأيت القلب قد ترحَّل عنه حب الله والاستعداد للقائه وحلَّ فيه حب المخلوق والرضا بالحياة الدنيا والطمأنينة بها فاعلم أنه قد خُسف به). وقد عاقبهم الله الحكيم بسبب نقضهم للميثاق بطردهم وإبعادهم من رحمته قال ابن كثير في قوله تعالى: (فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ): (أي: فبسبب نقضهم الميثاق الذي أخذ عليهم لعناهم أي أبعدناهم عن الحق وطردناهم عن الهدى (وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً) أي: فلا يتعظون بموعظة لغلظها وقساوتها).

(ثم قال تعالى: (يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ). فذكر أن قسوة قلوبهم أوجبت لهم خصلتين مذمومتين: إحداهما: تحريف الكلم من بعد مواضعه. والثانية: نسياهم حظاً مما ذكروا به، والمراد تركهم وإهمالهم نصيباً مما ذكروا به من الحكمة والموعظة الحسنة، فنسوا ذلك وتركوا العمل به وأهملوه. وهذان الأمران موجودان في الذين فسدوا من علمائنا لمشابهتهم لأهل الكتاب. أحدهما: تحريف الكلم، فإن من تفقَّه

لغير العمل يقسو قلبه فلا يشتغل بالعمل، بل بتحريف الكلم وصرف ألفاظ الكتاب والسنة عن مواضعها، والتلطف في ذلك بأنواع الحيل اللطيفة من حملها على مجازات اللغة المستبعدة ونحو ذلك. والطعن في ألفاظ السنن حيث لم يمكنهم الطعن في ألفاظ الكتاب. ويذمُّون من تمسَّك بالنصوص وأجراها على ما يفهم منها ويسمونه جاهلاً أو حشوياً. وهذا يوجد في المتكلمين في أصول الديانات، وفي فقهاء الرأي وفي صوفية الفلاسفة والمتكلمين. والثاني: نسيان حظ مما ذكروا به من العلم النافع فلا تتعظ قلوبهم، بل يذمُّون من تعلم ما يبكيه ويرق به قلبه ويسمونه قاصاً. ونقل أهل الرأي في كتبهم عن بعض شيوخهم: أن ثمرات العلوم تدل على شرفها، فمن اشتغل بالتفسير فغايته أن يقص على الناس ويذكرهم، ومن اشتغل برأيهم وعلمهم فإنه يفتي ويقضي ويحكم ويدرس، وهؤلاء لهم نصيب من الذين (يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ).

ذكر المصنف عقوبة قسوة القلب وأنه يورث أهله خصلتين ذميمتين تدلان على انحراف القلب وهلاكه:

الأولى: تحريف دلالات النصوص الشرعية وصرفها عن معناها الشرعي الحق إلى المعنى الباطل الذي فُتن به القلب وزينه الشيطان لأهله ويستعملون طرقا وأساليب فاسدة في تعطيل النصوص تارة بالقدح في صحة الأخبار وتارة في تأويل المعاني وتارة بالحكم باضطراب المتن لزعمهم مخالفتها للعقل الصريح وهذا من أعظم خصائص أهل البدع التي تميزهم عن أهل السنة فالخوارج يفسرون نصوص الوعيد بالكفر الناقض من الملة وتكفير المسلمين والمعتزلة يفسرون نصوص المشيئة بنفي القدر والجهمية يفسرون نصوص التنزيه بتعطيل الصفات والأشاعرة والماتريدية يفسرون نصوص الصفات بالتفويض أو التأويل والكرامية يفسرون نصوص إثبات الصفات بالتشبيه والمرجئة يفسرون نصوص فضل الإيمان بالإرجاء وصحة إسلام كل منتسبي القبلة مع تلبسهم

بالنواقض والرافضة يفسرون نصوص محبة آل البيت بالغلو في عبادتهم والبراءة من الصحابة ﷺ وهكذا كل طائفى منحرفة عن السنة تحرف النصوص وتصرفها لأصلها الفاسد وتمتحن العباد به وتعقد الولاء والبراء عليه وقد رأيت في زماننا من إذا ذكر له أصل السمع والطاعة للأئمة رد ذلك برأيه وإذا ذكر له اتباع السنة وهجر المبتدعة رد ذلك برأيه وإذا ذكر له تحريم دماء أهل القبلة والمعاهدين من الكفار وعصمة دمائهم رد ذلك برأيه وإذا ذكر له تحريم الشرك والغلو في الصالحين رد ذلك برأيه وإذا ذكر له أصل الولاء والبراء رد ذلك برأيه وتأول النصوص والآثار وخالف إجماع السلف الصالح والحامل له على هذا المسلك اتباع الهوى والتلقي عن أهل البدع واستحسان الرأي. وقد ذكر المصنف أن هذه الصفة موجودة فيمن فسد من العلماء لمشابهته باليهود الذين ضلوا عن علم بالحق فيحرفون النصوص عن مقتضاها الشرعي ويستعملون في ذلك الحيل والشبهات ليبطلوا مذهب الصحابة ﷺ وكذلك يوجد هذا المسلك المشين في طريقة أهل الرأي والكلام من الفلاسفة والفقهاء والصوفية وجميع هؤلاء يذمون أهل الحديث المتمسكين بنصوص السنة ومذهب السلف الصالح ويصفونهم بالجهل والحشو لتمسكهم بظواهر النصوص والتزامهم جادة أئمة السنة وكل هذا باطل وهو من الصد عن سبيل الله والتنفير عن اتباع السنة والدعاية للبدعة والمستحق لهذه الأوصاف القبيحة هم لمخالفتهم لنصوص الكتاب والسنة ومذهب السلف الصالح وفساد منهجهم.

الثانية: نسيان ما ذكرهم الله به من الآيات والحكمة فإذا قسا قلبه وانفتن بعلم الكلام وركن إلى الدعة وآثر النعيم الزائل أعرض عن ذكر الله ولم يتعظ بنصوص الشرع ولبس عليه الشيطان فزين له هذا الطريق كما قال تعالى: (أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ). ومن ابتُلي بهذه الخصلة تراه يزهد برواية السنن والآثار والرقائق ويذم من ينظر فيها ليرقِّق قلبه ويصفه بالواعظ الجاهل لينفِّر الخلق عن هذا العلم ويرشده للاعتناء بعلم الجدال والمسائل ليفوق الأقران ويتقلد المناصب وتكون له رئاسة وسطوة وهذا

المسلك قد نهى الله عنه لأنه يبتغي به العلو والفساد في الأرض والعلم الرباني إنما شرع لإصلاح القلوب والجوارح وتزكية النفوس والدلالة إلى طريق الجنة. ومن طلب علم الكلام لتكون له حجة على الخصوم فهو داخل في الذين يريدون العلو في الأرض. وقد ذكر المصنف قول أهل الرأي في ثمرات العلوم وأن ثمرة التفسير القص على الناس وتذكيرهم ومن تعلم علم الرأي والجدل أفتى وقضى بين الناس فذم قولهم وبيَّن أنه داخل في معنى الآية وأنهم مشابهون للكفار الذين يعلمون علم الدنيا الظاهر ويجهلون علم الآخرة وقال ابن عباس في قوله تعالى: (يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ) يعني: الكفار يعرفون عمران الدنيا وهم في أمر الدين جهال). وكثير من الناس له حظ من هذه الآية فتراه يحيط بعلم المكاسب وزينة الدنيا وهو جاهل في مهمات دينه كما قال الحسن البصري: (والله لبلغ من أحدهم بدنياه أنه يقلب الدرهم على ظفره فيخبرك بوزنه وما يحسن أن يصلي). والحاصل أن الاشتغال بالزهديات والرقائق عمل حسن وله فضل لأنه من علوم الكتاب والسنة قال تعالى: (فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى). وقد كان النبي ﷺ يتعاهد أصحابه بالموعظة قال شقيق بن سلمة: كان ابن مسعود ﷺ يذكِّرنا في كل خميسٍ فقال له رجلٌ: يا أبا عبد الرحمن لودِدتُ أنَّك ذكَّرتنا كل يومٍ فقال: (أَمَا إنَّه يَمْنَعُنِي مِن ذلكَ أَنِّي أَكْرَهُ أنْ أُمِلَّكُمْ، وإنِّي أَتَخَوَّلُكُمْ بالمَوْعِظَةِ، كما كانَ النبيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُنا بها، مَخافَةَ السَّآمَةِ عَلَيْنَا). متفق عليه. وللصحابة ﷺ أقوال موفقة في هذا الباب فمن اشتغل بالوعظ وسلك القصد على السنة واعتنى بمواعظ الكتاب والسنة ولم يتكلف وكان اعتقاده حسنا فهو موفق إن شاء الله وعلى باب عظيم من أبواب الخير. أما من اشتغل بالوعظ عن جهل وضلالة وخالف السنة وروى الخرافات وتساهل في رواية المنكرات ونصر المبتدعة وزهد في العلماء وتقحم الفتوى بغير علم فقد انحرف عن السنة وكان ضرره أكثر من نفعه وقد ظهرت هذه الظاهرة في زمن أئمة السلف الصالح وكان لهم موقف مشهور في إنكار هذا المسلك

والرد على أصحابها وذم القُصَّاص مر علي بن أبي طالب برجل يقص فقال: (أعرفت الناسخ والمنسوخ ؟ قال: لا، قال هلكت وأهلكت). وقال أبو قلابة: (ما أمات العلم إلا القُصَّاص يجالس الرجل القاص سنة فلا يعلق منه شيء ويجالس العالم فلا يقوم حتى يتعلق منه شيء). وسأل رجل مُحَمَّد بن سيرين عن القصص قال: (بدعة إن أول ما أحدث الحرورية القصص). وقال أحمد بن حنبل: (أكذب الناس القُصَّاص والسُّؤال وما أحوج الناس إلى قاص صدوق لأنهم يذكرون الموت وعذاب القبر). وقلَّ في هذا الزمان المتأخر من يعظ الناس على طريقة السلف الصالح.

(والحامل لهم على هذا شدة محبتهم للدنيا وعلوها، ولو أنهم زهدوا في الدنيا ورغبوا في الآخرة، ونصحوا أنفسهم وعباد الله لتمسكوا بما أنزل الله على رسوله، وألزموا الناس بذلك، فكان الناس حينئذ أكثرهم لا يخرجون عن التقوى، فكان يكفيهم ما في نصوص الكتاب والسنة، ومن خرج منهم عنهما كان قليلاً، فكان الله يقيِّض من يفهم من معاني النصوص ما يرد به الخارج عنها إلى الرجوع إليها، ويستغني بذلك عما ولدوه من الفروع الباطلة، والحيل المحرمة التي بسببها فتحت أبواب الربا وغيره من المحرمات، واستحلت محارم الله بأدنى الحيل كما فعل أهل الكتاب.

وهدى الله الذين آمنو لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إِلَى صراط مستقيم. وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين وحسبنا الله ونعم الوكيل).

بيَّن المصنف السبب الأعظم في إعراض أهل البدع عن اتباع السنة وتركهم منهج السلف الصالح وحرصهم على اتباع الهوى وطلب الرفعة والرئاسة وتحصيل المنافع ألا وهو حب الدنيا بحيث يشرب القلب حب الدنيا ويفتتن بزخرفها ويعميه هواها فيترفع عن طلب الحق واتباع نصوص الوحي التي تقطع عنه دنياه وملذاته فيشتغل بتأويلها ويحرص كل الحرص على العلوم والوسائل التي تكون سببا في رفعته في الدنيا وحصوله على حطام

الدنيا ويزهد في نعيم الآخرة كحال سدنة القبور ورؤساء الطرق الصوفية الذين يوقنون بأن التمسك بالخرافات والبدع وحمايتها وعدم انقطاع زُوَّارها يجلب لهم نصيبا من الرئاسة والشهرة وعرض الدنيا وتخليهم عن هذا الباطل يقطع عنهم المنافع الشخصية ولو صدق هؤلاء مع الله ومع أنفسهم وأقبلوا على الآخرة وزهدوا في الدنيا لتركوا باطلهم واتبعوا مذهب أئمة السلف الصالح الذين عظموا النصوص واتبعوا السنة وتعبدوا لله ظاهرا وباطنا والتزموا بالكتاب والسنة وجعلوهما الفيصل والحاكم على جميع المعاملات والتصرفات والمسائل النازلة ليقينهم التام بأن الشارع الحكيم لم يغفل حكما ولا شاردة ولا واردة وأن الهداية والصواب فيهما وأن الله أمرنا بالرد إليهما حال التنازع كما قال تعالى: (فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ). ومن فقه معاني الكتاب والسنة ولزم طريق التقوى واستهدى واستعان بالله لم يشكل عليه غالبا شي من المسائل والنوازل ورد جميعها إلى حكم الكتاب والسنة واستدل إلى مآخذها وعللها تارة بطرق ظاهرة وتارة بطرق خفية ولو بالإشارة وقد تشكل عليه مسائل نادرة فيجتهد في معرفة حكمها بالأصول المعتبرة في الشرع ومن سلك هذا المسلك لم يحتج لتوليد كثير من مسائل الفروع التي أشغلت العباد وفتحت عليهم مسائل الرياء والترخص والتحايل على أحكام الشرع كما هو مشهور في مذهب أهل الرأي وكما فعل أهل الكتاب الذين تحايلوا فارتكبوا المحارم بأدنى الحيل.

والحاصل أن حب الدنيا من أخطر الآفات والأدواء على قلب المؤمن كما في حديث كعب عن النبي ﷺ أنه قال: (مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ أُرْسِلَا فِي غَنَمٍ، بِأَفْسَدَ لَهَا مِنْ حِرْصِ الْمَرْءِ عَلَى الْمَالِ وَالشَّرَفِ لِدِينِهِ). رواه الترمذي وصححه. وقد كثر في السنة الصحيحة ذم الدنيا والتخويف من فتنتها وقد أكثر السلف الصالح من ذم حب الدنيا قال جندب بن عبد الله البجلي ﷺ: (حب الدنيا رأس كل خطيئة). وضابط المحبة المذمومة للدنيا أن يكون قلبه تابعا لهوى الدنيا مطيعا لها ولو في مخالفة الشرع مرتكبا للفواحش والظلم

والكذب لأجلها مفرطا في الفرائض واقعا في الغفلة والإعراض عن الآخرة كما جاء في حديث أبي هريرة: (تَعِسَ عبدُ الدِّينَارِ، وَعَبْدُ الدِّرْهَمِ، وَعَبْدُ الخَمِيصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ، تَعِسَ وَانْتَكَسَ، وإِذَا شِيكَ فلا انْتَقَشَ، طُوبَى لِعَبْدٍ آخِذٍ بعِنَانِ فَرَسِهِ في سَبِيلِ اللَّهِ، أَشْعَثَ رَأْسُهُ، مُغْبَرَّةٍ قَدَمَاهُ، إنْ كانَ في الحِرَاسَةِ، كانَ في الحِرَاسَةِ، وإنْ كانَ في السَّاقَةِ كانَ في السَّاقَةِ، إنِ اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنْ له، وإنْ شَفَعَ لَمْ يُشَفَّعْ). رواه البخاري.

قال ابن تيمية: (وهكذا حال من كان متعلقا منها برياسة أو صورة ونحو ذلك من أهواء نفسه إن حصل له رضى وإن لم يحصل له سخط فهذا عبد ما يهواه من ذلك وهو رقيق له إذ الرق والعبودية في الحقيقة هو رق القلب وعبوديته فما استرق القلب واستعبده فهو عبده). والمؤمن إذا أصيب قلبه بحب الدنيا أورثه ذلك الوقوع في الجشع والهلع والخوف والخيانة وضعف التأله لله والعمل لغير الله وصحبة الظالمين ونصرة الباطل واستباحة الرخص والتهاون في الفواحش ولم تنفعه موعظة ومن اهتم للآخرة خرج من قلبه حب الدنيا ومن اهتم للدنيا خرج من قلبه حب الآخرة.

وصلى الله على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وأزواجه وصحبه وسلم تسليما كثيرا

والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.